

سياسة أفريقيا الخارجية

تأليف: دودو شيام
وزير خارجية السنغال

تقديم: خيرى حماد
رئيس

The Foreign Policy of African States

by :

Doudou Thiam

F. M. of The Republic of Senegal

تقدمة المغرب

كثيرا ما يطلق الكتاب الغربيون على القرن الذى نعيش فيه اسم « قرن آسيا » حتى ان احدهم ، الف كتابا بهذا الاسم ، ولكن ان صحت هذه التسمية بالنسبة الى جزء من القرن ، فانها لا تصح عليه كله ، ولا سيما على السنوات الاخيرة منه ، والتي يجب ان تسمى بسنوات افريقيا . فالمعروف ان اية قارة فى العالم ، لم تشهد من سرعة التطور ، ومن التحول من اوضاع التبعية الاستعمارية الى اوضاع الحرية والاستقلال ، وقيام النول الحديثة وسيرها السريع فى معارج التقدم والتنمية بجميع صورها واشكالها ، ما شهدته افريقيا فى اواخر الخمسينات وبداية الستينات ، فقد شهدت هذه المجموعة القليلة من السنوات ، ميلاد اكثر من عشرين دولة افريقية حديثة ، حققت استقلالها ، وراحت تعمل جاهدة على اللحاق بقافلة الحضارة الانسانية ، التى تغد السير فى مجالات العلم والاختراع ، والتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وغيرها من المجالات ، لتحتل مكانها اللائق بها بين دول العالم المتقدمة .

واذا كان منطق التاريخ قد شاء للقارة الافريقية ، ان تبدأ السير فى هذا الطريق الحضارى الطويل ، والملى بالعقبات والاشواك ، فى عصر الذرة والصواريخ وفى حقبة اكتشاف الفضاء واغوار الكون ، فان هذا المنطق نفسه ، ما كان يسمح لها ، بأن تلجأ الى الاساليب التقليدية البطيئة والمتدرجة فى التقدم الحضارى ، بل كان لا بد لها من ان تتأثر بالعصر الذى تعيش فيه ، وان تقطع فى أسابيع وسنوات ، ما قطعتة القارات الاخرى فى اجيال وقرون ، وكان من الطبيعى ايضا ، والحالة هذه ، ان يتخذ هذا السير ، فى معظم اجزاء القارة أو جلها ، طريق الثورة ، الثورة التى لا تؤمن بالبطء والتدرج ، وانما تؤمن بالاندفاع السريع الخاطف ، فى طريق تحقيق الاهداف التى اجمعت عليها الشعوب الافريقية ، وفى مقدمتها التحرر الكامل من الاستعمار والامبريالية بعد تصفيتهما تصفية

نهائية ، وبناء الاقتصاد القومى المتحرر من كل استغلال داخلى أو خارجى ،
ومن كل تخلف ، على أسس اشتراكية سليمة وصحيحة ، والقضاء على
سياسة التمييز العنصرى التى ما زالت الدول الاستعمارية ، واتباعها من
المستوطنين البيض فى افريقيا ، تتبعها ، وتحرير الارادة الافريقية
ونجسيدها فى صورة سياسة الانحياز والحياد الايجابى بين المعسكرين
الدوليين الكبيرين .

ونحن نعيش كما يقول الميثاق على الباب الشمالى الشرقى ، لافريقيا
المناضلة ، وشعبنا لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى
والاجتماعى والاقتصادى ولا سيما فى الوقت الذى تخوض فيه اعظم معارك
التحرر الوطنى . ومن هنا كان لا بد من اهتمامنا بالقارة الافريقية ، التى
شاء لنا القدر ، كما قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، ان تكون
فيها ، وشاء أيضا ان يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ،
وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا ، سواء أردنا أو لم نرد .

ولم يكن هذا الاهتمام ولن يكون وليد اطماع أو اهداف ذاتية ، أو
انوية ، كما يحاول اعداؤنا واعداء افريقيا ان يقولوا ، وانما كان نتيجة
طبيعية لسياستنا الوطنية التى تعتبر الانعكاس الامين والصادق لعملنا
الوطنى ، وقد حدد الميثاق ، انعكاسها فى ثلاثة خطوط ، حفرت مجراها
عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل انواع الضغط وانتصر
عليها ، كما كانت تعبيرا عن كل مبادئها الوطنية . وأول هذه الخطوط
الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى
جميع اقنعتة ، ومعاربته فى كل اوكاره . أما الخط الثانى فهو العمل من
أجل السلام ، لأن جو السلام واحتمالاته ، هما الفرصة الوحيدة الصالحة
لرعاية التقدم الوطنى . وأما الخط الثالث والاخير ، فهو التعاون الدولى
من أجل الرخاء ، لأن الرخاء المشترك لجميع الشعوب ، لم يعد قابلا
للتجزئة ، كما انه اصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .

وانطلاقا من هذه الخطوط الثلاثة التى حددها الميثاق لسياستنا ،
كان لا بد من ان نهتم بافريقيا ، وبكل ما يكتب عنها . ولا سيما اذا كان
ما يكتب يعكس صورة من صور تلك الثورة الجامحة العنيفة التى اجتاحت
آفاق السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية ، وعمليات التنمية والبناء ،
وهى الثورة المستمدة من منطق التاريخ وعبره ، ومن واقع افريقيا
وأوضاعها ، والتى تهدف الى ان تجعل من هذه القارة التى كانت حتى
سنوات خلت ، رمز التأخر والتخلف ، وعنوان الاستغلال الاقتصادى

والاستعباد ، المجلية في سباق التقدم ، والسباق في مضمار التقدم الحضارى .

وكان من الطبيعى ، ان تتعرض افريقيا ، وهى تخوض غمرة هذا الجيشان الثورى الذى يشمل جميع آفاق الحياة ومجالاتها ، لمختلف التيارات الفكرية ، والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وان ينجز المفكرون فيها ، بين فريق ، يعتمد الثورة طريقا للتحرر الكامل والتنمية ، وفريق آخر ، يؤمن بالاصلاح المتدرج ، وسيلة للوصول الى الهدف الذى يتوخاه . وكان لا بد والحالة هذه ان يتفرع التيار التحررى فى افريقيا الى تيارين قوين ، يمثل احدهما النزعات الثورية التى تؤمن بها نحن فى الجمهورية العربية المتحدة ، كما تؤمن بها معظم الشعوب المتحررة فى ارادتها ، ويمثل الثانى النزعات الليبرالية ، فى الاقتصاد والفكر والسياسة ، وهى النزعات التى تجعل من ابناء هذا الفريق ورجاله ، ميالين بصورة اوتوماتيكية رتيبة ، الى افكار الغرب ومعتقداته السياسية والاقتصادية ، وان رددوا المرة تلو المرة ، انهم يتوخون خلق مذهبية افريقية جديدة .

وكتابنا اليوم ، الذى نتولى تعريبه ، يمثل الى حد كبير هذا التيار الثانى ، الذى اشرت اليه ، وان كان مؤلفه ، وهو ليبرالى الافكار والآراء بحكم ثقافته ، ودراساته ، وبحكم منصبه كوزير لخارجية جمهورية السنغال ، التى ظلت حتى بعد تحررها ، تعتبر من دول الكتلة المشايعة للغرب فى افريقيا ، يؤكد المرة تلو المرة ، نزعاته التحررية ، وسعيه الدائب للوصول الى مذهبية افريقية خاصة . ومن هنا كانت الآراء العديدة التى سردها المؤلف ، والتى نختلف فيها معه كل الاختلاف ، مما دفعنا الى التعليق عليها فى الهوامش الكثيرة المنتشرة فى الكتاب ، ومن هنا كان لا بد من القول ، بان تعريبنا لهذا الكتاب بمنتهى الامانة والدقة ، لم يكن ثمرة اعجاب بالآراء التى يتضمنها ، أو اتفاق منا مع المؤلف فيها ، وانما كان نتيجة رغبة فى تعريف قارئنا العربى بكل ما يكتب عن افريقيا ، مهما كانت اتجاهات الكتابة فيها ، ليطلع على مختلف التيارات التى تتجاذب القارة الإفريقية ، والتى ستخرج منها هذه القارة فى النهاية ، مؤكدة استقلالها ، معتزة بشخصيتها ، حرة فى ارادتها ، عاملة مع القارات الاخرى على دفع عجلة الحضارة الى ما فيه خير البشرية جمعاء ، على أساس سلام عالمى دائم ، تنعدم فيه السيطرة ، ويختفى منه الاستغلال ، وتتساوى فيه جميع الشعوب .

ومن الطبيعى ان يكون المؤلف ، بوصفه وزيرا لخارجية احدى دول

القارة الافريقية ، خيرا بالسياسات الافريقية واتجاهاتها ، عليما بدقائقها واسرارها . والدراسة التي اعدّها هذا المؤلف ، السيد ثيام ، تجمع بين النظرية والتطبيق ، فهو يدرس الأسس المذهبية والواقع الراهن وصورة الغد ، لا بالنسبة الى العلاقات بين الدول الافريقية وحدها ، فقط بل وبينها وبين الدول الاجنبية ايضا ، مقوما دراسته على اساسين اثنين اولهما الاساس القومى ، الذى يتخذ صورة الوحدة الافريقية بمختلف اتجاهاتها ، وثانيهما الاساس الاشتراكى الذى يسير فى اتجاهين احدهما الاتجاه الثورى العلمى والثانى الاتجاه الليبرالى التطورى . وهو يقارن بين هذين الاتجاهين متخذا من اشتراكية سيكوتورى فى غينيا نموذجه الاول ، ومن افكار سينجور ، رئيس جمهورية السينغال ، نموذجه الثانى .

وبالرغم من ان عنوان الكتاب ، يوحى بانه عرض للسياسة الخارجية للدول الافريقية كلها ، الا انه فى الواقع تحليل لسياسات دول افريقية المسماة افتثاتا بالسوداء ، والواقعة الى الجنوب من الصحراء الكبرى ، ولا سيما الاجزاء الغربية منها ، التى كان الاستعماران البريطانى والفرنسى يتقاسمانها . فهو لا يمس دول الشمال الافريقى أو شرق افريقيا الا مساهمة رقيقة ، يقتضيه استطراد البحث فى صور التكتلات الافريقية . وبالرغم من ان منظمة الوحدة الافريقية التى انبثقت عن مؤتمر اديس ابابا وميثاقها ، قد وضعت نهاية لهذه التكتلات ، الا ان هذه النهاية لا تملو فى الواقع حدود الشكل والمظهر ، اذ ان دول الكتل السابقة ما زالت تحتفظ باتجاهاتها العامة التى تنقسم بين دول كاملة التحرر فى سياساتها اللانحيازية وبين دول اخرى ، لا تزال تشايع الغرب ، وان وقفت منه مواقف عنيفة فى موضوعى تصفية الاستعمار والتميز العنصرى .

يقسم المؤلف كتابه الذى وصفه احد النقاد الفرنسيين بالموضوعية والدقة والوضوح ، والذى جعله يقف على قدم المساواة مع كتاب « افريقيا بلا حدود » لآليكس ساكى الغانى ، ورئيس الدورة السابقة للأمم المتحدة ، فى افهام العالم ، خطوط القوة فى التطور السياسى فى افريقيا « السوداء » ، الى استهلال وقسمين وخاتمة . فهو يتحدث فى استهلاله ، عن الاسس التى تقوم عليها السياسة الخارجية بصورة عامة ، وعن التيارات السارية فى السياسات الدولية ، مبينا انه سيحاول ان يعرض فى دراسته صورة اجمالية للسياسة الخارجية ، لا لدولة افريقية واحدة فحسب ، بل لمجموعة من الدول التى تقوم على الارض الافريقية ، محاولا عرض ما بينها من اوجه الشبه والخلاف . وهو يؤكد فى ختام استهلاله ،

ان ليس ثمة خط فاصل بين شمال افريقيا وجنوبها • وان هناك عددا من العناصر المشتركة التي تدفع دولهما ، الى تنسيق سياساتهما ، ولا سيما بالنسبة الى الوحدة الافريقية وتصفية الاستعمار ، والتفرقة العنصرية •

ويتناول المؤلف في القسم الأول من كتابه ، الاسس العقائدية للسياسات الخارجية في الدول الافريقية عن طريق تقسيمها الى فصلين يتناول اولهما مفهوم القومية ، ويتناول الثانى الطريق الى الاشتراكية • وهو في فصله الأول ، يجرى المفهوم القومى الى جزئين يتمثل أولهما فى القومية الصغيرة الحدود ضمن اطار الدولة ، وهو ما يمثل فى الواقع الحركة الانفصالية التى تنطوى على الاحتفاظ بكيانات الدول الافريقية كلها وسيادتها واستقلالها • ويتمثل ثانيهما فى القومية الكبيرة الشاملة التى تسمى احيانا بالجامعة الافريقية وحيانا اخرى بالوحدة الافريقية •

أما فى الفصل الثانى من هذا القسم ، فيتحدث المؤلف عن الاسباب التى أدت الى اتجاه افريقيا نحو الاشتراكية ، بوصفها القارة التى ظلت فريسة الاستغلال الاستعماري الامبريالى امدا طويلا ، وبوصفها العالم الذى ينشأ التطور السريع عن طريق التنمية والتصنيع ، اللذين لا يؤمنهما الا الاتجاه نحو الاشتراكية • ويمضى المؤلف هنا فيحلل مختلف الاتجاهات الاشتراكية فى افريقيا من ماركسية علمية الى اشتراكية ديمقراطية الى ليبرالية اصلاحية ، مبدىا تجيزه الواضح الى النظام الاشتراكى الديمقراطى فى المفهوم الغربى ، لتجسيده ، كما يدعى المؤلف ، النظرة الانسانية التى تحتفظ بالقيم الفردية •

أما فى القسم الثانى من الكتاب ، وهو مقسم الى فصلين ايضا ، فيتناول المؤلف موضوع السياسة الدولية الافريقية فى حيز التطبيق • وهو يتحدث فى الفصل الأول عن اهتمام الدول الافريقية بالحفاظ على استقلالها ، وعن الجهود التى تبذلها لتشييد صرح الوحدة الافريقية وارساء قواعدها ، منتقلا بعد ذلك الى الحديث عن الصراعات بين الدول الافريقية وعن تقسيمها الى كتل ومجموعات عدة ، ما لبثت ان توحدت فى منظمة الوحدة الافريقية •

أما الفصل الثانى من هذا القسم ، فيعالج العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية على الصعيدين الاقتصادى والسياسى • ويسهب المؤلف فى الحديث عن سياسات التنمية وعن المعونات الاقتصادية والفنية

مبيناً دوافعها وغاياتها والاهداف التي تحققها ، ومظهراً من جديد ، تحيزه الى الكتلة الغربية وخوفه على انهيار مركزها في افريقيا .

أما الخاتمة فتتناول الصورة التي يراها المؤلف لمستقبل افريقيا ومستقبل علاقاتها الدولية ، مؤكداً ضرورة تجسيد القيم الحضارية الإفريقية التي تؤلف الشخصية الإفريقية المستقلة . وهو ينادى بأن تستلهم كل سياسة إفريقية اتجاهها من الثقافة الإفريقية ، وأن تنبع من التربة الحضارية الإفريقية ، شريطة أن تكون هذه الثقافة متفتحة على غيرها ، راغبة في الحوار والنقاش معها . وهو يدعو الى التمسك بمبدأ اللانحياز ، والتعايش السلمي مع جميع الدول .

هذه هي زبدة الكتاب الحافل بالآراء والنظريات والتجارب ، وبالرغم من أن الكثير من اتجاهاته ، لا يتفق مع آرائنا وافكارنا ، إلا أن هناك اتجاهات أخرى مشتركة بيننا وبين المؤلف وفي مقدمتها مناهضة الاستعمار ، ومجاربة التفرقة العنصرية ، والدعوة الى الجامعة الإفريقية . وسيتبين القارئ الكريم أهمية الكتاب بعد دراسته ، وبعد اطلاعه على تعليقاتنا المنتشرة في هوامشه هنا ، وهناك .

وكل أمل أن أكون قد وفقت في تعريب هذا الكتاب ، بدقة وأمانة ، وأن أكون قد نقلت الى القارئ العربي صورة أمينة وصحيحة عنه .

خيرى حماد

القاهرة في ٢ من أكتوبر ١٩٦٥ .

تقديم

قد يكون من المشكوك فيه ان تكون ثمة حاجة الى تقديم الدراسة الرائعة التي وضعها المسيو دودو ثيام عن السياسة الخارجية لدول افريقيا السوداء . فمزايا هذه الدراسة من الوضوح بحيث يبدو أى تدخل من جانب أى معلق بين المؤلف وقرائه ، أمرا لا ضرورة له على الاطلاق ، يضاف الى هذا ان كاتب التعريف قد يتعرض الى خطر الظهور بمظهر الجاهل الذى يتدخل فى قضايا تخرج عن نطاق اختصاصه .

وليس ثمة من شك ، فى ان المؤلف عندما نشر أطروحته التى كان قد قدمها الى كلية الحقوق فى جامعة داکار ، اراد تكريم هيئة التدريس فى الكلية ، وبعض زملائى الذين اقروا أطروحته ، ولكننى قد اكون اقرب الى الصواب ان قلت ان هذه الدعوة الكريمة التى تفضل فوجها الى لكتابة هذا التقديم ، انما تعود الى عرى الصداقة الشخصية التى تقوم بيننا منذ اكثر من عشر سنوات . ولعل هذه الصداقة المخلصة الصادقة هى المبرر الوحيد ، لرجل عادى مثلى ، وجد فى نفسه الجرأة ليقحم نفسه فى خضم هذا البحر الهائج من علم السياسة والعلاقات الدولية فى افريقيا السوداء . وقد لا اغالى ان قلت اننا هنا فى بلادنا السنغال ، قد لا نحظى بربان اكثر مهارة من المؤلف ليقود رحلتنا فى هذه البحار التى لا خرائط لها . فهو ربان له ماض حافل . وكانت الاطروحة التى قدمها لنيل شهادة الدكتوراة ، والتى قدم لها المسيو جان ريفيرو تحسر النقاب عن مزايا مؤلف شاب ، همه ان يضع الخطوط العريضة لتطوير الآراء ، ويملك قدرا من الاستشفاف الذى يرى فيه تلك الصخور والجنادل التى كانت تحيط بفكرة المواطنين فى العهد الاستعماري السابق . وقدر للمسيو دودو ثيام بعد ان غدا وزيرا لخارجية السنغال ، ان يقيم الدليل على صدق قوة التمييز لديه ، وعلى تفهمه الدقيق للافكار التى تقرر الاحداث ، ولتجارب الناس فى ظروف كانت على الغالب دقيقة وحساسة .

ولذا فإن هذا الكتاب أكثر من مجرد مؤلف يتقدم به انسان نظرى ، يتلاعب بالمفاهيم ، ويسيرها على هواه ببراعة ، ليحطم الصرح الذى يبدو وقد اعتزم بناءه . فهو يعرض فى كثير من الفصول ، حصالة تجارب شخصية وفيرة ، بل نضالا لم ينقطع لحظة واحدة ، يصور الحياة المليئة بالحيوية لرجل كرس نفسه للمهمة التى تغدق عليها متاعبها حلاوة المذاق، وهى وضع السياسة الخارجية لدولة فتية ، تدخل المسرح الدولى فى وقت يعتبر من اكثر الاوقات حرجا فى التاريخ العالمى .

ولوزير الخارجية قدرة نادرة على الارتفاع فوق صحافة الاحداث اليومية ، وعلى استشفاف مجالات الخيار التى يطلب اليه دائما ، ان يقرر اجدها ، وكثيرا ما تعرض لخطر الظهور بمظهر الاصطناع ، ولذا فإن الانسان قد يميل الى الاعتقاد بأن هذا الاتجاه انما هو ناجم عن دراسة المؤلف الجامعية ، وان كان هو فى الواقع لم يعتبر نفسه فى أى وقت من الاوقات ، الطفل الاعجوبة لكلية الحقوق .

وتجمل الصفحات التالية ، صورة المؤلف الذى كتب طبقا للنهج الجامعى المألوف . وتحاول المقدمة القصيرة التى كتبها ، تحديد المشكلة عن طريق التاكيد على العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية فى الدول الحديثة ، والنظم القانونية المحلية فيها .

ويعالج المؤلف فى القسم الاول من الكتاب الافكار التى تؤلف فى الغالب ينبوع الذى يستمد منه سياسته الخارجية . فهو يتجنب الافراط فى استعمال التعابير الحديثة والحشو الذى اصبح يرافق لسوء الحظ ، البحث فى هذه المواضيع ولذا فهو يشرح النواحي المختلفة للقومية والاشتراكية فى البلاد الافريقية . وهو يفسر بكثير من المهارة المعانى الغامضة لهذه التعابير التى أصبح استعمالها شائعا فى المناطق الاستوائية ، دون ان يثير باستمرار التساؤلات فى عقل القارئ عن حقيقة معناها . وليس ثمة من شك فى ان الفقرات التى تتعلق بالقومية الافريقية منذ عهد الاستقلال مثلا ، فى منتهى الاهمية ، اذ انها تحاول توفير التحليل التركيبى للاشتركية الافريقية كما يتصورها القادة السياسيون فى مختلف الدول .

أما القسم الثانى وهو مليء بالحقائق ، فهو الأهم فى الكتاب ، لأنه يقوم من ناحية على تجارب المؤلف ، ولأنه يحاول من الناحية الاخرى ، العثور على حل بناء لجميع المشاكل التى يواجهها . وسأحرص هنا على ألا أقع فى الخطيئة التى يقع فيها عادة معظم كتاب « التقدّمات » ، وهى

تلخيص الكتاب وتعريفه لأن ذلك يفقده جدته . ولكنني أجد لزاما على أن ألاحظ بأن المؤلف يبذل قصارى جهده ، للتوفيق بين القوى المتصارعة التي تضغط على الدول الحديثة ، والتي تحاول توجيه سياساتها ، الى مسالك متعارضة كل التعارض ، وإعنى بها الاستقلال اللامقيد لكل جمهورية من الجمهوريات الإفريقية أو إشراكها فى بناء الوحدة الإفريقية ، والصراع الكامن أحيانا والمكشوف أحيانا أخرى بين الكتلتين الشرقية والغربية فى عالم القارة الإفريقية المغلق ، والتباين بين السياسات الاقتصادية لكل من منطقتي الاسترلىنى والفرنك .

وقد يتهم المؤلف بأنه لم يعرض على قرائه الحلول لجميع هذه المشاكل ، بالإضافة الى الفقرات الكثيرة التي يقيم فيها الدليل على ذرائعية تنبع من التفهم الصادق لمصالح الدول الإفريقية . لكن إفريقيا كغيرها من أجزاء العالم ، قد وصلت الى المرحلة التي تثار فيها الاسئلة دون أن يكون ثمة أمل فى الرد عليها أو حلها . وهناك كاتب سنغالي آخر ، هو الشيخ حميدوكين ، وصف وصفا رائعا تلك « المغامرة المغلقة » التي تعيش الأجيال الفتية فى إفريقيا الحديثة فى خضمها .

ويتميز كتاب دودو ثيام ، بدفعه القارىء الى مواجهة المشكلة التي يحاول المؤلف مناقشتها . ولذا فعلى كل فرد أن يواجه مسئولياته تجاهها كاملة .

ولست أشك فى أن أى استاذ جامعى لن ينحو بالملامة على المؤلف ، لأنه لم يقحم نفسه فى ميدان الجدل العقيم والخطر . ولا ريب فى أن مقاله باسكال (١) ، ينطبق انطباقا صحيحا على هذه المشاكل الدائمة التغير ، اذ قال . . « لا ريب فى أن الحقيقة والعدل مفهومان من الدقة بحيث لا يمكن قياسهما بما لدينا من أدوات فجة » .

روجر ديكونيجنيز
عميد كلية الحقوق والاقتصاد
فى جامعة دكار

(١) بليس باسكال (١٦٢٣ - ١٦٦٢) - عالم رياضى فرنسى شهير . له الفضل فى اكتشاف وزن الهواء واختراع مقياس ضغط الهواء « البارومتر » ، وبعض المضخات الهوائية والآلات الحسابية . من أشهر مؤلفاته « رسائل اقليمية » .

(العرب) .

مقدمة المؤلف

تتميز المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة بالتعقيد البالغ ، لما يحيط بها من متاعب ومشاكل بعضها كامن في طبيعة الموضوع والبعض الآخر متصل بالأوضاع الخاصة التي نرغب في دراستها .

وتعتمد السياسية الخارجية لأي بلاد على سلسلة كاملة الحلقات من العوامل التي تعمل في وقت واحد ، وفي اتجاهات متباينة غالبا . لكن مجموع هذه العوامل ، هو الذي يقرر على أي حال السياسة الخارجية ويوجهها . وعلينا والحالة هذه ، ان نلاحظ هذه العوامل ، وان نحللها ، ونقدر قوتها ، أي درجة تأثيرها على الأحداث . وعلينا أيضا ان ندرسها عبر منظار متحرك ، لا في وقت واحد محدد ، بل عبر تطورها التاريخي . فهناك عوامل قد يكون لها الأولوية على العوامل الأخرى في مجموعة معينة من الظروف ، ولكن هذه الأولوية قد تضعف عندما تتبدل الظروف مخلفة مكانها لعوامل أخرى . ولهذا يترتب علينا أولا ، ان ندرس المؤثرات الأساسية في الحياة الدولية للدول . وهنا تمثل الصعوبة الأولى التي نواجهها .

وهناك صعوبة أخرى ، وهي ان السياسات الدولية ميدان يصعب تحديده . فقد بات التمييز في هذه الأيام بين السياستين الداخلية والخارجية ، قضية مصلحة عملية ، اذ انهما تؤلفان ثقلين في كفة واحدة من الميزان ، بل ناحيتين من الواقع الذي لا تمكن تجزئته . فهناك عوامل داخلية ، تبرز بوضوح في السياسات الدولية ، وهناك عوامل خارجية تخلف انطباعاتها على الشؤون الداخلية . وكثيرا ما يحدث ، ولا سيما بالنسبة الى الدول الحديثة ان تسير المرونة في السياسة الخارجية جنبا الى جنب مع فترة من المتاعب الداخلية ، كما ان السلام في الخارج يصاحب الهدوء والرخاء في الداخل . وكثيرا ما ترتبط المواقف المتطرفة التي تقفها غينيا ومالي ، بالمشاكل الداخلية ، كما ان تركيب مجموعة

الدار البيضاء ، والوجهة التي تسير فيها تخفى مشاكل داخلية قائمة ، وقد تبلغ حدا من التوتر في بعض الاحيان (١) . ولا ريب في ان مشاكل المغرب الدستورية وازمة الحكم الواضحة في تلك البلاد تتصلان اتصالا وثيقا بمطالب المغرب الاقليمية من بعض جاراتها . (٢) فهناك حاجة الى تذكير الرأي العام فيه بان المغرب لم يستعد جميع الحدود الجغرافية التي كانت له قبل تعرضه للاستعمار ، وان هذه المشاكل الاقليمية ، يجب ان تعطى الاولوية على قضايا النظام الداخلى ، وانظمة الحكم . وعندما يعلن شعب غينيا انه لا يشعر بالاستقلال الكامل الا عندما تتحرر القارة الافريقية كلها من النير الاستعماري ، نرى كثيرا من الصديق في هذا القول ، ولكن هناك حقيقة أخرى أيضا وهي ان المتاعب الداخلية الناشئة عن الاوضاع الاقتصادية السيئة ، هي التي حدت بقيادة غينيا الى التأكيد على ضرورة النضال ضد الاستعمار (٣) . وفي وسعنا ان نورد العديد من الامثلة من هذا الطراز .

ويتبين من هذا ان المشكلة التي سنتولى درسها معقدة بطبيعتها . فالتيارات الجارية في السياسات الدولية عديدة ، وهي من التباين احيانا ومن القموض احيانا أخرى ، بحيث يغدو من العسير رؤيتها بشيء من الدقة العلمية . ولعل من الأكثر مشقة أيضا تحديد ما تخلفه من آثار وانطباعات على الحياة الدولية لهذه الدول ويتطلب تصنيف هذه العوامل الكثير من المهارة ، ولا سيما التمييز بين الداخلى منها والخارجي . على النحو الذي بيناه آنفا ، أو تحديد ما يتعلق منها بالميدان الدولي . فهناك تداخل كبير بين هاتين المجموعتين من العوامل . وقد ميز المسيو فيراللي

-
- (١) ليس من الغريب أن يقف المؤلف هذا الموقف من كتلة الدار البيضاء التي تسير على سياسة تحررية ولا انجيازية كاملة . فالمعروف ان السنغال التي يحتل المؤلف منصب وزير الخارجية فيها ، عضو في كتلة برازافيل ، الموالية للغرب بوجه عام ، وفرنسا بوجه خاص ، كما ان السنغال انفصلت عن اتحاد مالي ، بسبب اصرار هذه على سياستها التحررية اللانجيازية ، ورغبة قادة السنغال ، في البقاء الى جانب فرنسا .
- (٢) علينا أن نقرر هنا ان تيدلات قد حدثت في مواقف البلاد المختلفة من هذه القضايا .
- (٢) يبدو ان المؤلف يتناسى هنا ، ان المتاعب الاقتصادية التي تعاني منها غينيا كالت نتيجة الاوضاع الاستعمارية العداينة ، ونتيجة العقوبة التي شاء الاستعمار المنحسر أن يفرضها عليها ، عندما اقترعت هورتن غيرها من المستعمرات السابقة على الاستقلال الفوري ، مما حمله الى أن يسحب منها كافة موظفيه واستثماراته ، دون اعطائها الفرصة الكافية لبناء نفسها اقتصاديا في عهدها الاستقلالي الجديد .

(المغرب)

فى مقال عالج فيه العلاقات الدولية وعلم السياسة (١) ، عند تحليله لما أسماه « القوى المحركة » فى الاوضاع السياسية الدولية بين القوى الوطنية والدولية وقال ...

« ولكن علينا ان لا نبالغ فى أهمية هذا التصنيف الذى تبنيه لاداء الهدف من هذه الدراسة فمن الواضح مثلا أن حركات التحرر الوطنى تؤلف عن طريق تعددها واقتربها من بعضها والتضامن الذى ينشأ بينها ، فى النهاية ، قوة فعلية فى الشئون الدولية . وعلى العكس من ذلك فإن القوة التى تكون فى أساسها دولية قد تستخدم فى خدمة الاهداف القومية كما يحدث بالنسبة الى اية حركة مذهبية عندما تفلح احدى الدول فى شد نفسها اليها ، أو فى اعلان نفسها المدافعة عن عقيدتها المتزمتة » .

وسنحاول بالرغم من تعقيد هذا الموضوع ابراز الخيوط المختلفة فى السياسات الدولية للدول المستقلة فى افريقيا السوداء وترتيبها .

ولكن حتى لو فرضنا أن فى امكاننا التغلب على هذه الصعوبة ، تظل امامنا صعوبات اخرى نحتاج الى ايضاحها كما سبق لى ان قلت ، لأنها تتعلق بموضوع دراستنا . فنحن نحاول هنا عرض صورة اجمالية للسياسة الخارجية لا لدولة واحدة فحسب ، بل لمجموعة من الدول تقوم على الارض الافريقية . ترى أهناك أمور تشترك فيها هذه البلاد الافريقية المختلفة ؟ بالرغم من ان الوحدة السياسية باتت الموضوع الذى يتحدث فيه الكثيرون من الساسة الافريقيين . وبالرغم من انها تعبر عن آمال عميقة الجذور وحركات وطنية الا أن الحقيقة تظل قائمة وهى ان افريقيا تتعرض اليوم لعدد من المؤثرات . ويعدد المسيو الفريد سيلبيرت فى مقال بعنوان « الصورة الجغرافية - السياسية المتعددة الألوان للقارات الافريقية » هذه المؤثرات تعدادا تفصيليا (٢) . فهو يقول ... « تطورت افريقيا بطرق شتى عن طريق اتصالها بالبحر الابيض المتوسط والبحر الاخضر والمحيط الهندى والمحيط الاطلسى » . وقد فتح لها البحر الابيض والمحيط الاطلسى الطريق الى اوربا . وفتح شرق البحر الابيض المتوسط الابواب لافريقيا الى بلاد الاغريق منذ امد

(١) كتاب « الشئون الخارجية » - من اصدار المطبعة الجامعية فى فرنسا لعام ١٩٦٢ .

(٢) مجلة السياسة الخارجية . العدد السادس لعام ١٩٥٨ .

طويل ، اذ اننا نعرف ان الاسكندرية كانت من المراكز المشرقة في حياة
الاقدمين الادبية والفنية . وفرضت رومة نفوذها على افريقيا الشمالية ،
وكانت قرطاجنة في القرون الاولى العاصمة الفعلية لافريقية الرومانية .
ثم جاءت الحملات الصليبية في العصور الوسطى ، واعقبها مضي الملاحين
والتجار في رحلاتهم الاستكشافية التي بدأت بعصر النهضة الاوربية ،
واستمرت طيلة القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الى ان
وصلت ذروتها في اقامة الامبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانجليزية
والبرتغالية والاسبانية .

وخلق البحر الاحمر الصلة بين افريقيا والشرق الاوسط . وكثيرا
ما قيل في الماضي ان الجانب الافريقي في البحر الاحمر ليس الا « الشرق
الاطلسي الافريقي » .

وكان المحيط الهندي الباب الذي دخل منه الهنود الافريقيين
الشرقية والجنوبية .

ويقول المسيو الفريد سيلبيرت . . « يقيم تاريخ افريقيا وجغرافيتها
الدليل على كذب القول بانعزالية هذه القارة ووحدايتها » ، ولكن هذه
القارة تعرض في الواقع صورا من التباين تبرر العنوان الذي وضعه
لمقاله ، والذي جمع فيه افريقيا فجعلها « افريقيات » .

لكن على المرء ان يحذر من المبالغة بالطبع ، ففي وسعنا ايضا ان
نتحدث عن « اوربات » لا عن اوربا واحدة ، اذا أخذنا بعين اعتبارنا
التباين الذي يقوم بين اجزاء هذه القارة من المحيط الاطلسي الى جبال
الاورال . ولكن من المتعذر أن نتغاضى عن تنوع المؤثرات التي تركت
آثارا عميقة في القارة الافريقية ، والتي ما زالت تتميز بالقوة والفاعلية .
ومع ذلك ، في امكاننا ان نميز في منطقة واحدة ، تقوم فيها بلاد متعددة ،
لها واقعها الموضوعي الواحد ، وتواجه نفس المشاكل الاساسية ،
الخطوط العريضة لسياسة خارجية واحدة .

وتجد البلاد الافريقية التي تقع في المنطقة شبه الصحراوية نفسها
تواجه عين المشاكل ، وهي الخلاص من الأوضاع الاستعمارية السابقة ومن
التخلف الاقتصادي ، كما تشترك في عين التطلعات وهي القومية الافريقية
واحلام الوحدة السياسية وهلم جرا .

ولكن علينا ان لا نسمح لانفسنا بنسيان عنصر الالتزام الذي ينطوي
عليه اعتبار الحدود الجغرافية كدليل وموجه . واذا ما نظرنا الى الموضوع

من زاوية أوسع ، فإن هناك كثيرا من النقاط المشتركة بين بلدان آسيا وأفريقيا . وليس من قبيل الصدف أن تقوم الكتلة الأفريقية - الآسيوية في الأمم المتحدة . فهناك أمور محددة كثيرة تشترك فيها جميع هذه الدول الحديثة . ويشير تعبير «الدول المحرومة» إلى واقع تشترك فيه عدة بلاد ، مهما كانت القارات التي تنتمي إليها . ومن الملحوظ في هذا الصدد أن عدة دول أمريكية - لاتينية ، تجد نقاطا من الانسجام في سياساتها الخارجية مع بعض الدول الأفريقية والآسيوية ، ومع ذلك فإن البلاد الأفريقية التي تقع إلى الجنوب من الصحراء الكبرى ، تشترك في مشاكل خاصة بها . ولعل النقطة المهمة هنا ، هي أن لا نتخيل وجود خط فاصل واضح بين البلاد الواقعة إلى الجنوب من الصحراء وتلك الواقعة إلى شمالها . فمن المتعذر دراسة السياسة الخارجية للدول الأفريقية السوداء ، دون الإحساس تماما بالتداخل المستمر بين القوى التي تتجه من الجنوب إلى الشمال وبالعكس . وقد تعتبر الصحراء حدا جغرافيا ، ولكنها ليست بالحد السياسي ، ولا سيما بالنسبة إلى الحياة الدولية . فالحركات العظمى التي تنبعث من داخل إفريقيا السوداء ، تنبعث أيضا من داخل إفريقيا البيضاء ، وبالعكس . وسنرى بعد قليل أن هناك بلادا معينة تقع في شمال الصحراء وجنوبها ، تحاول الآن تأليف تكتلات جديدة . وقد بات من الواضح كل الوضوح أن الأفريقيتين البيضاء والسوداء تؤلفان ناحيتين من واقع لا يقبل التجزئة . وقد زاد ظهور هذه الحقيقة منذ توقفت الصحراء عن أن تكون الأرض القفر المهجورة التي يقف فيها « الديك الفرنسي » على حد تعبير اللورد سالسبوري (١) ، « يحفر ويحفر إلى أن يهن مهمازه » ، ومنذ باتت أرضا غنية بكنوزها يقبل الناس على الإقامة فيها ، ويتشبهون الاستيلاء على أراضيها . ونحن لا نرغب هنا في الحديث عن النزاع بين المغرب وموريتانيا ، وهو نزاع لم ينته بعد ، بالرغم من معالجة الأمم المتحدة لمشكلته . لكن النزاع المغربي - الموريتاني يشير عددا من الأسئلة الواقعية . هل كانت موريتانيا جزءا لا يتجزأ من أراضي المغرب وهل كانت الامبراطورية المغربية تمتد من شواطئ البحر الأبيض إلى حدود السنغال ؟ سنعود إلى هذه المشكلة المهمة فيما بعد . لكن هذا

(١) استعماري بريطاني . أقام لبريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .
امبراطوريتها الاستعمارية في إفريقيا .

الصراع يحسر النقاب عن اشياء كثيرة تكشف عنها ايضا مطالب الجزائر
في الصحراء : (١) .

ويتضح من هذا ان ليس ثمة خط فاصل واضح بين شمال افريقيا
وجنوبها . وليس ثمة من شك في ان في الشعوب التي تقيم في الاجزاء
الشمالية من افريقيا السوداء ، سمات البربر الواضحة ولا سيما في
مالى والنيجر وموريتانيا بوجه خاص . يضاف الى هذا ، كيف يمكن
لنا ان نفسر الموقف المعادى الذى تقفه موريتانيا هذه من اسرائيل الا على
صعيد ما تحس به من تضامن مع العالم العربى ؟

وهكذا فاننا نواجه موضوعنا وقد ادركنا ادراكا كاملا التعقيدات
الكامنة فيه . وسنعرضه في قسمين ، القسم الاول يتعلق بالاسس
المذهبية للسياسة الدولية والقسم الثانى بالسياسة الدولية في مجال
التطبيق . وسننهي الكتاب بخاتمة نعرض فيها مستقبل الدول الافريقية
بالنسبة الى الدول الاجنبية .

(١) تلميح خفى الى اطماع بعض الدول المجاورة في الصحراء الجزائرية ، تحت ستار الادعاء
بانها ليست من الارض الجزائرية ، مع ان التاريخ يشير الى انها كانت دائما جزءا
لا يتجزأ من ارض الجزائر .

سياسة
افريقيا
الخارجية

القِسْمُ الْأَوَّلُ

استهلال

الإسـمـ المـذهـبـية للسياسات الدولية

في الدول المستقلة في أفريقيا السوداء

سبق لنا ان بينا ان السياسات الخارجية لاية بلاد تتأثر بشتى العوامل ، وبعضها عارض ووقتى ، اذ لا يترك الا أثرا مؤقتا على السياسة الخارجية . وقد تدفع المصلحة بعض القادة السياسيين الى اتخاذ مواقف لا تنسجم مع السياسات التقليدية لبلادهم . لكن هذه المواقف تكون مؤقتة غالبا ، وتنشأ عن أسباب ودوافع تكتيكية ، لا تمثل تحديا دائما للمثل والمبادئ التى تركز اليها سياسات هذه البلاد التقليدية الدولية . فموقف فرنسا من الامم المتحدة مثلا ، ناجم عن المتاعب التى واجهتها فى الحرب الجزائرية ونجمت عنها ، وعن سياسة حل الامبراطورية الاستعمارية بوجه عام . ففرنسا احدى الدول الاوربية التى تتعلق بالمبادئ والمثل التى انطوت عليها الامم المتحدة وميثاقها (١) . ولا ريب فى ان مثل العدل الدولى والسلام والاخوة الانسانية التى تبشر بها المنظمة الدولية على الصعيد العالمى ، هى التى تبرر اسهام فرنسا الفعال فى الامم المتحدة وأعمالها . ولكن بدا لعدة سنوات خلت أن موقف

(١) تجاهل المؤلف فى حكمه العام هذا ، الذى أطلقه ، موقف فرنسا أيام العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وتنكرها لميثاق الامم المتحدة ومبادئها ، ورفضها لقراراتها ، مما يناقض ما قاله المؤلف تمام المناقضة اذ تضاربت مصالح فرنسا مع مبادئ الامم المتحدة ولا ريب فى ان سياسة فرنسا الجديدة فى عهد الرئيس ديغول أصبحت مخالفة كل المخالفة لسياسة فرنسا القديمة ، وأكثر انطباقا مع الحق والواقع . - المغرب -

فرنسا من المنظمة بات دقيقا للغاية بسبب الحرب الجزائرية . ولعل هذا يفسر لنا حملات الجنرال ديغول على الامم المتحدة ، وسخريته منها .
لكن هذا الوضع في رأي مؤقت . وسيزول بزوال الدافع الذي ادى اليه .

وفي وسعنا أن نورد الامثلة الكثيرة عن هذا الوضع . فلا تعنى النظرية السوفياتية عن التعايش السلمى ، بأى شكل من الاشكال . ان الكرملين قد تخلى عن فكرته في فرض العقيدة الشيوعية على الجنس البشرى قاطبة ، أو أنه بات يؤمن بأن المجتمعات الرأسمالية ستتعايش منذ الآن وبصورة دائمة مع المجتمعات الشيوعية . فالروس يعتقدون على النقيض من ذلك بحتمية الثورة الشيوعية العالمية ، وبأن التعايش السلمى يسرع في تحقيقها .

ويعرض هذان المثلان ، موقفين من مواقف المصلحة ، ولا صلة لهما بالحقائق المجردة ، أو بأية مظاهر دائمة في الحياة الدولية .
واذا ما نحينا هذه العوامل المؤقتة جانبا ، أمكننا أن نوجه اهتمامنا الى عوامل اخرى . فالسياسات القومية تركز على بعض المبادئ الموجهة البعيدة المدى ، والنابعة من مصالح مادية أو معنوية دائمة ، تنبثق من تاريخ الامة وجغرافيتها ، وتراثها الثقافى الذى تناقلته عبر القرون والاجيال .

وقد حاول عدد من الكتاب في مؤلف نشره الاتحاد الفرنسى لعلم السياسة (١) تبيان الاسس التى تقوم عليها السياسة الخارجية . وبدءوا محاولتهم بدراسة أثر العوامل الاقتصادية والمؤثرات الدينية ، والآراء الجماهيرية والحزبية والاعراف والتقاليد وهلم جرا على هذه السياسة . وكانت مهمة هؤلاء الكتاب شاقة ، وان لم تكن تزيد في صعوبتها على مهمتنا الحالية . فالبلاد الاوربية تستند الى حياة دولية تمتد عدة قرون الى الوراء ، وقد مرت بتجارب ضخمة في مجالات السياسة الخارجية . وبالإضافة الى غزارة المادة التى يستطيعون الاعتماد عليها في بحثهم العلمى ، هناك منظار تاريخى يؤمن لهم نظرة أكثر تكاملا الى تسلسل الاحداث ، ويمكنهم من تقرير أسباب الظاهرة التى يدرسونها بكثير من الدقة واليقين . ولا ريب في ان بلاد أوروبا ودولها ، تحررت الى حد كبير من العوامل المضللة التى ترتبط بشخصيات قادتها ونزعاتهم (٢)

(١) كتاب « السياسة الخارجية واسسها » - مكتبة ارمان كولين .

(٢) أصبح السلطان في أوروبا ذا شخصية خاصة ، وهى ظاهرة تستحق الدراسة .

(المؤلف)

فالدولة تقوم من نفسها ولنفسها ، وتعيش حياتها الخاصة ، ولها شخصيتها وأعمالها وتقاليدها ومتطلباتها . وترتكز فيها ظاهرة السلطان الى فلسفة والى عقائد لها جذورها العميقة فى ماض معروف ومدرس .

اما افريقيا السوداء ، فلا تملك هذه التجربة الطويلة فى الحياة الدولية ، التى تتيح لها منظارا تاريخيا شاملا ، كما لا تملك اجهزة للدولة صمدت أمام التجارب عبر الزمن والاستعمال ، أو فلسفة فى السلطان السياسى تمكنها من تجاهل الحماقات الشخصية لقادتها على الصعيد النظرى على الأقل ولم تتضح بعد الخيوط الموجهة التى تمكننا من متابعة حياة اية دولة وعملها عبر ضوضاء العلاقات الدولية . ومن الصعب ان يقرر المرء نتيجة هذا القلق ، أو ذلك الجيشان الذى يلاحظه مراقب الحياة السياسية فى افريقيا .

وسنحصر انفسنا فى هذه الدراسة تبعا لذلك فى بحث بعض الاتجاهات الواسعة التى لا ينكر احد وجودها ، فهذه هى الحركات العقائدية التى تسيطر على جماع السياسة الدولية فى دول افريقيا السوداء .

وتكون هذه الحركات العقائدية فى اشكال مختلفة ، وذلك طبقا لوجهة النظر التى ينظر اليها عبرها .

(أ) فحركات التحرر الوطنى تقوم على النزعة القومية . وعلينا والحالة هذه أن ندرس هذه الفكرة ، وأن نحللها ، وأن ندرس آثارها على السياسات الخارجية للدول فى افريقيا السوداء ، وسندرك آنذاك ان القومية لا تختفى دائما ، عندما تتحقق السيادة الدولية . فكثيرا ما تغير هدفها ، وبدلا من أن تسعى لتحقيق الاستقلال نجد انها تعمل للحفاظ عليه .

(ب) تستند مطالب بناء الأمة وتعبئة الجماهير كنتيجة لهذا البناء ، على عدد من القواعد السياسية التى تستحق الدرس الدقيق الوافى .

وهنا تثار اسئلة عدة . هل نقبس الليبرالية ام الاشتراكية ، وهل نعتد الديمقراطية البرلمانية أو الحكم الجماعى ؟ وكثيرا ماتجد الدول الافريقية نفسها مرغمة لاتخاذ القرار الدقيق المتعلق بالخيار الخطر . وتختلف العلاقات الخارجية وطريقة توجيهها باختلاف المذهب العقائدى المتبنى ، وما اذا كان الوجه لها يميل الى الشرق أو الى الغرب أو يؤمن بالحياد . ولا تكون هذه الخيارات المختلفة مطلقة التحرر ، وانما تعتمد على أوضاع وضعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد المعنية .

وسنبدا بدراسة موضوع القومية .

القومية

يعتبر ظهور القومية أو عودتها الى الظهور في البلاد الافريقية السوداء ، ظاهرة حديثة نسبيا ، وكانت المطالب السياسية تعتمد الى وقت قريب على فكرتي الحرية والمساواة . وكان القادة السياسيون في هذه البلاد ، ابان السنوات القليلة الاولى التي تلت الحرب العالمية الثانية يتطلعون الى الحرية من ناحية والى المساواة مع شعوب الدول الاوروبية من الناحية الاخرى . وقد برز هذا الاتجاه بصورة واضحة عند افريقيين الذين يتحدثون بالفرنسية . وكان جل همهم أن يعتبروا مواطنين فرنسيين كاملي الحقوق . وكانت النظرية البرلمانية هي أكثر الاسلحة فعلا في هذا الصراع ، وذلك لأنهم كانوا يؤيدون فكرة الدمج . وأيد الدستور الفرنسي الذي صدر في أكتوبر عام ١٩٤٦ هذا الاتجاه الى حد كبير من الناحيتين السياسية والتشريعية . لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، بسبب الاخطاء الكامنة في نظرية الدمج ، وذلك لعدم القدرة على السير فيها الى نهايتها المنطقية . ولاريب في أن قول ادوارد هريو (١) المشهور بأن « فرنسا لا تريد أن تصبح مستعمرة لمستعمراتها » يعكس هذه الحقيقة . وكان تطبيق دستور عام ١٩٤٦ لعدة سنوات كافيا لأن يظهر استحالة كل ماتنطوى عليه عقيدة الدمج من معان ونتائج . وفي تلك الآونة بالذات بدأت الحركة الوطنية في التوسع والانتشار . ومن الخطل

(١) ادوارد هريو (١٨٧٢ -) . سياسي فرنسي كبير . توفي في أعقاب الحرب العالمية الثانية . شغل منصب رئاسة الوزارة في عام ١٩٢٤ ثم أصبح رئيسا لمجلس النواب رئيسا للوزراء في عام ١٩٣٢ ، ورئيسا لمجلس النواب قبل الحرب وبعدها . له عدد من المؤلفات .

(العرب)

أن يقال إن القومية لم تكن قائمة قبل ذلك التاريخ في افريقيا ، إذ أنها كانت موجودة فعلا ، ولكنها لم تجد التعبير السياسي عنها الا في اليوم الذي اكتشف فيه الافريقيون أن الدمج مجرد سراب خادع . وقد ظل بعض الساسة الفرنسيين حتى عام ١٩٥٧ ، يتساءلون عما إذا كان من الواجب اعتبار الحركات القومية الافريقية جدية ، وما إذا كانت هذه الحركات تتلاقى مع التطلعات الفعلية لسكان المستعمرات . وكتب المسيو جونيديك مقالا في ذلك العام في « مجلة الاتحاد الفرنسي القانونية والسياسية » (١) حول هذه المشكلة يقول . .

(هناك بعض الناس يتسمون سلاخرين عندما يتحدث البعض عن القومية في أراضي المستعمرات . لكن الاجانب على أي حال ، أقل شكوكا ، وهم لا يحملون نفس الاسباب لاختفاء ما يعتبره بعض الناس مرضا معيبا . ويقوم علماء السياسة الامريكيون بالتجول في كافة أرجاء افريقيا ، يطلون هذه الظاهرة . واعتقد أن الوقت قد حان لنعمل مثاهم ، ونلقى نظرة فاحصة دارسة على الاسباب التي تدعو الى الانبض القومي) .

وتحدث جونيديك الى أولئك الذين كانوا يظنون أن ليس للقومية الافريقية أية جذور فقال :

«ونحن نعتقد أن هذه الجذور موجودة ، وإن هذه النبتة التي يعتبرها البعض سامة وضارة ، تنمو الآن بسرعة تحت شمس القارة الافريقية» .

حقا انها كلمات فيها الكثير من الاستشفاف للغيب ، إذ لم تمض سنوات ثلاث على صدورها ، حتى كانت جميع البلاد الافريقية الناطقة بالفرنسية تحقق استقلالها الوطني .

ومن الحق أن يقال ان الفكرة القومية التي نبعت منها المطالبة بالاستقلال ، ظهرت في وقت مبكر في البلاد الناطقة بالانجليزية في افريقيا ولعل السبب في هذا يعود الى أن سياسة بريطانيا الاستعمارية لم تمر بمنعطف الاندماج . وأدرك الزعماء السياسيون الافريقيون الخاضعون لبريطانيا منذ اللحظة الاولى أن الأمل في غزو مجلسي اللوردات

(١) العدد الثالث - يوليو - سبتمبر ١٩٥٧ .

والعموم البريطانيين في يوم ما ، سراب خادع . وعرفوا أن ليس في وسعهم استعادة كرامتهم ، وممارسة حرياتهم الا عن طريق الاستقلال ، بينما كان الافريقيون الناطقون بالفرنسية يفكرون على صعيد «الكرامة الفرنسية» ، «والحرية الفرنسية» ، والمساواة الفرنسية» . ومع ذلك علينا أن نلاحظ أنه مهما اختلف الخيار للسبل ، فقد كانت النتيجة واحدة في الحالتين . وكانت عملية التحرر اسرع في البلاد الناطقة بالفرنسية منها في البلاد الناطقة بالانجليزية . ولم تعد هناك الى الجنوب من الصحراء اليوم أرض واحدة تسيطر عليها فرنسا . مع أن هناك مازالت اراض تقع تحت السيطرة البريطانية .

تري ماهى صورة القومية في بلاد افريقيا المستقلة ؟

درس المسيو جونيديك هذه الظاهرة من وجهة النظر النفسية فقال ... «انها احتجاج أو رفض ومطالبة في وقت واحد» . ومن الواضح أن أية دراسة للأسباب المادية للقومية ستكون عملا ضخما واسعا ، إذ ينطوي على دراسة شاملة لنفسية الاستعمار الاستيطاني كلها . وقد تحققت مثل هذه الدراسة في أماكن أخرى .

وسيكون هدفنا معالجة هذه الظاهرة منذ تحقق الاستقلال ، أي منذ زوال الاستعمار . فهنا تعرض القومية ناحيتين تكمل الواحدة منهما الأخرى ، في ظل بعض الأوضاع المحددة وتتعارضان في ظل أوضاع أخرى . ويمكن النظر الى القومية اما بالنسبة الى الدول الافريقية في علاقاتها مع بعضها البعض ، واما في تعاملها مع العالم الخارجي وسترى فيما بعد ، ان أثر القومية على السياسة الخارجية ليس واحدا في الحالتين . فستكون في الحالة الاولى عائقا في طريق تحقيق الوحدة الافريقية ، بينما ستكون في الحالة الثانية عامل تماسك والتحام . وستتخذ في الحالة الاولى شكل القومية الصغرى بينما تتخذ في الحالة الثانية شكل القومية الكبرى التي يمكن اطلاق اسم الوحدة الافريقية عليها . ولاريب في أن علينا أن نتولى تحليل هاتين الظاهرتين المتعارضتين

١ - القومية - الصغرى : ب

تميل القومية الصغرى ، الى النظر للأمة على ضوء حدود الاراضى الاقليمية المستعمرة سابقا . فالارض المستعمرة القديمة بحدودها التي تقررها الدولة المستعمرة الاوربية ، هي التي تريد أن

تنهض لتمثل أمة ، ولتؤلف دولة : وتعبير القومية الصغرى ، وهو من الابتكارات الحديثة ، ويعنى لدى الكثيرين شيئا سيئا ، يمثل لجناح شامل من رأى العام الافريقى ، الرغبة فى الحفاظ على أوضاع جميع الدول التى حققت استقلالها مؤخرا فى الافريقيات الشرقية والغربية والاستوائية والوسطى ، كما هى ، بنفس مساحتها وتركيبها . لكن هناك كثيرين يعتقدون على أى حال ، ان هذه الدول أو بعضها هى من ضيق المساحة وصغرها بحيث لاتصلح لأن تكون كيانات قائمة بذاتها . وليس ثمة من شك فى انها على درجة كبيرة من الصغر فى مساحتها أحيانا ، وإنها صغيرة دائما تقريبا فى عدد سكانها .

ويعتبر أولئك الذين يؤيدون الاندماج السياسى والذين يحلمون باقامة ولايات افريقية متحدة ، ان هذه الدول غير قادرة على الحياة فى أوضاعها الانفصالية وانها تحاول أن تؤلف وحدات أكبر . وسنعالج هذا الموضوع بتفصيل أوفى عندما نصل الى موضوع الوحدة الافريقية . ولكن علينا الآن أن نعرف ، شئنا أم اينا ، بان القومية الصغرى ، لتصل بالواقع الذى لا يستطيع أحد تجاهله فى الوقت الحاضر : (١)

وقد جزئت افريقيا السوداء الى عدة أقاليم كما شاءت الصدفة والمغامرات الاستعمارية تقسيمها . وقد اقيمت ادارات فى هذه الاقاليم ، وظهرت فيها كيانات اجتماعية واقتصادية . وأخذ أهل هذه الأقاليم يعون بصورة متدرجة ، تفردهم ، وتكونت لديهم ارادة مشتركة على الحياة على هذا النحو ، بعد ان خبروا وجودهم كمجموعات تربطها صلات من المسئولية المشتركة . (٢) ولكن انتهى هذا التناقض الفرد فى

(١) نحن لا ننكر أن التجزئات التى فرضها الاستعمار تطبيقا لسياسته المعروفة « بفرق تسد » أصبحت تمثل واقعا ، يجسد مصالح طبقية وشخصية لفئات حاكمة ، لكن الواقع الذى يتعارض مع حقيقة الوجود القومى ، لا يمكن أن يستمر ، ولا سيما اذا كانت وراء هذا الوجود ارادة تعمل على تحقيق هدف الوحدة القومية . ولا بد والحالة هذه أن تنهار الحواجز التى أقامها الاستعمار بين أبناء الأمة الواحدة ، لان حقيقة الوجود الواحد ، وحقيقة المصالح المادية الواحدة ، تفرضان انهيارها .

(٢) قد أوافق المؤلف على رايه بالنسبة الى طبقات معينة من الشعب ، تتضخم مصالحها المادية وترتبط مع قيام الكيانات الانفصالية المختلفة ، ضمن هذه الكيانات ، فتصبح قوة فى الدفاع عن المصالح الاقليمية ضد أى تفكير وحدوى . ولكن مثل هذا القول لا ينطبق على جماهير الشعب أو الفئات الغالبة فيه ، لان هذه الجماهير تتأثر بوعيها القومى المشترك ، وتكون دائما القوة الحركية الفعالة فى بناء الوحدة ، والقضاء على الحواجز الانفصالية التى خلفها الاستعمار .

— للعرب —

تقرير المصير ، الممثل في الاستعمار ، والهادف الى استمرار فرض
السيادة الاجنبية على هذه الاقاليم ، بتعزيز الوعي القومى الذى نبعت
منه كافة حركات التحرر الوطنى فى افريقيا السوداء . وقد شرحت
اسباب هذه الظاهرة شرحا وافيا (١) ، ولا نجد أنفسنا فى حاجة الى
المزيد من الشرح . ومهمتنا هنا أن ندرس ظاهرة القومية فى واقعها
الراهن ، وان نرى مدى تأثيرها على السياسات الخارجية للدول الحديثة
الاستقلال .

ولنبدا بشرح الصورة الأولى من القومية ، وهى القومية المصفورة .

تعتبر القومية الصغيرة ، قومية انطوائية ، تنشأ عن المتاعب التى
تواجهها عدة دول جديدة فى تركيز استقرارها الداخلى . ويعتقد دعاة
هذه العقيدة والمدافعون عنها ، حقا أو باطلا ، ان من الاسهل ، مكافحة
عمليات الهدم ، والحفاظ على الأمن ، واقامة نظام جديد بدل النظام
المنحسر ، أو بعبارة أخرى ، تثبيت دعائم السيادة ، التى تحتاج بدورها
الى نظام قوى يضمن لها البقاء ، فى مجال اقليمى ضيق نسبيا . وهم
يقولون أيضا ان الصراع ضد التخلف لضمان التقدم الاجتماعى
والاقتصادى ، لا يمكن أن يحقق النجاح عندما يكون الاقليم متناهيا فى
السعة . وهم يقولون أخيرا ان ظاهرة القبلية لم تختف بعد ، وهذا حق
الى حد ما ، وان تعدد القبائل ، والجماعات العرقية ، يحول دون ازالة
الحدود والسدود ، وتوسيع القواعد الاقليمية للأمم . وهم يتحدثون
عن «الامم الافريقية» لا عن «الامة الافريقية» ، ويقولون انهم يتبنون
وجهات نظر واقعية ، عندما يواجهون الحقائق على النحو الذى هى فيه
لا على النحو الذى يودون أن تكون فيه .

ومهما تكن قيمة هذه الحجج والاقوال ، فان من واجبنا أن نقول
ان الظروف التى حققت فيها الدول الافريقية سيادتها ، هى نفسها التى
تعرض طريق الظهور الفورى للامة الافريقية العظمى . وتتضح هذه
الحقيقة بوجه خاص فى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية فى
الافريقيتين الغربية والاستوائية . وقد سمح القانون فى هذه المناطق ،
قبل الاستقلال ، للحكومات والبرلمانات المحلية ، بان تقوم على المستوى
الاقليمى . وقامت القوى الانفصالية «الطردى مركزية» بتحطيم
الاتحادات القديمة لافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية

(١) كتاب « القومية الافريقية » لندا بانينجى سيتهول . مطبعة جامعة أوكسفورد .

الفرنسية . وما زالت هذه القوى بعيدة عن استنفاد دفعها ، ولها أثرها القوى فى العلاقات بين البلاد الافريقية ، وهى حقيقة سنعود اليها فيما بعد . يضاف الى هذا أن هناك عنصرا انسانيا قويا علينا ألا نتجاهله ، وهو وجود منافسة حادة بين الزعماء السياسيين ، الذين تؤثر غالبيتهم أن يكونوا أسماكا كبيرة فى أحواض صغيرة على أن يكونوا أسماكا صغيرة فى أحواض كبيرة .

وتقوم نفس الظاهرة فى البلاد الناطقة بالانجليزية ، ولكنها تضعف هناك وتتلف بالسياسة المغايرة التى تتبعها بريطانيا العظمى فى تعاملها مع هذه البلاد . وقد وجد الانجليز أن من الأفضل ، أن صوابا وأن خطأ أن يؤيدوا قيام تجمعات كبيرة ، عندما يكون ذلك ممكنا . فهناك فى افريقيا الغربية اتحاد نيجريا القوى الذى يضم عدة أجزاء مختلفة فى قومية سكانها ودياناتهم ولغاتهم . ولم يكن لهذا الاقليم الشاسع قبل عام ١٩٠٠ أى وجود ككيان سياسى أو ادارى واحد . ويعود الفضل فى وحدة نيجريا الراهنة الى السيادة البريطانية وحدها . فالحدود الراهنة للبلاد ، لم يكن لها وجود قبل الاحتلال البريطانى ، وانما جاءت نتيجة التنافس الاستعمارى الطويل بين الدول الاوروبية فى افريقيا الغربية . وفى الامكان حتى فى وقتنا الحاضر ، تميز أكثر من ثلاثمائة قبيلة منفصلة تقيم فى هذه البلاد ولكل منها فى الغالب لهجتها الخاصة بها . وتم عن طريق التدرج ، ظهور ثلاث مناطق كبيرة فى نيجريا وهى المنطقة الشمالية ، والشرقية ، والغربية . ولكل اقليم من هذه الاقاليم الثلاثة حكومته الخاصة به ، تقوم فوقها حكومة اتحادية واحدة . وقد استمر هذا الوضع الذى قام قبل تحقيق الحكم الذاتى ، بعد تحقق الاستقلال . وتعتبر تجربة نيجريا فى منتهى الاهمية لافريقيا ، كما أن قادة البلاد الحاليين يدركون أهمية القضايا المعرضة للخطر . ولاريب فى أن الحاج السير أبا بكر تافاوا باليوا ، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية كان يعنى هذه الحقيقة تماما عندما قال فى الخطاب التاريخى الذى ألقاه فى البرلمان النيجرى فى يناير من عام ١٩٦٠ مانصه . . . « أن اعظم فضل نستطيع أن تقدمه الى افريقيا والى السلام العالمى بوجه عام ، هو أن نثبت للجميع ، كيف يمكن لبلاد تضم مثل هذا العدد العديد من العناصر المختلفة ، أن تجد الحل السلمى لمشاكلها الداخلية » (١) .

(١) كتاب : نيجريا - الاسس السياسية والاقتصادية - نشرة المعهد الملكى للشئون الدولية مطبعة جامعة أوكسفورد . لعام ١٩٦٠ ص ٣ .

ويبدو هذا الاتجاه ذاته الذي اتبعته السياسة البريطانية في افريقيا الشرقية ، في افريقيا الوسطى أيضا ، حيث أقيم اتحاد افريقيا الوسطى ، وان تعرض هذا الاتحاد في هذه الايام للمرور في مرحلة جرجة (١) . وسيظهر المستقبل وحده ، أيا من هذين الأسلوبين أكثر واقعية . فهناك عدة عوامل ستقرر ما إذا كان سيقدر للوحدات الكبيرة البقاء ، أو الزوال . فنحن نعرف أمثلة عدة لاتحادات ، كاتحاد مالي ، مثلا ، لم تستطع الصمود أمام المشاكل الداخلية . ولدينا أيضا مثل جمهورية الكونجو التي خلق لها البلجيكيون طرازا اتحاديا من الدستور، والتي لا تستطيع الصمود أمام هزات الخلافات القبلية . (٢)

وبالرغم من أن القومية الصفري هي المسيطرة على افريقيا السوداء الآن ، فان هناك قوى تعمل في الاتجاه الآخر ، أي باتجاه الوحدة الافريقية ، والقومية الكبرى الجامعة .

٢ - القومية الكبرى الجامعة :

نميل الى تعريف الوحدة الافريقية كشكل من اشكال القومية الكبرى الجامعة ، لأن هذه النظرية لا تختلف من الناحية الاساسية عن القومية ، بالرغم من أن هذه الجامعة تحمل نظرة أوسع الى الأمة .

ولعل من الطريف أن نلاحظ بأن فكرة الجامعة الافريقية نبتت خارج افريقيا . فقد بدأت أول مبادرات كشعار رفعه الزنوج في امريكا ضد الرق والتفرقة العنصرية . وكان دبليو . اى . بى . دوبوا وماركوس جارفى وبرائيس - مارس (٣) هم أول من رفعوا هذا الشعار ونادوا به .

(١) و (٢) اعتقد أن المؤامرات الاستعمارية في كلا المثلين كانت أكبر اثرا من المشاكل الداخلية والخلافات القبلية ، في تحطيم الوحدة الاقليمية . وليس ثمة من شك في أن هذه المؤامرات في الكونجو بوجه خاص ، والتي بلغت ذروتها في اغتيال الشهيد لومومبا ، كانت السبب فيما تعاني منه الكونجو حتى اليوم من مشاكل لا يمكن أن تحل الا بعد أن تتحرر البلاد نهائيا من كل أثر من مخلفات الاستعمارين القديم والجديد . (العرب)

(٣) للاطلاع على المزيد من تاريخ الوحدة الافريقية وعقيدتها النظرية ننصح القارئ ، بالرجوع الى الكتب التالية : (١) الوحدة الافريقية لفيليب يكرين ، مطبعة الجامعة مقال عن « الوحدة الافريقية والدولة العظمى » لنفس المؤلف في مجلة « السياسة الخارجية » العدد الرابع لعام ١٩٥٩ (٣) الوحدة الافريقية أو الشيوعية لجورج بادموور . راجع أيضا كتاب « العالم الجديد للامريكان الزنوج » بقلم اش . ايزاكسن - دار أبي الهول لعام ١٩٦٤ .

وقد ظهرت فكرة الجامعة الأفريقية في أوقات مختلفة وعلى لسان عدد مختلف من الناس كحركة عنصرية بدورها . تنطوي على حركتين أحدهما سياسية والآخرى ثقافية . ويبدو أن عددا من دعايتها لم يميزوا بين هذه الصور الثلاث . فقد ركز ماركوس جارفى تأكيداً على طبيعتها العنصرية والدينية . وراح هذا الزنجر الجمايكي ، المتميز بالشراسة والتطرف ، يدعو بعنف إلى وحدة أفريقية عنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أبعد الرجل من تلك البلاد ، وطوحت به النواائب والمقادير إلى أماكن مختلفة إلى أن توفي في لندن في عام ١٩٤٠ . ولاريب في أن دعوة «الصهيونية السوداء» التي نادى بها جارفى ، قد جعلت الزوج الأمريكيين يعون وجودهم وحقوقهم .

أما دوبوا وبرائيس - مارس ، فقد حاولا على النقيض من هذه النظرة العنيفة أن يضيفا على فكرة الوحدة الأفريقية أساساً ثقافياً بالإضافة إلى الأساس العنصرى . وكان هذان الرجلان من المثقفين . فقد حصل دوبوا على شهادة الدكتوراة من جامعة هايدلبرج في ألمانيا ، ثم أصبح استاذاً لعلم الاجتماع في جامعة اتلانتا الأمريكية ، أما برائيس - مارس ، وهو مواطن من هايتى ، فقد درس الطب في جامعة باريس . وكان يؤمن بالفلسفة الإنسانية ، كما كان دبلوماسياً مثل بلاده في فرنسا . وقد بحث الرجلان عن الأساس الثقافى لنظرية الوحدة الأفريقية ، ولعل هذا المسعى هو الذى حملهما إلى العودة إلى المنبع في أفريقيا نفسها . ويغرق برائيس - مارس بوجه خاص في حماسته في أطراء أفريقيها وثقافتها وقيمها الحضارية . وكانت نظرية «الزنجرية» التى تحدد أوضاع الزوج ، والتى يعتبر ليوبولد سيدار سينجور من أكثر دعايتها حماسة ، قد أخذت في الظهور في هذه الآونة . ويقر سينجور على أى حال بكثير من الفضل للدكتور برائيس - مارس إذ يقول : «وعندما كنت طالباً في جامعة السوربون ، كنت قد شرعت في التفكير جدياً فى مشكلة البعث الثقافى لأفريقيا السوداء ، وكنت ومعاصرى ننشد الحماية التى تضمن لنا نجاح مشروعنا ، وقد قدر لى في نهاية بحثى أن أجد هذه الحماية عند ألان لوك وجان برائيس - مارس » (١) .

وهكذا غدت فكرة الوحدة الأفريقية التى نبتت عند زوج أمريكا وجمايكا وهايتى ، الخميرة الثقافية في عقول الزوج الأفريقيين أنفسهم ، بعد أن تبناها ، واستخدموها ، لا كمجرد وسيلة للدراسة الحضارة

(١) كتاب «الوحدة الأفريقية» لفيليب يكرين .

الزنجية الافريقية دراسة منظمة فحسب ، بل وكأداة للعمل السياسى
تأيسا . وقد بات من العسير جدا اليوم التمييز بين صورتى الوحدة
الافريقية ، والفصل بين تيارىها اللذين اختلطا تمام الاختلاط ، وامتزجا
أوثق امتزاج ، وأعنى بهما التيارين الثقافى والسياسى .

وسنحاول فى هذه الدراسة قبل كل شىء ، تحليل الوحدة
الافريقية كحركة سياسية . فهى تعرض من وجهة النظر هذه نواحي
بعضها ايجابى والبعض الآخر سلبى .

فالوحدة الافريقية تلبس من الناحية السلبية زى الرفض ، أى
رفض تقبل الاستعمار من ناحية ، والشيوعية من الناحية الاخرى .
وهى تبدو من الناحية الايجابية كوسيلة لتحقيق الوحدة ، وبناء مايسمى
أحيانا بالولايات المتحدة الافريقية . وقد تخفى أخيرا ، فى بعض الاحايين
رغبة فى السيطرة الامبريالية ، وتغدو آنذاك ذريعة للاستعمار الافريقى
الجديد المتستر نفاقا وزيفا وراء رداء الوحدة الافريقية .

وأرى أن نبدا الآن فى دراسة الصور المختلفة للوحدة الافريقية .

(١) الوحدة الافريقية كسلاح ضد الشيوعية :

أكد جورج بادموور هذه الصورة تأكيدا قويا . ولعل عنوان كتابه
«الوحدة الافريقية أو الشيوعية» يشير الى ناحية بارزة ، اذ يجعل من
الوحدة بديلا عن الشيوعية ، وان على الزنجى أن يختار بين الوحدة
الافريقية وبين الشيوعية .

يوجه الكاتب أولا تحذيرا الى الاقلية السوداء فى الولايات المتحدة
التي يعتبرها الحزب الشيوعى ، أرضا صالحة كل الصلاح ، للتسلل
الشيوعى الى أمريكا وهو يطلب الى السود فى أمريكا ألا يصحبوا
ادوات فى أيدي أى من المشتبكين فى الصراع الذى لاهلاقة له بقضية
السود . ويعود بذاكرتهم الى نضال جارفى ضد الشيوعية ، ويقتبس
منه قوله :

« يتمثل خطر الشيوعية على السود فى البلاد التي
يؤلفون فيها احدى الاقليات فى المحاولات الشريرة والمفرودة،
التي تقوم بها هذه الفئة أو ذلك الحزب ، لاستخدام القوة
الاقتراعية للزنجى أو قوتهم العنصرية فى تحطيم النظام
القائم الذى يمقتونه لأنه يمثل اضطهاد البيض لهم ، عن طريق

الثورة عليه أو قلبه . وإذا قدر لهذه الخطة النجاح ، فإن النتيجة ستكون وصول أغلبية عنصرية جديدة الى الحكم ، لا تحكم كاغلبية شيوعية بل كاغلبية بيضاء » .

وفي وسعنا ان نرفض هذا الاغراق في العنصرية في هذه التأكيدات، اذ انه يعود كما هو واضح الى الزمان والمكان الذي قيل فيه . فقد كتب جارفى ماكتبه ، في وقت كانت التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة فى ذروة نشاطها وحيويتها . وهكذا نجد ان دعوة الوحدة الافريقية ، اعتبرت في وقت جارفى ، وسيلة لمقاومة انتشار الشيوعية بين الامريكيين السود . وحمل جورج بادبور هذه الصورة في الدعوة ، وطورها لتشمل كافة السود . بعد ان استبعد منها كل محتوى عنصرى اذ قال : « تمثل الدعوة الى الوحدة الافريقية لنا فى نضالنا من أجل الحرية القومية والكرامة الانسانية والانقاذ الاجتماعى البديل العقائدى عن الشيوعية والنظام القبلى . فهى ترفض فى وقت واحد . العنصرية البيضاء ، والوطنانية (الشوفينية) السوداء ، وتدعو الى التعايش العنصرى على أساس من المساواة المطلقة ومن احترام الفرد » .

ولا ريب فى ان اعتبار الوحدة الافريقية « البديل العقائدى » عن الشيوعية ، فى منتهى الاهمية . ولكن هل يكون المحتوى المعنوى لهذه العقيدة ، كافيا لوقف المد الشيوعى ؟ وهل تكون الوحدة الافريقية بعبارة اخرى ، تعبيرا صادقا عن تطلعات العالم الافريقى الاسود ونزعاته العميقة الجذور ؟

ولعل من ابرز الذين عملوا على خلق الاساس الفلسفى لهذه العقيدة ، السيد ليوبولد سيدار سينجور . فهو يصور « الزنجية » او الانتماء الى الزنوج ، فلسفة حياتية او فلسفة مذهبية على حد تعبير الالمان . لكنها ليست بالعقيدة العريضة ، النابعة من مفاهيم قديمة سابقة . فهى تدعى الارتكاز الى واقع السود فى افريقيا ، وهى تستمد من هذا الواقع جوهرها وروحها . وهى تحاول أن تترجم قيم الحضارة الافريقية السوداء على الصعيد الفلسفى ، وان تنظمها فى شكل مرتب . وقد تعرضت نظرية « الزنجية » لكثير من النقد ، فقد صورها بعضهم على انها نظرية عنصرية او تنادى بالعنصرية . ولكن الواقع يبدى ، اذا

قرأ الانسان كتابات ليوبولد سينجور (١) ان العناصر الاساسية التي
تؤلف هذه النظرية بعيدة كل البعد عن العنصرية . فليست هناك عقلية
زنجية متميزة . كما ليس ثمة احساس زنجي خاص بلون بشرة الانسان .
ومن الواجب النظر الى هذه النظرية ضمن الاطار التاريخي والاجتماعي
والاقتصادي للعالم الافريقي . وكون الرجل الافريقي اسود البشرة ،
لا يميزه تميزا جذريا عن الرجل الابيض أو الرجل الاصفر . لكن البيئة
التي يعيش فيها هي التي تكيف تصرفاته وانعكاساته ، وتصوغ عقله
وعواظفه ، وتضفي بعبارة اخرى ، طبيعتها ، وتعبرها ، على جميع مظاهر
وجوده . وتبدو هذه النظرية من خلال هذا المنظار فكرة علمية ، تقوم
على تحليل عالم كامل من العوامل الوضعية ، مستمدة من البيئة التي
يمثل فيها هذا الوجود . وليس المجال هنا موضع الدراسة الشاملة
لنظرية « الزنجية » في ظواهرها الفنية والادبية ومحتواها الفلسفي (٢) .

والشيء الطريف في هذه النظرية ، أنها بتأكيدهما على أصالة العالم
الافريقي ، تعرض نفسها في صورة رفض للتقبل المطلق للعقائد المستوردة
من الخارج . وهي تؤلف على هذا الصعيد عنصر مقاومة بل موقفا دفاعيا
من جانب الحضارة الافريقية السوداء . ومن هنا يغدو من السهل رؤية
الوسيلة التي تبرهن فيها هذه النظرية على كونها عائقا يحول دون انتشار
الشيوعية . وقد يختلف المرء مع « الزنجية » كنظرية ، ولا سيما ان
التعبير نفسه كثيرا ما يكون مضللا ، على اعتبار ان الانسان يميل الى ان
يرى فيه تعبيرا عنصريا يقوم في نظريته على عوامل حياتية وبشرية ،
تجعل من الزنجي الى حد كبير ، متميزا عن المخلوقات الانسانية الاخرى .
ويقع كثيرون من الناس في الخطأ بمنتهى حسن النية والطوية . أما بالنسبة
الى الشيوعيين فيظلون في منأى عن هذه النظرية ، وكثيرا ما يعارضونها
بعنف لدوافع سياسية .

(١) سينجور ، رئيس جمهورية السنغال الحالي . وهو شاعر بالفرنسية ، ومفكر افريقي
معروف بميوله الى فرنسا .

(المغرب)

(٢) راجع محاضرات ليوبولد سينجور في ٢٦ أكتوبر ١٩٦١ في جامعة اكسفورد . وراجع
أيضا كتاب المؤلف نفسه بعنوان « بيار شيهارد دي شاردان والسياسة الافريقية » .

وسنرى فيما بعد ان الميلاد الشيوعية اخذت تنشر الكثير من الدراسات عن افريقيا ، وتدعى هذه الدراسات أنها تؤكد العنصر الدائم الوجود فى الانسان ، وتعالج الفروق بين الشعوب والأجناس البشرية على انها عوارض تاريخية . ويرفض الكاتب المجرى اندريه سيك (١) ، فى دراسة أعدها عن الأجزاء الافريقية الى الجنوب من الصحراء ، بشدة وعنق تعبير « افريقيا السوداء » ويقول ...

« نحن نرفض هذا التعبير لانه لا علمى وخاطيء فى مفاهيمه . . . وتعنى هذه التسمية ، القول الضمنى بان شعوب افريقيا السوداء ترتبط بروابط عنصرية تجعلها متميزة عن شعوب افريقيا الشمالية من الناحية العنصرية .

» ويستخدم الساسة الاستعماريون الرجعيون وعملاؤهم هذا المنطق كسلاح مذهبى فى مجالات العلم والادب ، يعينهم على تبرير اغتصابهم الاستعماري ، وعلى اضطهاد الشعوب الافريقية المتخلفة تحت ستار انتمائها الى العنصر الزنجى .

ويتبنى اندريه سيك وجهة النظر الماركسية فى تفسير الظواهر الاجتماعية فيقول : « لا تعتمد اقدار الشعوب فى التاريخ على انتمائها الى هذه المجموعة العرقية او تلك ، وانما على اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، وهى اوضاع تقررهما درجة التطور فى طاقاتها الانتاجية ، .

ويتضح من هذا ان لنظرية « الزنجية » معارضيها ، ولا سيما من الشيوعيين . ولكن يجب القول بان الخلاف لا يقوم دائما حول موضوع العلم . فاذا سلمنا بان هذه النظرية قد تكون نابعة فى البداية عن جذور عنصرية ، الا أنها كبرت الآن وخرجت على تلك الحدود الضيقة ، واصبحت تجد مجموعة من القيم الحضارية ، هى ثمرة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الوضعية بقدر ما هى نبتة العوامل التاريخية . ولعل هذا ما عناه ليوبولد سينجور فى محاضراته فى كلية القديس انطونيوس فى جامعة أوكسفورد . والفرق الاساسى الوحيد هو انه لما كانت نظرية « الزنجية » ، تحاول ان تثبت الاصل للقيم الحضارية الافريقية ، وان تؤكد القيم الخاصة بالعالم الافريقى الزنجى ، فانها باتت تمثل عقبة فى طريق انتشار المذهب الشيوعى . وهى تحاول ان تمثل للشعوب السوداء ، ما تمثله القومية العربية للوطن العربى .

(١) كتاب « تاريخ افريقيا السوداء » لاندريه سيك .

ولكن من الواضح على أى حال ، انه لا يمكن الدفاع عن افريقيا
السوداء ضد الشيوعية بمجرد تأكيد القيم الحضارية وما فيها من محتوى
فريد فى نوعه . ولا ريب فى ان من واجب الدول الحديثة ان تبذل جهودا
جدية فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية . ولا تنتشر الشيوعية بفضل
ما فيها من عقيدة مذهبية فحسب ، وانما تفيد من اوضاع الشعوب ،
واحوالها الاقتصادية والاجتماعية . وقد ادرك جورج بادموور هذه
الحقيقة ، وقال ان وقف التيار الشيوعى يتطلب ان تقوم « القومية
الحركية » للوحدة الافريقية بالاستناد الى «برنامج اجتماعى للتصنيع ،
واساليب تعاونية للانتاج الزراعى » وسنرى فيما بعد كيف تحاول
الدول الحديثة . حل هذه المشكلة المعقدة من التنمية الاقتصادية ، والى
أى العقائد تستند فى اسلوب حلها . لكننا سنحصر بحثنا فى الوقت
الحاضر على أى حال فى تحليل القومية ، وقد بحثنا حتى الآن فى
موضوع الوحدة الافريقية كسلاح يستخدم ضد الشيوعية . وسننتقل
الآن الى البحث فى الروابط بين هذه العقيدة وبين الكفاح ضد
الاستعمار .

ب : - الوحدة الافريقية كطريق للتحرر من الاستعمار وارساء قواعد الاستقلال :-

قامت فكرة الوحدة الافريقية بتنشيط حركات التحرر من
الاستعمار فى افريقيا ومدتها بمصادر القوة ، وما زالت تفعل ذلك حتى
الآن . وكان القادة العاملون من امثال الدكتور ازيكيوى فى نيجيريا ،
والدكتور قوامى نكروما فى غانا ، والزعيم النقابى سيكوتورى فى غينيا ،
وليوبولد سيدار سينجور فى السنغال ، من دعاة الوحدة الافريقية .

وكانت الاوضاع الاستعمارية التى عاشت فى ظلها الشعوب المختلفة
فى افريقيا السوداء ، قد دفعتهم الى التطلع ، الى شعار مشترك فى
نضالهم من اجل الاستقلال . وقد سدت عقيدة الوحدة الافريقية هذا
المتطلب ، اذ ان تمجيدها انصب على « الوطن الافريقى الام » .

وما زالت الشعوب التى حققت استقلالها حتى اليوم تؤكد تضامنها
مع تلك الشعوب التى لم تنل استقلالها بعد . فهى تعتبر ان افريقيا
باسرها تؤلف وطننا واحدا لها . ومن الشائع ان نسمع القادة الافريقيين
يقولون ان استقلال بلادهم وحدها ، لا يعتبر كافيا ، وان الصراع ضد
الاستعمار لن ينتهى حتى تتحرر القارة الافريقية كلها . وقد سمعنا

هذا القول في أكثر من خطاب سياسي ، ولعل خير تلخيص لهذه الفكرة، ما جاء على لسان سيكوتوري بعد أن أصبح رئيسا لجمهورية غينيا إذ قال . . . « نحن ننظر الى افريقيا كجسم واحد ، اذا اشتكا منه عضو ، ضجت الاعضاء الاخرى بالشكوى والالام ، لانها تؤلف كلها جسما واحدا ، (١) » .

ويتضح من هذا أن ثمة طرازا من الوحدة العضوية بين أجزاء إفريقيا المختلفة ، ولعل هذا يوضح لماذا تنظر بعض البلاد الإفريقية التي استعادت سيادتها الى الوحدة الإفريقية كوسيلة لتحرير القارة كلها .

ولكن مانعنى به في هذه الدراسة ، هو أثر الوحدة الإفريقية على السياسات الدولية . فهناك نظرة الى هذه الوحدة على صعيد العلاقات بين الدول الإفريقية والعالم الخارجى ، على أنها وسيلة للحفاظ على الاستقلال الذى تحقق . وتحاول الدول الإفريقية ، اقامة نظام يتولى حمايتها من التدخلات التى لامبرر لها من العالم الخارجى . وقد سبق لنا أن أشرنا الى التصادم بين الوحدة الإفريقية والشيوعية . لكن هذا التصادم لم يكن الا صورة واحدة من المشكلة . فالوحدة الإقليمية باستنادها الى تأكيد الشخصية الإفريقية تعتبر وسيلة للاصطراع مع أى شكل من أشكال الاستعمار . وهى ترى أن الاستقلال ، وقد تحقق بصورة مشروعة ، يجب أن يسان ويحمى ، وانه لايعتبر نهائيا ، بل فى حاجة الى الحفاظ الدائم . وتواصل الدول الحديثة الاستقلال ، الحملة على الاستعمار واستنكاره . ترى هل هو مجرد كابوس ، أو تهديد وهمى ؟ أو هل هناك خطر فعلى حقا من الاستعمار ؟ على أى حال ، انه يمثل حقيقة واقعة ، وقد يكون من المستبعد أن يزول الخوف من الاستعمار ، بصورة نهائية من عقول الإفريقيين ووعيمهم . وقد دخل تعبير « الاستعمار الجديد » الآن واحتل مكانه فى مقدمة المصطلحات السياسية . وليس تعبير « اللانحياز » الا التحول فى الظاهرة التى تولينا شرحها الى الميدان الدولى . فقد تحقق الاستقلال ، ولكن هناك الكثير من الشكوك ، ومن الكبرياء ، ومن التصميم ، ومن التحفظ ، وهذه عوامل كلها تجعل العلاقات بين البلاد الإفريقية وغيرها من البلاد

(١) كتاب « تجربة غينيا والوحدة الإفريقية » لسيكوتورى . وهو مجموعة الخطب التى ألقاها الزعيم الغينى فى المؤتمرات العامة والاقليمية لحزب غينيا الديمقراطى أو فى المناسبات العامة والرسمية .

في منتهى الصعوبة . وليس مد الوحدة الافريقية الا الدعم المذهبي للسياسات الخارجية المتبناة . ويقول فيليب ديكرين في هذا الصدد .

« تصيب الدهشة اللول العظمى غير الافريقية من الطريقة التي تسير فيها حركة الوحدة الافريقية ، وبينما يعيد الامريكيون والروس والبريطانيون والفرنسيون ، بمنتهى الحذر والدقة ، النظر في مواقفهم من افريقيا ، نجد انهم حائرين في اتباع أحد سبيلين ، أولهما السعى ، الى عرقلة الوحدة الافريقية ، ولا سيما عن طريق الانتفاع من العقبات القائمة في طريقها ، وثانيهما ، السير مع تيار هذه الوحدة والعمل على محاولة التفاهم معه » . (١)

وسنرى في القسم الثاني من هذه الدراسة ، كيف تسير هذه القضايا كلها في طريق التطبيق . أما الآن فسنواصل العمل في تحليلنا للصور المختلفة من الوحدة الافريقية .

(ج) الجامعة الافريقية كوسيلة لتحقيق الوحدة الافريقية :

حظيت هذه الناحية من فكرة الوحدة الافريقية بالعناية الكبرى من معظم المراقبين . وقد كتب الكثير حتى الآن عن هذه الوحدة ، التي لا شك في أن الافريقيين يتوقون اليها من صميم أفئدتهم . ولعل من النادر أن يلقي أى زعيم افريقى ، خطابا سياسيا ذا أهمية ، دون أن يمس هذه الفكرة من قريب أو بعيد . وموضوع الوحدة الافريقية من المواضيع المشحونة بالعواطف والحماسة . ولكنه أيضا من المواضيع المضطربة التي تحفل بالحوافز على الخلاف ، وهي حوافز تظهر عندما تقوم بأية محاولة للتعلم في درس هذا الموضوع وتحليل محتواه .

وعلينا أن ندرسه من زاويتين أولاهما الزاوية الاقليمية ، وثانيتهما الزاوية التنظيمية .

١ - الأساس الاقليمى للوحدة الافريقية :

هذه نقطة أولى يقوم الخلاف حولها . فالمعروف ان الذين يتحدثون عن اقامة « الولايات الافريقية المتحدة » لا يتفقون على الحدود الجغرافية لهذا

(١) مقال « الوحدة الافريقية » لفيليب ديكرين في العدد الرابع من عام ١٩٥٩ من « مجلة السياسة الخارجية » .

الكيان . وقد تحدث فيليب ديكرين بكثير من السداد والصواب عن هذا الموضوع فقال : « ينادى بعضهم بان تتحد افريقيا الى الجنوب من الصحراء بينما ينادى البعض الآخر باتحاد الاقاليم الواقعة بين المدارين ، السرطان والجدى ، والبعض الثالث بافريقيا كلها من الجزائر حتى رأس الرجاء الصالح ، ومن دكار الى نيروبي » .

ويختلف مفهوم الوحدة الإفريقية من شمول تجمع اقليمي للدول التي تقع في منطقة واحدة ، الى ادخال القارة الافريقية كلها فيها . وقد لا يعدو أوسع تعريف لها ، ما عناه مبدأ مونرو (١) بالنسبة الى أمريكا ، وهو المبدأ الذي استند الى تمجيد الوطنية الأمريكية، وإيقاظ الوعي القومي في أمريكا . وقد اعتمد هذا المبدأ أيضا على المتطلبات الدفاعية والاستقلالية للقارة الأمريكية وكان الى حد كبير الاساس في الدعوة الى الوحدة الأمريكية ، التي تمتد الى ما وراء أمريكا الشمالية ، والتي تتطلع الى تطويق القارة الأمريكية كلها وضمها اليها . وقد جسد مونرو بمبدئه حركة فكرية كانت قائمة ، ورفعها الى صعيد العقيدة السياسية اذ قال . « ان الطبيعة التي جعلت منا سكان قارة واحدة ، قد وحدتنا أيضا ، في عرى من الوطنية المشتركة » . وقد لجأ ثوري برازيلي الى استخدام عبارات مماثلة ، وجهها الى توماس جيفرسون ، الرئيس الذي سبق مونرو في رئاسة الجمهورية الأمريكية .

وقد لا تكون ثمة أهمية للتأكيد على هذه الأوجه من عقيدة مونرو ، لا سيما وانها لم تعد قائمة وصالحة . ولما كانت هذه العقيدة أو المبدأ ، قد استهدف حماية القارة الأمريكية من التدخل والسيطرة من جانب أوروبا ، فقد دفعا تلك القارة الى سياسة انعزالية ، من المحتمل ، انها كانت صالحة في القرن التاسع عشر ولكنها لم تعد صالحة اليوم . وكلنا يعرف الصلات الكثيرة والمتزايدة من سياسية واقتصادية وعسكرية ، التي تربط الولايات المتحدة بأوروبا الغربية . وقد أضحت هذه درع أمريكا الواقية ، وترسها في خططها الدفاعية ضد التوسع السوفياتي . فعندما أعلن مبدأ مونرو ، كانت المبررات التاريخية التي استُخدمت لتبريره ، الرغبة في حماية الاستقلال الحديث الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية .

(١) نسبة الى أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعلن أن أمريكا للأمريكيين وحظر على أية دولة من خارجها ، التدخل في شئون القارة الأمريكية ، فحال بذلك دون جعل أمريكا مسرحا للتدخل الاستعماري الاوربي .

ونحن نجد هذه الفكرة القارية التى نشأت عن حطام الاستعمار الاوربي وبقاياها فى أمريكا ، وفى أفريقيا أيضا ، حيث نشأت كذلك من الناحية التاريخية من رغبة الدول الافريقية ، فى الحفاظ على استقلالها الذى حققته حديثا . ولكن هناك عقبات عملية كثيرة تقف فى طريق تطبيق المبدأ فى افريقيا . فهو يتعارض مع القومية الصغيرة التى سبق لنا التحدث عنها . وقد يبدو من العسير أيضا تطبيقه اليوم على القارة الافريقية ، وذلك لأن مفاهيم السياسة العالمية قد تبدلت عما كانت عليه فى القرن التاسع عشر .

ومهما كان الوضع ، فمن العسير ، كما هو واضح ، وضع حدود جغرافية دقيقة للدولة الافريقية . وما زالت «الدولة الافريقية السوداء» التى يتحدث عنها السيد سينجور فى حاجة الى من يقيمها ، اذ انها لا تعدو الآن أن تكون جيشانا من الحركات والتطلعات ، لا واقعا محددا . ويقول السيد سينجور : « علينا قبل كل شئ أن نؤمن لدولة الغد الاساس الحضارى ، عن طريق تعريف الخصائص الرئيسية لحضارة افريقيا السوداء » (١) وسندرس فيما بعد الجهود الراهنة لخلق هذا المركب الثقافى ، والمصاعب التى يواجهها . وسندرج قائمة بالنتائج المتحققة ، ولكن من الجلى لنا ان المشكلة التى نواجهها فى منتهى التعقيد .

٢ - النواحي التنظيمية للوحدة الافريقية :

وتثير هذه القضية على الفور مشاكل تنظيمية ليست بالسهلة على الحل الى حد كبير . فهل نقيم افريقيا ولايات اتحادية تعاونية (فيدرالية) أو اتحادات ائتلافية (كونفيدرالية) للدول المشتركة ؟ أو هل نقيم دولة وحدوية كبرى عظيمة عن طريق ضم عدة دول الى بعضها ؟ فالاتجاهات الراهنة متضاربة ، وفرص الخلاف كثيرة ووافرة . فهناك عقبات سياسية واجتماعية واقتصادية ، تواجه الدعوة الى هذه الوحدة . ومع ذلك فهناك احيانا نصوص تأكيدية على هذه الوحدة فى دساتير الدول الافريقية ولاسيما فى دساتير الدول الناطقة بالفرنسية (٢) والشئ البارز فى هذا الصدد ، هو ذلك الاجماع الغريب فى تلك العبارات المستخدمة فى هذا التأكيد . فدستور جمهورية غينيا يخصص فصلا خاصا لموضوع الوحدة الافريقية ،

(١) ليوبولد سيدار سينجور ، « الأمة والنظرة الافريقية الى الاشتراكية » ، مطبعة الوجود الافريقى .

(٢) كتاب « الدساتير الافريقية » لدى جى لافروف وجى بيزير - مطبعة بيدون - باريس .

وتنص المادة ٣٤ منه على مايلي : «تستطيع جمهورية غينيا أن تعقد مع أية دولة افريقية أخرى ، اتفاقات للاشتراك فى المصالح أو لتوحيدها ، مع ماقد يعنيه ذلك من تخل جزئى أو كلى عن سيادتها فى سبيل تحقيق الوحدة الافريقية » ويلجأ دستور جمهورية مالى ، فى مادته التاسعة والاربعين الى النص أيضا على نفس التعابير .

واقتبست جمهورية افريقيا الوسطى أيضا نفس التعابير . وتتحدث ديباجة دستور جمهورية السنغال عن الوحدة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، كشيء لازم لتأكيد الشخصية الافريقية . وبالرغم من اختلاف التعبير هنا بعض الشيء ، الا ان فكرة الوحدة الافريقية مؤكدة فى هذا الدستور تمام التأكيد .

وقد استخدمت دول « مجلس الاتفاق » ودول افريقيا الاستوائية وهى الكونجو وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والجابون ، صيغة مغايرة . فقد آثرت استعمال عبارة « الترابط والتعاون » بين الدول الافريقية على تعبير « الوحدة الافريقية » .

ولا ريب فى ان هذا التباين فى التعبير بين الطرازين ، يعكس الاساليب المتباينة بين هذه الدول فى السعى لتحقيق الوحدة الافريقية ومفاهيمها . فحركة الوحدة الافريقية تواجه قوى مفسخة «طردى مركزية» تجعل الوحدة عسيرة على التحقيق على المستوى التنظيمى . وتعكس هذه القوى اثارها على السياسات الخارجية القومية ، ولا سيما فى العلاقات بين الدول الافريقية بعضها ببعض . فجميع الدول الافريقية تتأثر بحركتين ، لكل منهما قواها وتطلعاتها ، وهما تتجاذبانها فى نفس الوقت فى اتجاهين معاكسين ، اولهما القومية الصغيرة والثانى الوحدة الافريقية . وبالرغم من ان الافريقيين يخلصون للوحدة الافريقية كمثل أعلى ، الا انهم يخلصون فى الوقت نفسه ، وبذات القوة للدفاع عن دولتهم الجديدة الخاصة بهم ، بدافع من الغريزة والخوف من المجهول . ولعل هذا يوضح النواحي المتعارضة غالبا فى السياسة الخارجية الافريقية المتوزعة بين الرغبة فى الانفتاح على العالم الافريقى ، والميل الغريزى من كل دولة الى الانطواء الذاتى . ولا ريب فى ان خلق أجهزة فوق القومية يعكس كما سنرى فيما بعد ، الرغبة والخوف فى آن واحد . ترى هل يتمكن هدف الوحدة الافريقية فى النهاية من التغلب على جميع العقبات التى تعترض سبيله ؟ وهل يؤلف هذا الهدف خطوة حاسمة فى طريق تحقيق الوحدة ؟ وما هو شكل هذه الوحدة التى ستتحقق ؟ وما الحدود التى يجب أن توضع لها ؟ هذه أسئلة تحتاج الى ردود ، ما زال من العسير فى الوقت الحاضر الحصول عليها . . .

(د) الوحدة الافريقية كستار للامبريالية الجديدة

قد لا يستكمل تحليلنا مداه ، على أى حال ، اذا لم نشر هنا الى ناحية أخرى تتعلق بالمطامع الشخصية والقومية . فهناك عدد من الساسة الافريقيين يعانون من مرض جديد يدعى « النزعة » . فدعوة بعضهم الى الوحدة الافريقية ومناداتهم بها ، تخفى فى حد ذاتها طموحا ذاتيا كمينيا فى أن يكونوا قادة هذه الوحدة ، والمسيطرين على افريقيا المتحدة . وقد استنكر بعض القادة الافريقيين بعنف أحيانا هذه النزعة . ولكن هناك بعض الدول الافريقية التى استقلت تحلم بالتوسع الاقليمى . وهناك حنين عنيف الى امبراطوريات الماضى العظيمة التى تجد التعبير عنها فى بعض الدول المعنية كغانا ومالى مثلا . لكن هذه الامبراطوريات خيالات تاريخية . ومع ذلك ، فهناك حالات كثيرة نسمع فيها بتطلعات بلاد الى الاراضى الاقليمية لجارة لها . وتوجه التهمة الى المستعمرين السابقين بأنهم جزأوا بعض الاقاليم الافريقية التى كانت تؤلف وحدات جغرافية او عرقية قبل العهد الاستعمارى . ويؤيد دعاة هذا الرأى نظريتهم بالاستناد الى فكرة « الحدود الطبيعية » . ولا ريب فى أن مطالب غانا من توجو والمغرب من موريتانيا ، والنزاع الاخير بين نيجيريا وجمهورية الكمرون حول مستعمرة الكمرون البريطانية السابقة ليست الا تجسيدا لهذه النزعة .

ويتضح من تحليلنا أن لفكرة الوحدة الافريقية صورا شتى فهى تبدو أحيانا كوسيلة للدفاع عن الافريقيين ضد المذاهب الخارجية ، كما تبدو أحيانا أخرى كسلاح فى النضال ضد الاستعمار . ولا ريب فى أن مقاومة الاستعمار والشيوعية تمثل الصورتين السليبتين للوحدة الافريقية . فهى تظهر الفكرة كوسيلة للحماية والدفاع عن النفس . ولكن وراء هاتين الصورتين للفكرة ، هناك صورة ايجابية أخرى ، هى بناءة ، وتمثل هدف الوحدة الافريقية .

لكن تحليلنا كله ، لا يعكس الواقع المعقد كله . وبالرغم من كل ما قلناه فان فكرة الوحدة الافريقية ، ما زالت مفهوما يفتقر الى تحديد الحدود ، ويحتاج الى مزيج من الوقائع والاساطير . وتتضمن هذه الوقائع حقيقة انتماء هذه الدول كلها لقارة واحدة ، وتشابهها فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وعرى التضامن القائمة بينها والنابعة عن الوضع الاستعمارى الذى كانت جميع الشعوب الافريقية تعيش فى ظله ، وما زال بعضها يعيش حتى اليوم . أما الاساطير فهى مجموعة من

الافكار والانطباعات والعقائد ، وحتى الحرافات التي تستند اليها فكرة الوحدة الافريقية ، والاعتقاد بأن الافريقيين يشتركون في المصير الواحد .

وبالاضافة الى جمعها بين الواقع والاسطورة ، فان الوحدة الافريقية تؤلف مزيجا من العناصر المتصارعة . فهي تمثل حركة فوق القومية تهدف الى توحيد افريقيا كلها ، أو توحيد جميع الاجزاء الواقعة في قسم منها . وهي على هذا الصعيد ، وفي شكلها المتطرف ، تعتبر حركة قارية ، لا تختلف كثيرا عن مبدأ مونرو . ولكنها في الوقت نفسه تمثل حركة فوق القومية ، تحمل في واقعها عناصر الامبريالية . وهي حركة وحدوية ، ولكنها تواجه قوى انفصالية ، وتنطوي على عناصر من الخلاف والتفكك . وتعمل جميع هذه العناصر المتضاربة عملها في وقت واحد ، بالرغم من اختلاف درجاته ، طبقا للظروف المتعلقة ، والمصالح المتصلة بها ، وطبقا للأمزجة القومية والمتطلبات المجتمعات والفئات .

ومع ذلك تظل القومية الافريقية هي العنصر الطاغى والمسيطر لأنها تتناول تأكيد اصالة العالم الافريقي . ويحاول هذا العالم العشور على السبيل الصحيح الذي يتجه فيه ، وشق طريقه عبر أجبات كثيفة ومتلبدة من العلاقات الدولية . ولكن نظرا لوجود عدد كبير من العناصر المتضاربة والمتناقضة في تكوين فكرة الوحدة الافريقية ، فان السير الحالى للدول الافريقية يعرض الكثير من الانحناءات والالتواءات ، التي تتيح لنا الفرص العديدة ملاحظتها .

أما وقد انتهينا الآن من عرض صورتين من صور القومية الافريقية ، وهما القومية الصغرى ، والقومية الكبرى ، فقد بات لزاما علينا أن ننتقل الى حركة عقائدية أخرى وهي الاشتراكية .

الاشتراكية

يستخدم تعبير الاشتراكية في هذا الفصل في أوسع معانيه . فهو يمثل الحركة الفكرية التي ظهرت في أوروبا في الربع الاول من القرن التاسع عشر ، نتيجة الثورة الصناعية الكبرى ، وقيام النظام الرأسمالي فكانت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، ثورة سياسية ، اذ حققت النصر للطبقة الوسطى على الطبقات النبيلة (الارستقراطية) . ولكن لم يمض وقت طويل ، حتى اكتشفت الثورة أن التبدل في البنيان السياسي ، يكون عاجزا ومشلولاً عن ازالة الاجحافات الاجتماعية . وسرعان ما ظهرت مجموعة جديدة من الافكار ، هدفت الى استكمال الديمقراطية السياسية ، بديمقراطية أخرى اقتصادية واجتماعية . وقد لا يكون لزاماً علينا ، بالنسبة الى موضوعنا في هذا الكتاب ، أن نتابع التطورات المتعاقبة في الفكر الاشتراكي منذ أيام فورييه (١) الى سان سيمون (٢) وبرودون (٣) وكارل ماركس . وبالرغم من أن الاشتراكية الطوبائية ، والاشتراكية العلمية ، تمثلان خطين مختلفين في الفكر الاشتراكي ، وفي طرائقهما ،

(١) فرنسوا ماري شارل فورييه (١٧٧٢ - ١٨٣٧) - كاتب اشتراكي فرنسي . وضع كتاباً عن المجتمع الذي يقترحه ، وآخر عن العالم الجديد الذي يطبق نظامه الاشتراكي القائم على أساس التعاون .

(٢) سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) - من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين . وهو واضع للمدرسة الفكرية الاشتراكية التي عرفت باسمه والتي تقوم على الدولة الصناعية . وأهم مؤلفاته « النظام الصناعي » .

(٣) برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) - من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين . أهم مؤلفاته نظام التناقضات الاقتصادية والفلسفية ، الذي وصف الملكية فيه بأنها سرقة .

(المعرب)

ووسائلهما أحيانا ، الا انهما تقومان على هدف واحد ، وهو العبدل الاجتماعي . وعلينا أن نقدر ماركس كل التقدير ، لأنه أقام عقدة متماسكة متلاحمة ، تستند الى الطريقة العلمية . ولكن علينا أن نقول أيضا ، ان الفكر الاشتراكي كله ، ينبع من مصدر واحد من مصادر التطلع ، بل ومن حافز يعتبر من أنبل الحوافز وأسمائها .

لكن هذا لم يحل ، على أي حال ، دون أن تتولد عن فرعي الاشتراكية حركات سياسية مختلفة ومتعادية أحيانا . فالاشتراكية الثانية والاشتراكية الثالثة ، حركتان متنافستان ، وقد امتد التنافس بينهما الى ما وراء الحدود الأوروبية فوصل البلاد الافريقية . ولعل هذه النقطة في منتهى الأهمية للمشكلة التي نتولى درسها الآن . وذلك لأن السياسات الخارجية للدول الافريقية ، تتباين بتباين هذه الحركات التي تنتمي اليها هذه الدول .

وقبل التعمق في بحث ما اختارته الدول الافريقية ، أرى من الأنسب أولا ، البحث في الأسباب التي دعت الى انتشار الاشتراكية كمذهب في افريقيا كلها ، بخطوات سريعة .

١ - أسباب انتشار الاشتراكية في افريقيا السوداء :

هناك أسباب عدة لهذه الظاهرة المتناهية في الأهمية :

(أ) عاشت المجتمعات الافريقية منذ أقدم العصور وتطورت ضمن اطار من الاشتراكية الطبيعية المتولدة عن التجربة ، والتي يستطيع المرء تسميتها بالاشتراكية الغريزية أو الفطرية .

(ب) جاءت الاشتراكية الاوروبية كمدافع عن الشعوب المستعمرة ، واعتبرتها هذه الشعوب ، ان حقا وان خطأ ، كسلاح تستخدمه في نضالها ضد الاستعمار .

(ج) ينظر الى الاشتراكية أخيرا في افريقيا على انها أداة للتنمية الاقتصادية . وقد أثارت التجربتان الروسية والصينية بوجه خاص ، اهتمام شعوب افريقيا السوداء ، وود الكثيرون من الافريقيين لو أدخلوا هاتين التجربتين الى مجتمعاتهم بعد تعديلها تعديلا مناسباً .

وسنتولى الآن درس كل من هذه الافكار الثلاث بمزيد من الشرح والتفصيل .

(١) افريقيا السوداء ذات التقاليد الاشتراكية العريقة :

كثيرا ما يقال بأن الافريقى اشتراكى بتقاليدهم . وقد أكد علماء الاجتماع والاجناس البشرية فى دراساتهم الدقيقة للحياة الاجتماعية الافريقية على هذه الظاهرة المسيطرة على المجتمعات الافريقية . فالفرد فى افريقيا لا يعتبر نفسه الا عضوا فى مجموعة . وهو يعرف نفسه دائما بالفئة أو المجموعة التى ينتمى اليها . ومن هنا لا يكون المجموع والفرد فى افريقيا واقعين منفصلين ومتميزين عن بعضهما ، وانما يؤلفان واقعا واحدا . وقد حاول الأب المحترم تمبرلز والأب مارسيل جريول ، بوجه خاص ، ايضاح هذه الظاهرة التى تعود فى جذورها الى الفلسفة الافريقية الزنجية القديمة . وتستند الاشتراكية الزنجية الى فلسفة كونية ، تفسر الكون ، وتقول بأن الانسان فيه لا يتفرد ، ولا يؤلف وجودا واقعيا مستقلا ، وانما يمثل خلية فى وحدة يندمج فيها ويستمد منها قوته وحياته . وتعتبر هذه الظاهرة على الصعيد الاجتماعى مجموعة لا جماعية . ولاريب فى أن هذه هى نقطة الخلاف بين الاشتراكية الافريقية والاشتراكية الأوروبية . فالأخيرة تمثل انتصار المجتمع على الفرد ، ومن هنا نبعت تعابير « النضال الاشتراكى » و « الثورة الاشتراكية » و « انتصار الاشتراكية » .

ولا تكون الظاهرة المجموعية على النقيض من ذلك ، وليدة صراع أو انتصار ، بل ثمرة اتفاق وانسجام وأداء متبادل ، بل وتكافل حياتى الى حد كبير .

وتظهر أية دراسة للنظم الأوروبية على الصعيدين السياسى والقانونى ، ان المجتمع والفرد كانا فى صراع دائم . وكان جل ما هدف اليه النظام القضائى ، هو محاولة الوصول الى حل لهذا الصراع . وكثيرا ما يكون هذا الحل لصالح الفرد ، فتنتصر العقائد الفردية ، بينما يميل الحل فى أحيان كثيرة لمصلحة المجتمع ، وتنتصر آنذاك العقائد الاشتراكية . وأحيانا يقوم التوازن بينهما ، ويكون عادة من النوع الغريب وغسير المستقر . وهناك حالة من الانقسام فى البنيان الاجتماعى ، اذ يتألف من واقعين متعارضين ، هما الفرد والمجتمع ، اللذان يواجه أحدهما الآخر .

وتظهر هذه الملاحظات العامة المعدودة ، صورة التباين بين الاشتراكيتين الافريقية والأوروبية . فبينما تكون الأولى ظاهرة «طبيعية» ، نرى أن الثانية تستند الى فلسفات عقائدية . وبينما تكون الاشتراكية

الافريقية ، عامل اندماج تقضى باشتراك الفرد ومساهمته فى المجموعة الاجتماعية ، نرى أن الاشتراكية الأوروبية تعتمد على القوانين والأنظمة والقواعد المكتوبة .

وبالرغم من هذه الفروق الواضحة ، فإن الاشتراكية الافريقية . ساعدت الاشتراكية الأوروبية على التأقلم مع افريقيا . وتم تطوير النظم العرفية المألوفة فى افريقيا السوداء ، وتحولت عن طريق الاتصال بالعالم الخارجى . ولا ريب فى أن ولوج افريقيا المتدرج للعالم الحديث ، يؤدى بصورة متدرجة أيضا الى تفسخ النظم التقليدية الاجتماعية فيها . وأظهر خلق دول مستقلة جديدة ، تتعلق بمتطلبات جديدة وتصطرع معها ، الحاجة الى أن تخلف هذه الدول وراءها ، كل ما هو تقليدى ومألوف . ومن الطبيعى أن تتحول أيضا الى الأساليب التى خبرتها الدول الحديثة ، لمساعدتها فى تطبيق اشتراكياتها التقليدية .

(ب) الاشتراكية كسلاح ضد الامبريالية والاستعمار :

كانت قوة هذا الاستهواء طاغية ، لأن الاشتراكية أعلنت عن وقوفها الى جانب الشعوب المستعمرة . وكان النظريون الاشتراكيون العظام فى أوروبا ، يناقشون فى البداية بالطبع ، المشاكل ضمن المحتوى الأوروبى وحده . وصاغ كارل ماركس ، بوجه خاص عقيدته ، لتستخدمها الطبقات العاملة فى أوروبا . فقد آمن بحتمية الثورة التى تعلن الاشتراكية فى البلاد المتقدمة فى المجال الصناعى . وآمن أيضا بأن هذه الثورة الاشتراكية العظيمة ستعتمد على طبقة عمالية مثقفة ومتنورة . لكن الحقائق اللاحقة ، عملت باتجاه معاكس لهذه النظرية ، فقد وقعت أول ثورة اشتراكية عظيمة فى امبراطورية القيصرية ، وكانت هذه الامبراطورية تشمل سدس العالم المعروف وتضم أواسط أوروبا وتمتد حتى الشرق الأقصى ، ولا يسكنها الا رعايا معظمهم من الفلاحين الأميين .

وأدى نجاح ثورة عام ١٩١٧ بلينين الى اعادة التفكير فى عقيدة كارل ماركس . فقد لاحظ أن الثورة الاشتراكية لم تتحقق فى بلاد أوروبا الغربية الرأسمالية ، وتمكن « ثير » من القضاء على كوميون باريس فى عام ١٨٧٠ ، وجاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة بعهد مستقر يقوم على الليبرالية الاقتصادية والتوسع الاستعماري .

وأعلن لينين استنكاره لموقف الطبقات العاملة فى العالم الغربى واتهمها بالتحول الى الطبقة الوسطى ، وبفقدائها للحماسة الثورية ، وراح

يستشهد بأقوال سيسيل رودوس ، أحد كبار أساطين المال فى بريطانيا والعالم اذ قال ٠٠٠ علينا نحن سياسة المستعمرات ، اذا أردنا انقاذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من شرور الحرب الأهلية ، وتقتيلها ، أن نحصل على أراض جديدة ، نسكن فيها الفائض من سكان البلاد ، ونجد المنافذ الجديدة ، لمنتجات مصانعنا ومناجمنا . فالامبراطورية كما أرى ، ليست الا قضية معدة واشباعها ، واذا أردنا تجنب الحرب الأهلية ، فعلياً أن نتحول الى مستعمرين .

ولاحظ لينين أن استغلال المستعمرات ، مكن بعض الدول ، من استخدام الفائض من الأرباح « فى رشوة قادة الطبقة العاملة » . وراح يستنكر بمنتهى العنف والشدة ، « هذه الطبقة من العمال البورجوازيين أو من أرستقراطية الطبقة العاملة » التى تمثل الدعامة الرئيسية لاسناد الطبقة الوسطى ، بل تمثل أعوانها الحقيقيين . وأضاف « ان أفراد هذه الطبقة هم أذناب الطبقات الرأسمالية لأنهم يقفون حتماً فى الحرب الأهلية بين الطبقتين العاملة والوسطى ، الى جانب الطبقة الأخيرة ، وبأعداد كبيرة ، فينصرون حكومة فرساي على أنصار الكوميون » .

وأدى هذا الموقف بلينين الى تعديل أساليبه ، وراح يعدل فى الخطط التى كان أستاذه كارل ماركس قد اقترحها . ورأى أن السبيل لخلق أوضاع مواتية للثورة البروليتارية فى أوروبا الغربية ، يتطلب مهاجمة الامبريالية ، وقطع أوروبا عن مستعمراتها وراء البحار . ورأى فى الامبريالية شكلاً كاملاً من أشكال الرأسمالية . واعتمد بعد التقصى فى البحوث التى أجراها موريس الكاتب الأمريكى ، على القول بأن حقبة الفتح الاستعماري لم تبدأ الا بعيد الفترة التى كانت الرأسمالية فيها قد وصلت نهاية التطور والنمو فى أوروبا .

كانت هذه هى الاعتبارات التى حدث بلينين الى الاهتمام بسكان المستعمرات . ومن الواضح أن موقفه لم يكن مناهضاً للاستعمار فطرياً ، وانما كان وليد تحالف ضد عدو مشترك (١) وتركز تفكيره على مهاجمة

(١) لا أدري كيف توصل الكاتب الى هذه النتيجة الخاطئة . واذا كانت التطورات التى وقعت بعد وفاة ماركس ، ولاسيما فى الميدان الاستعماري ، قد كشفت للينين عن حقائق ، لم يكن ماركس قد وعها ، فلا يعنى هذا ، ان لينين اتخذ من مناهضة الاستعمار ، مجرد « تكتيك » لمحاربة الرأسمالية ، بل يعنى ان التجارب اللاحقة ساعدت لينين على تطوير نظرية أستاذه ماركس .

المجتمعات الرأسمالية الغربية عن طريق مستعمراتها وراء البحار . وقال « ان الطريق الى باريس تمر عبر بكين » . ولا ريب في ان التسدل الشيوعي الى العالم خارج أوروبا بدأ اول ما بدأ في الشرق الاقصى . وسندرس في مكان لاحق ، أساليب التسلل الشيوعي الى افريقيا ، ولعل النقطة المهمة الوحيدة ، هي ان نذكر ان السلطان العقائدي للاشتراكية في افريقيا ، يعتمد الى حد ما ، على الحقيقة الواقعة ، وهي أن هذه العقيدة أعلنت عن نفسها كسلاح ضد الامبريالية والاستعمار .

وقد اتفق الاتجاهان الاشتراكيان الرئيسيان اللذان تمثلهما الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية ، على هذا الهدف الواحد . وكل ما يقع بينهما من خلاف يتعلق بالأساليب والوسائل . لكن الاشتراكية الديمقراطية ، وجدت نفسها في موقف سيئ ، اذ أنها أسهمت في تحمل مسئولية الحكم في الحقبة الاستعمارية . أما الشيوعيون ، وقد ظلوا دائما في المعارضة في أوروبا الغربية ، فقد استخدموا هذه الحقيقة الى حد كبير في حملتهم على الدولية الثانية . ولعل من الصحيح أن نلاحظ انهم ، أي الشيوعيين ، عندما شرعوا يشتركون في الحكم ، لم يقوموا بتعديل السياسات الاستعمارية ، للحكومات التي كانوا يشتركون فيها . فقد كان الشيوعيون يشتركون في الحكم في فرنسا ، عندما اتخذ القرار بارسال القوات العسكرية الى فيتنام ، بالرغم من أن هوشي منه نفسه كان شيوعيا ، ولعل من الصحيح أن يقال ان الحكومات التي تمثل اليمين أو المعتدلين الوسط ، هي التي كانت تنفذ المشاريع الخاصة بانهاء الاستعمار التي تدعو اليها أحزاب اليسار ، وقد لا نجد حاجة كبيرة الى تحري الأسباب التي أدت الى هذه التناقضات المعروفة . ولكن علينا أن نعترف بأن معظم المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة حققت استقلالها عندما كانت أحزاب المحافظين والوسط في الحكم في بريطانيا وفرنسا (١) .

لكن الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية تحاول اخفاء هذه الحقيقة التي لا ترتاح لها . فهي تجد أن من السهل عليها أن تستنكر الاستعمار ،

(١) أعتقد أن المؤلف يغالط هنا بعض المغالطة . فلم يسبق للشيوعيين في بريطانيا أن اشتركوا في الحكم . أما في فرنسا فقد استقال الوزراء الشيوعيون من الحكومة بعد ذلك القرار ولم يعودوا الى الاشتراك في الحكم . ثم هناك ملاحظة أخرى تناقض قول المؤلف ، وهي ان اعلان استقلال الهند والباكستان وبورما وسيلان وهي أهم أجزاء الامبراطورية البريطانية السابقة تم في عهد حكومة العمال لا المحافظين .

(العرب)

لأنها لم تكن صاحبة أية ممتلكات استعمارية بالمعنى المألوف لهذا التعبير .
وقد بدأت موسكو بتولى زمام المبادرة في هذا الاتجاه . فقد دعا الحزب
الشيوعي الروسي الى أول مؤتمر مناهض للاستعمار ، عقد في بروكسل
في عام ١٩٢٧ ، وكانت التعليمات الواضحة التي تلقاها شيوعيو أوروبا
الغربية ، أن يحملوا هراواتهم ، وأن يعملوا لتحرير الشعوب المستعمرة .
وعقد مؤتمر آخر في السنة التالية في موسكو ، وقد قرر اصدار تعليماته
الى « الأحزاب الشيوعية في البلاد الأوروبية بأن تضع نهاية لمواقف
اللامبالاة التي تقفها من الحركات الجماهيرية في المستعمرات » وقرر المؤتمر
أيضا أن تقدم هذه الأحزاب تأييدها الكامل والفعال « للحركات التحررية
في البلاد الاستعمارية وفي المستعمرات نفسها » . وكان هذا الموقف بمثابة
شروع في النضال . فقد أعلن الحزب الشيوعي السوفيتي حملات عنيفة
على الدول الاستعمارية الأوروبية . وقد تباينت هذه الحملات طبقا
للظروف ولأحلاف الاتحاد السوفيتي ، فقد أوقف الشيوعيون إبان الحرب
العالمية الثانية ، حملاتهم المناهضة للاستعمار ، إذ أن روسيا كانت تحارب
مع الغرب جنبا الى جنب . وقد أشار بعض المعلقين الى هذه الانتهازية التي
يسمونها الشيوعيون « تكتيكا » في الموقف من القضايا الاستعمارية
ولكن لم تكن الحرب تضع أوزارها حتى عادت المعركة من جديد وقد
شدت من عزائمها مواقف الحرب الباردة ، والصدام الحاد بين الغرب
وبين العالم الشيوعي .

وبالرغم من أن الدولية الثانية ، اتخذت مواقف أكثر اعتدالا من
موضوع نصفية الاستعمار ، إلا أنها كانت تصر دائما على انها تقف الى
جانب استقلال الشعوب المستعمرة . ولكنها كما سبق لنا وقلنا ، كانت
تقل حرية في العمل ، لأنها كانت تشترك دائما في تحمل مسئوليات
الحكم . وكانت قد وجدت لزاما عليها أن تعمل على التوفيق بين هدف
التحرر الوطني وبين مسئولياتها العملية عن شلثون أوروبا الغربية . وقد
اتخذ المؤتمر الذي عقده الدولية الاشتراكية في مدينة شتوتجارت
الألمانية في عام ١٩٠٧ القرار التالي : « لا يستنكر المؤتمر من ناحية
المبدأ ، وفي جميع فترات التاريخ ، جميع صور السياسات الاستعمارية ،
إذ أن في وسع هذه السياسات في ظل الحكم الاشتراكي أن تحقق رسالة
حضارية » . وقد عني هذا القرار بعبارة أخرى ان الاستعمار سييء في
ظل النظم الرأسمالية ، وان في امكانه أن يكون طيبا في ظل النظم
الاشتراكية (١) .

(١) يعكس هذا القرار بصورة واضحة ، الاتجاهات الاشتراكية الزائفة التي سارت فيها
الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية . إذ لا يمكن للاستعمار مهما =

ويفسر هذا البون في نظرة كل من الاتجاهين الاشتراكيين ، الى حد ما ، البون في ترحيب شعوب افريقيا السوداء بها ، ولا سيما في وقت بلغت فيه حركات التحرر الأوج في شتى أعظم معاركها النضالية . فقد أخذت الأحزاب الافريقية المشتركة في الدولية الثانية تفقد التأييد الجماهيري ، ومنيت بهزائم انتخابية شنيعة ، كما حدث في غينيا بعد وفاة ياسين ديالو ، وفي السينغال مع الامين جويبي ، وفي السودان (مالى) مع فيسلى دابو كيسيكو ، وغيرهم . ولكن ، بالرغم من أن الأحزاب الشيوعية حققت بعض النجاح في افريقيا السوداء في فترة معينة ، إلا أنها سرعان ما خيبت آمال الجماهير . فقد كانت تتبنى دائما مواقف « السلطة الأبوية » ، مما استفز المشاعر القومية الافريقية ضدها ، وهي عين المشاعر التي كانت تهدف هذه الأحزاب الى اثارها ضد الاستعمار . وليس في وسعنا أن نمضى بصورة تفصيلية في سرد تاريخ الأحزاب السياسية الافريقية ، إذ أن هذا العمل يخرج عن نطاق دراستنا الراهنة . ولعل النقطة المهمة هي أن القادة السياسيين الافريقيين عادوا الى تبني الاشتراكية والتفكير فيها من جديد على ضوء الواقع الافريقي . وتجري الآن بحوث وتجارب عدة لرسم الطريق الافريقي الى الاشتراكية ، وكثيرا ما قطع القادة السياسيون الافريقيون علاقاتهم بالأحزاب الأوروبية نتيجة حصول بلادهم على الاستقلال . وهاهى افريقيا تشرع في البحث عن شكل جديد للاشتراكية يتفق مع متطلباتها .

لكن الاشتراكية التي كانت في الماضى ينبوع النضال ضد الاستعمار أخذت تتحول اليوم الى حد كبير الى عقيدة للتنمية الاقتصادية .

(ج) الاشتراكية كأداة للتنمية الاقتصادية :

ليست الاشتراكية كوسيلة للتخسرر الوطنى ، أو كأداة للتنمية الاقتصادية ، في الواقع ، الا وجهين لمشكلة واحدة . وكثيرا ما يقول القادة الافريقيون « ان الاستقلال السياسى يصبح شركا وسرابا اذا لم يستند الى الاستقلال الاقتصادى » . وتمثل الاشتراكية الحل للمشكلة الاستعمارية في ناحيتها السياسية والاقتصادية ، وان كان التركيز في التأكيد اليوم ينحصر في التنمية الاقتصادية . وقد تأثرت الدول الافريقية بالغ التأثير

= كانت صوره وأشكاله . أن يتفق مع المفهوم الاشتراكى الأصيل . وليس القول بالرسالة الحضارية الا الستار الذى تخفى وراءه المصالح الاستعمارية حقيقة أهدافها البشعة .
(المغرب)

بالتقدم الرائع الذي حققته بعض الدول الاشتراكية ، أو تدعى أنها حققت (١) . وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي والصين . ولا أرى في هذه الدراسة مجالا للغوص في الخلافات النظرية التي دارت حول القيم الانسانية ، لأساليب التنمية التي اتبعها هذان البلدان . وسنرى فيما بعد أن عددا من الافريقيين قد أعربوا في الواقع عن بعض التحفظات بالنسبة الى الأساليب التسلطية في التنمية ، التي استخدمت في هذه الأجزاء من العالم . ولا ريب في أن هذه التحفظات تفسر الخلافات في النظرة بين الدول الافريقية وغيرها الى الأسلوب لا الى مبدأ الاشتراكية الفعلية . وسنرى أن هذه الدول جميعا ، وبلا استثناء ، اختارت الطريق الاشتراكي ، ولكنها كثيرا ما تواجه معضلة ضخمة ، اذ يتميزها الولاء الأساسي لبعض مفاهيم القيم الانسانية المستمدة من الغرب ، وتعارضه مع الحاجة الى تحقيق التنمية الاقتصادية في أسرع وقت ممكن ، وهي تدرس الأرقام ، وتعقد المقارنات حولها بين معدل التنمية في الدولتين العالميتين العظيمتين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهي تتساءل : هل تضحي بالفاعلية والكفاية من أجل القيم الانسانية ، او تضحي بهذه من أجلها ؟ ولا ريب في أن هذا الخيار المؤلم ، يترك أثرا حاسما على مستقبل القارة الافريقية ، وسيقرر علاقاتها بالكتلتين السياسيتين القائمتين لعدة سنوات قادمة .

ويلاحظ الافريقيون أن التوسع الصناعي في الاتحاد السوفياتي لم يبدأ الا في النصف الأول من القرن الحالي ، أي في عام ١٩٢٧ على وجه التحقيق ، عندما شرع في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . ويرجع الفضل الى التخطيط التسلطي في أنه تمكن من أن يحقق في غضون جيل واحد ، تقدما ، استنفد من بعض الدول الغربية جهود قرنين كاملين . ويزودنا المستر هوريو ببعض المعلومات النافعة في هذا الصدد . فقد تصاعد انتاج الصلب في الاتحاد السوفياتي من ٣٠٠٠٠٠ رطل في عام ١٩٢٨ الى ٤٥ مليوناً في عام ١٩٥٥ أي بنسبة ١٥ في المائة من الزيادة في كل عام . وارتفع انتاج الصلب في الولايات المتحدة في نفس الفترة من ٥٧ مليوناً

(١) ليست القضية قضية ادعاء . فقد أثبت الواقع ، ان الاتحاد السوفياتي تمكن في غضون أربعين عاما من التحول من دولة زراعية متخلفة الى دولة صناعية تقف في مقدمة دول العالم في الابتكارات التقنية والانتاج وغزو الفضاء ، والتقدم العلمي . وتمكنت الصين بعد ثورتها في غضون حقبة واحدة ، من الاندفاع من مرتبة أكثر البلاد في العالم تخلفا الى مرتبة التقدم الضخم في جميع المجالات العلمية والانتاجية .

(المغرب)

الى ١٠٦ ملايين ، أى بمعدل زيادة سنوية لا تعدو ثلاثة فى المائة . وحقت دول أوروبا الغربية تقريبا ، نفس النسبة الأخيرة فى الزيادة فى الفترة نفسها .

وارتفع مجمل الانتاج القومى فى الاتحاد السوفياتى بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٤٠ بنسبة سنوية تتردد بين ١٣ و ١٤ فى المائة ، وهى تعادل ثلاثة أو أربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة المدى فى الدول المستصلحة (١) .

ولا ريب فى أن هذه الأرقام الضخمة تستحق دراسة أعمق . فالتنمية فى أمريكا بدأت قبل أكثر من قرن . وتمكنت هذه فى ظل اقتصادها الحر من اللحاق بالدول الغربية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وألمانيا والتفوق عليها . وإذا كان معدل النمو فى أمريكا يبدو الآن أبطأ منه فى الاتحاد السوفياتى ، فهل يجب توجيه اللوم الى النظام الاقتصادى الأمريكى ، والنظم الأمريكية ؟ أو لا يمكن أن نرى فى هذه الحقيقة عوارض ظاهرة شوهدت فى أماكن عدة ، جعلت من معدل النمو ما يبطئ فى سيره بعد وصول الانتاج الى مستوى معين ؟

أما الاتحاد السوفياتى من الناحية الأخرى ، فما زال فى المرحلة الأولى من مراحل التنمية ولم يصل بعد الى هذه الدرجة من الاشباع والانحراف ، التى يبدأ عندها معدل التنمية فى الابطاء . وقد يكون السبب فى اختلاف معدل التنمية فى أمريكا والاتحاد السوفياتى ، فى هذه الحقيقة ، لا فى الاختلاف بين الأساليب التى تتبعانها فى التنمية (٢) .

وقد يتساءل المرء بالطبع عما اذا كان معدل التنمية يعتبر دليلا لا ينقض على أهمية النظام الاقتصادى وقيمه . ولكن مهما كان الرد على هذا السؤال ، فإن الأرقام توضح الكثير ، اذ انها تؤمن الغذاء للفكر وتوحى بالرد على السؤال الذى طرحناه قبل قليل والمتعلق بالخيار بين الفاعلية والكفاية وبين القيم الانسانية ، أى بين التنمية مهما كان الثمن وبين القيم ، وفى مقدمتها الحرية الانسانية ، واحترام المبادرة الفردية .

(١) رسالة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى لعام ١٩٥٨ .

(٢) بالرغم من عدم اتفاقنا مع المؤلف فى هذا التبرير . الا أننا نرى ان المخالطة فيه تبدو أكثر وضوحا عن طريق المقارنة بين بلدين . حقا استقلالهما فى وقت واحد ، وسار أحدهما فى الطريق الاشتراكى ، واختار الآخر الطريق الرأسمالى ، وما حققه كل منهما فى مجالات التنمية الاقتصادية . ولا ريب فى أن مثل الهند والصين ، أو مثل الجمهورية العربية المتحدة ، وغيرها من دول الشرق الأوسط ، أحسن برهان على ما نقول .
(العرب)

ويبدو أن هناك علاقة ما بين معدل التنمية الاقتصادية وبين نظمها السياسية . وقد سارت التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي بوجه خاص جنبا الى جنب مع التبدل الملحوظ في النظم والتقاليد السياسية ، كازالة المعارضة السياسية ، وسيطرة الحزب ، وتنظيم الجماهير ، واقامة دولة بوليسية وعمليات التطهير وهلم جرا . ويمكن مشاهدة نفس الظاهرة في الصين الشيوعية أيضا . فهل يتحتم على الدول الحديثة عهد بالاستقلال في افريقيا أن تسير في نفس الاتجاه من الحكم الجماعي ، لتكسب معركة التنمية الاقتصادية ، أو هل تظل على وفائها لبعض المبادئ ، وتقنع بصورة أبطأ وأقل اندفاعا من صور التنمية ؟ أو هل هناك سبيل ثالث يمكن أن يؤمن الحل الوسط بين هذين المتطلبين الواضحي التناقض ؟ وستعتمد السياسة الخارجية للدول الافريقية الى حد كبير على الرد على هذا السؤال . هنا يبرز الواجب علينا في دراسة السبل المختلفة التي تتبعها دول افريقيا السوداء ، ضمن الاطار العام للاشتراكية الدولية .

٢ - الصور المختلفة للاشتراكية في افريقيا

سبق لنا أن قلنا ان جميع القادة الافريقيين تقريبا قد اختاروا الطريق الاشتراكي . ويقول بوتخين مدير المعهد الافريقي في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي « ان الافكار الاشتراكية أصبحت شائعة في افريقيا » (١) . وهو يعرض المواقف التي تبناها قادة الاحزاب السياسية الافريقية ، فذكر أن السيد جوليوس نيريري زعيم تانجانيقا (رئيس تانزانيا حاليا) ذكر ذات يوم أن على الحكومات الافريقية الجديدة أن تكون اشتراكية في نظريتها وتطبيقها . ويرى حزب مؤتمر الشعب الذي يرأسه الدكتور نكروما ضرورة خلق دولة مزدهرة ، على أسس ومبادئ نابعة من حاجات شعب غانا . ويقول الدكتور نكروما في تاريخ حياته الذي كتبه (٢) ، انه « تبني الاشتراكية الماركسية كفلسفة له » . وأكد ليوبولد سيدار سينجور في التقرير الهام الذي قدمه الى المؤتمر العام لحزبه في يوليو عام ١٩٥٩ انه يختار الاشتراكية طريقا . وقرر الحزب الديمقراطي في غينيا في المؤتمر الذي عقده في ٢٨ و ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨ ، وجوب تبني الحركة التعاونية على المستوى القومي العام للبلاد ، لاقامة اقتصاد

(١) كتاب « الاشتراكية الافريقية » لبوتخين .

(٢) كتاب « باسم الحرية » للدكتور قوامي نكروما - تعريب خيرى حماد . طباعة بيروت .

يخدم الجماهير وينفعها • وقد لا تكون ثمة حاجة الى تعداد القائمة بكاملها •
فالاشتراكية بالنسبة الى الأسباب العديدة المختلفة التي أوضحناها ، هي
العقيدة التي تستأثر بخيال شعوب أفريقيا في المرحلة الحاضرة من مراحل
البناء القومي • ولكننا نقف عند هذا الحد ، لنجيب أولا على السؤال الذي
أثرناه ، وهو ما يعنيه الافريقيون بالاشتراكية ، وما يجسده هذا التعبير
لهم • وهل اختار الافريقيون الاشتراكية الديمقراطية أو اشتراكية
الديمقراطيات الشعبية ؟ وهل يؤثرون التنمية الاقتصادية التي تركز على
احترام حرية الفرد أو يؤثرون التنمية الجماعية ؟ أو : هل يسرون في
نظام جديد يتفق مع الاوضاع الخاصة ببلادهم ؟

ويبدو لي أن الافريقيين قد قبلوا الاشتراكية بتحفظات وضعوها •
وهنا يبرز اتجاهان رئيسيان في التفكير • فالافريقيون يدرسون
الاشتراكية اما من وجهة نظر فلسفية وحتى غيبية ، أو من وجهة نظر
محتواها الثوري ، معتمدين على أوضاعهم الفكرية والدينية الخاصة أو على
جدورهم الاجتماعية • وهم في الحالة الاخيرة ، يتبنون معيار الفاعلية
الفورية ، ويدرسون الاشتراكية كوسيلة للتحول الاجتماعي •

وأرى لزاما علينا أن ننقل هنا الى دراسة هذين الوضعين
بدورهما •

(أ) الاشتراكية كعقيدة فلسفية :

لعل سينجور هو أكثر القادة السياسيين الافريقيين الذين حللوا
المحتوى الفلسفي للاشتراكية تحليلا كاملا • وهو يبدأ تقريره الى المؤتمر
الذي عقده حزبه ، بالقول بأنه لا يعتزم تقبل الاشتراكية قبل بحثها ،
وتعريضها لمحك التجربة على ضوء الحاجات الواقعية لافريقيا السوداء •
وهو يقول : « سبق لنا جميعا أن أعلننا في برامج أحزابنا السابقة تعلقنا
بالاشتراكية • وقد يكون هذا الاعلان حسنا ، ولكنه ليس كافيا على أي
حال • وكنا نكتفي في الماضي على الغالب بالقوالب الموضوعية والتطلعات
المفتقرة الى الوضوح ، ونطلق عليها اسم « الاشتراكية العلمية » • وكنا
والحالة هذه وكأننا نرى أن الاشتراكية لا تنطوي على العودة الى الأسس
والجوهر ، ولا سيما في محاولة لاعادة التفكير في نظرياتها الأساسية ،
واختبارها على محك التجارب والمتطلبات الواقعية لافريقيا (١) •

(١) كتاب « الأمة والنظرة الافريقية الى الاشتراكية » لليوبولد سيدار سينجور - مطبعة
الرجود الافريقي •

وتركز جل اهتمام سينجور في معرفة ما اذا كان ثمة تناقض بين مفهوم الاشتراكية من ناحية ، ومفاهيم الحضارة والدين من الناحية الأخرى . فهو يتساءل : « أفى وسعنا ادماج القيم الحضارية الافريقية الزنجية ، ولا سيما الدينية منها في الاشتراكية ؟ » . وهو يرد على تساؤله هذا بشكل قاطع بالإيجاب ، ثم يقول : « فنحن لسنا ماركسيين على صعيد الرأى الشائع في الماركسية بأنها تمثل فلسفة غيبية ملحدة ، أو نظرة جماعية شاملة الى العالم » . لكنه يرى ان من المغالطة في تفسير الفكر الماركسى أن يصف المرء الماركسية بالالحاد . ويمضى بعد ذلك الى تحليل الماركسية عن طريق دراسة محتواها المذهبي أولا في مؤلفات ماركس ، وأساليبها ثانيا .

وهو يرى ان المحتوى المذهبي للماركسية مناقض للالحاد، ثم يقول: « ان الماركسية شكل من أشكال الايمان بالانسان » . فماركس فى رأى سينجور ، يصور الانسان على أنه « خالق فنان » ، وهذه هى الصفة التى تميزه عن الحيوان . فالحيوانات تتصرف طبقا لغرائرها ، بينما يمثل النشاط الانسانى ، عملا واعيا . ويدعم سينجور رأيه هذا باستشهادات كثيرة من مؤلفات ماركس ، ثم يورد العبارة التالية من كتابه « راس المال » :

« ينتج الحيوان لسد متطلب عضوى آلى ، بينما ينتج الانسان حتى ولو تحرر من جميع المتطلبات العضوية ، ولا يتحول الى العمل الخلاق الا عندما يتحرر بالفعل من هذه المتطلبات ... ولا يعمل الحيوان الا على مقاييسه الخاصة بفصيلته ، وطبقا لمتطلباته ، بينما يستطيع الانسان أن ينتج على ضوء أى معيار ، مضافا على انتاجه الأبعاد التى تتطلبها . ولعل هذا هو السبب الذى يجعل الانسان قادرا على العمل طبقا لقوانين الجمال » .

وهناك عنصر متفوق فى الانسان ، انه المبدأ المنبثق من الغيبيات ، والذى يقف بعيدا عن متناول عالم الحواس ، وهو الروح . فليست جميع الظواهر الانسانية بمعتمدة على الحياة العضوية . ولا تدرس الجدلية المادية الفكر الماركسى دراسة كافية . فماركس يتبنى موقفا يتعارض مع فلسفته الاساسية . وليست ماديته الا « موقفا » بل رد فعل على اخلاقية الاشتراكيين الطوبائين التى يعتبرها ساذجة وصبيانية . لكن مشاعر ماركس الكامنة والعميقة ، ترفض هذا الموقف . فجماع فلسفة يقوم على أساس اخلاقى . ومهما كانت الصورة التى يرسمها هو لنفسه، فقد

كان ماركس شاعرا من شعراء الحرية • وليست نظريته عن الاستغلال ،
الا صرخة ثورة وسخط على المجتمع الرأسمالى الذى يستبيح استعباد
الانسان بدلا من تحريره •

وقد عبر ماركس سياسيا عن فلسفته فى التأكيد على الحقوق الطبيعية
للانسان • وهنا يتساءل سينجور • • « ترى ما الذى حمل ماركس على
تأكيد كرامة الانسان وحقه فى ان يؤمن لنفسه انتاج عمله ؟ وما الذى
يدعوه الى استنكار العمل فى الليل ، وتشغيل الاطفال ، وتجارة الرقيق ؟
أو ليس ما دفعه الى ذلك ايمان داخلى عميق ، بقيمة الانسان ، أو
بالروح التى تسيطر عليه ؟

وهكذا نجد ان ماركس متفاهم مع فكرة الله ، الذى لم ينكره فى يوم
ما ، ومع الدين الذى لم يتخل عنه • وليست ثورته العنيفة المشهورة التى
هتف فيها بأن « الدين افیون الجماهير » ، الا ردة الفعل على الدين كتنظيم
لا على الدين كإيمان واحساس : وهنا يقول سينجور : ان هذه الصيحة
« ردة فعل مسيحية الجذور على ما طرأ على المسيحية التاريخية من تحريف
وزيغ » •

وود سينجور عن طريق هذا التحليل البارع لروحية الماركسية ،
ادخال الاشتراكية الى افريقيا والعتور على « الطريق الاشتراكى لافريقيا » •
وستكون هذه الطريق ، طريق الاشتراكية الديمقراطية التى تنسجم مع
الحركة الخلقية والسننية فى أوساط الاشتراكيين الفرنسيين • ويقول
سينجور • • « ونحن الافريقيون ، الورثة التاريخيون والحضاريون لتلك
الحركة التى تلتقى مع متطلبات الروح الافريقية الزنجية » •

وعلىنا أن نلاحظ هنا أن السبب الذى دعا سينجور الى انكار الحاد
ماركس انكارا عنيفا ، والى تكديس كل العناصر الدينية الغامضة أو
المكبوتة فى مؤلفات ماركس ، واطهارها ، هو اعتقاده بان الاشتراكية
الاوربية ، وما يتعلق بها من أساليب الانتاج والتنمية ، لا يمكن أن تتكيف
مع متطلبات افريقيا اذا لم تبدد الشكوك فى افريقيا الزنجية • فلاشتراكية
الافريقية تحترم القيم الدائمة لافريقيا وهى القيم ذات الصبغة الثقافية
والدينية فى جوهرها •

ويعتمد مذهب سينجور السياسى كله على هذا المفهوم الاساسى • فالامة
الافريقية فى رأيه تعتمد على احترام القيم والتقاليد والعقائد ، وهى
الصورة الصارخة للضمير الافريقى على الصعيد السياسى • وعندما يتحدث

سينجور عن الامة الافريقية الزنجية ، فانه يعنى هذا الكيان السياسى - الروحى ، او السياسى - الصوفى كله . فالامة الافريقية الزنجية فى رأيه هى مجمل القيم الحضارية ، وهذا الكيان الثقافى أو الحضارى هو ما يطلق عليه اسم « النظرية الزنجية » .

وبعد ان عرف سينجور الامة الافريقية الزنجية على هذا النحو ، نراه يعرض مفهومه عن الدولة .

انها لن تكون بحالة من الاحوال دولة جماعية ، فالدولة لا يمكن أن تكون غاية فى حد ذاتها . أو واقعا يتفوق على الفرد ، أو يكون لها وجودها فى معزل عن هذا الفرد ، وانما هى وسيلة لتحقيق هدف ، وهو الانسان . ولذا يجب ان تصاغ نظمها لتحقيق اقصى ما يمكن للانسان من تطور . ولعل من المهم ان نلاحظ الصورة التى يتصور بها المسيو سينجور ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فعلى هذه التنمية ان تجعل الانسان محورها ، وان تقام حول شخصية الانسان . فالانسان لم يخلق ليتكيف مع النظريات وانما على النظريات ان تسد حاجات الانسان . ومن هنا ينادى سينجور بطراز من التنمية يقوم على التخطيط المرن لا المتسلط ، ينبثق من التضامن القومى ، وتتقبله الامة بحريتها ومحض اختيارها . وقد سبق لنا ان بينا ان المجتمع الافريقى مجتمع مجموعى لاجماعى كوميونى . . فهو كوميون للارواح ، لا تجميع للأفراد .

ويتضح من هذا ان افكار سينجور تؤلف كلا واحدا ومنسجما . فهناك عنصر انسانى قوى ، يصبغ التركيب السياسى والاقتصادى والاجتماعى كله ، وينفذ الى النظم ، فيضفى عليها ، شيئا من التوجيه والمعنى . . ولا يمكن تكييف الاشتراكية للمتطلبات الافريقية ، الا اذا نظر اليها كشكل من اشكال النظرية الانسانية (الانسنة) . ومن الواجب اعادة النظر فى قواعدها على ضوء متطلبات افريقيا السوداء ، وتكييف هذه القواعد ، لسد هذه المتطلبات وتلبيتها ، وتستند الامة والدولة والنظم وطراز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كلها الى هذا التفكير العميق .

وهكذا تبدو لنا المحاولة لتكييف الاشتراكية للمتطلبات الافريقية . بعد غربلتها وتنقيتها ، وازالة العناصر التى لا يمكن نقلها الى افريقيا السوداء منها . وتعتبر هذه النظرية نتاجا مهما من نتاج البحث العلمى . وبالرغم من انها لا تتناول المشكلة كلها ، الا انها تعتبر اسهاما جديا فى رسم المخططات لمنهج اشتراكى يتفق مع افريقيا ويلائمه . ويقول كاتب درس الاحزاب السياسية فى افريقيا ما نصه . . . « سيجد مؤرخ

الاشتراكية الدولية نفسه مرغما في غضون بضع سنوات قادمة على التحدث عن التقنية الافريقية كما نتحدث اليوم عن الاشتراكية النقابية، والاشتراكية الديمقراطية ، وغيرهما من التعبيرات الكبرى في الاشتراكية « (١) » .

ولم نتحدث هنا كثيرا عن اسلوب ماركس الجدلى ، بالرغم من ان سينجور ، خصص جزءا كبيرا من اهتمامه له . ولعل السبب فى هذا هو انه ليس فى هذا الموضوع الكثير من الجديد حقا . فسينجور يرفض الجدلية المادية ، ولكنه يحتفظ بالعملية الجدلية كطريقة لتحليل المجتمع الافريقى . وهو يرى ان مفهوم ماركس فى المادية اصبح منسوخا وقديم الطراز .

(ب) الاشتراكية كأساس للعمل الثورى :

يمكن القول بوجه عام ان دعاة هذه العقيدة ، هم أولئك الرجال الذين تمارسوا فى مدرسة النضال والعمل الثورى الشاقة والقاسية وينتمى معظمهم الى الحركة النقابية التى نبعوا منها ، وهم لذلك اكثر اهتماما بالعمل منهم بالفكر . ولذا فلن ندهش كثيرا ، اذا رأينا انهم لا يحاولون السير فى خطة منسقة ، وانما يمارسون عملهم بصورة اختبارية . ولكننا لو قرأنا خطبهم ، ودرسنا ما يقومون به من أعمال ، لوجدنا انهم جد متلهفين للبحث فى موضوع الاشتراكية ومناقشته .

ويعتبر الرئيس سيكوتورى من ابرز ممثلى هذه الفلسفة ، كما يبدو فى كتابه « تجربة غينيا والوحدة الافريقية » الذى يزودنا بمعلومات جد نافعة عن موقفه من الاشتراكية .

فالقضية التى يكرس لها سيكوتورى ، جل اهتمامه ، هى فاعلية الاشتراكية كأداة للثورة الاشتراكية . وهو يعالج الموضوع من الزاوية النقابية اكثر من معالجته لها من وجهة النظر السياسية . وهو يحلل الاتجاهات الرئيسية الثلاثة للحركة النقابية الدولية ، مقسما اياها الى الحركة النقابية الشيوعية ، والحركة الاشتراكية ، والحركة المسيحية ، رافضا ثلاثتها فى وقت واحد .

فالنقابية المسيحية فى رأيه لا تستند الى «التطور التاريخى للمجتمع» وانما ترتكز الى « احترام النظم القائمة والسيطرة الطبقية » . ولذا فهى لا تصلح اساسا للعمل الثورى .

(١) ليو هامون فى كتابه « نظرة قانونية وسياسية فيما وراء البحار » .

واما النقابية الاشتراكية فهي « منظمة رأسمالية انسانية تنادى بالترباط بين رأس المال والعمل » . لكن رأس المال يمثل في نظر سيكوتورى ، أوروبا ، أو الدولة المستعمرة السابقة ، في حين يمثل العمل القارة الافريقية . ولا يعنى الترباط بين رأس المال والعمل في هذه الحالة الا الحفاظ على النظام الاستعماري . ومن هنا لا يمكن للنقابية الاشتراكية ان تكون ثورية او عاملا في التحول الاجتماعي . وليس ثمة من شك في ان سيكوتورى قد تحول عن الكثير من ارائه السابقة ، فعندما حصلت غينيا على استقلالها ، حاول سيكوتورى الحصول على الرساميل الاجنبية ، ولكنه ما زال يرفض النقابية الاشتراكية .

ولا تبقى بعد هذا الا « النقابية الشيوعية » التي تستند الى الصراع الطبقي ، ولكن سيكوتورى يعلن أنه « يرفض بضراحة مبدأ الصراع الطبقي » وهكذا بعد ان يدرس الطريق الى الاشتراكية عبر العمل النقابي ، نراه يعلن ان هذا العمل بحاجة الى التكيف مع الاوضاع الافريقية . فهو يقول . . . ان « النقابية الدولية . . . انعكاس للتناقضات الداخلية التي تسود البلاد الاوربية وهي البلاد التي تتقاسمها الطبقات المتصارعة ولذا فان هذه النقابية لا تؤمن التربة الصالحة للنقابية الافريقية لتنمو وتزدهر فيها مع تباين اوضاعها » . وهو يرى انه اذا اريد للحركة النقابية ان تغدو قوة فعالة في افريقيا . فان من الواجب ان تستند الى الاوضاع الافريقية .

ونحن نواجه في هذه المرحلة من تحليلنا لافكار سيكوتورى ، حقيقة تثير الدهشة الى حد ما . فهنا يمثل امامنا رجل ، كانت عواطفه المشايعة للشيوعية تعتبر من الحقائق المسلم بها ، ولكننا نكتشف فجأة من كتاباته انه يرفض الشيوعية . وهو لا يكتفى برفض الشيوعية ، وانما يدعى لنفسه الحق في دراسة افكار ماركس وقبولها بعد التحفظ عليها . وهذا ما اعلنه في الخطاب الهام الذي القاه بعد استفتاء ٥ سبتمبر عام ١٩٥٨ اذ قال . . .

« لا ريب في ان بعض النواحي من المذهب الماركسي قد ساعدتنا في تنظيم الحركة النقابية الافريقية على أسس عقلانية . وقد تبينا كل ما كان في وسع الماركسية ان تقدمه من حقائق لافريقيا . ولكننا لم تكن قط على استعداد لتقبل هذا العلم كفاية في حد ذاتها ، وانما اردنا ان نضعه كغيره من العلوم في خدمة مجتمعنا . فبدلا من تكييف مجتمعنا لاي علم من العلوم ، حاولنا العثور على السبل التي تؤدي الى

تطبيق هذا العلم على مجتمعا ، لنحافظ على ما فى مجتمعا
من اصالة ، وتنوع وموارد بشرية . وهكذا بالرغم من ان
الطبقة العاملة الدولية تطبق العقيدة الماركسية تطبيقا كاملا
الا انها قد ظهرت من عنصر الصراع الطبقي لتتيح للفئات
الافريقية الاجتماعية ، الفرصة فى الاشتراك فى النضال العام
ضد الاستعمار » .

ترى هل تعبر هذه السطور التى قيلت فى اليوم الذى أعقب استقلال
غينيا مباشرة ، عن الافكار الراهنة لرئيس جمهورية غينيا ؟ فعندما كان
سيكوتورى يخوض معركة التحرر الوطنى ، رفض نظرية الصراع الطبقي ،
لأن هذه النظرية ، لم تكن تسمح له بتحقيق اهدافه . وكان يرى ضرورة
تعبئة كل قطاع من قطاعات المجتمع للاشتراك فى معركة التحرر . أما وقد
اصبحت غينيا تسيطر على مصيرها ، فهل ما زال سيكوتورى يرفض
نظرية الصراع الطبقي ؟ أجل انه مازال يرفضها ، وما زال يعارض فى اية
ازدواجية فى الحركة النقابية لأن هذه الازدواجية تعبر عن وجود الفوارق
الطبقية .

انه يقول . . . ونحن باسم الديمقراطية الاصيلة الصادقة ، نحظر
كل ازدواجية فى الحركة النقابية . وقد تكون الديمقراطية شيئا طيبا .
ولكن افريقيا تمثل فى جوهرها مجتمعا كوميونيا . ولا ينتظر من
تعبيرات الرئيس سيكوتورى ان تكون فى منتهى الدقة ، اذ كثيرا ما نجد
انفسنا مضطرين الى استخلاص المعانى الكامنة من الفاظه . فمثلا نراه
يعارض الماركسية التى تمثل فى تفكيره الشيوعية بعينها ، بما يسميه
« المادية الانسانية » التى يعتبرها مرادفة لعقيدة الدولية الثانية .
وما المجتمع الكوميونى فى نظره الا المجتمع المجموعى الذى توحد بين
« العامل فيه ، والعامل الفنى ، والفلاح والتاجر ، روح من التضامن ليؤلفوا
جميعا مركبا واحدا يرمز به الى افريقية اليوم » .

ولكننا نستطيع اجتزاء القول . بأن نذكر ان الرئيس سيكوتورى
يرفض الطراز الاوروبى من الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية . وهو
ينادى بطراز خاص من الاشتراكية الافريقية .

وقد لا يكون من السهل دائما ان نحلل افكار سيكوتورى ، اذ ان
هذه الافكار لاتعرض بصورة منظمة ، وكعقيدة موحدة . ويتحتم علينا ان
نلتقط هذه الافكار من خطبه وبياناته السياسية ، متتبعين ما فى عمليات
تفكيره الغريزية لا العقلانية من التواءات . وقد يكون من المألوف ان نعر

فيها على تناقضات تعكس مزاجا شديدا الحماس وسريع الالتهاب . ومع ذلك فيبدو لنا ان الرئيس سيكوتورى يمت على الاقل من الناحية النظرية الى تلك الفئة من القادة الافريقيين التي تنادى بشكل من أشكال الاشتراكية متكيف مع الاوضاع الافريقية .

وكل زعيم سياسى افريقى يدعى الاشتراكية ، يصر فى الواقع على ضرورة تكيف الاشتراكية للاوضاع الافريقية . وقد ابرز السيد بوتبخين هذه الحقيقة فى الدراسة التي قام بها عن الاشتراكية الافريقية . ويقول سينجور انه يؤمن « باشتراكية زنجية افريقية وجودية موسيقية » . أما الدكتور قوامى نكروما فيؤكد الحاجة الى البحث عن نظام اجتماعى جديد ، يأخذ فى حسبانته التقاليد والتاريخ والبيئة للمجتمع الافريقى الذى ما زال على حاله الى حد كبير لم يتغير بالرغم من المؤثرات الغربية التي تعرض لها . ويرى الدكتور نكروما ان « السبيل الامثل يكون فى تكيف الخصائص الرئيسية ، المسيطرة على المجتمع الافريقى لمتطلبات البنين الاشتراكي الحديث » . ويبدو ان السيد بوتبخين لا يميل الى هذه النظرية من « الاشتراكية الافريقية » التي يعلن انها تستند الى الفكرة القائلة « بعدم وجود طبقات اجتماعية فى مجتمع افريقيا الراهن ، وبأن المجتمع الزراعى يجب أن يحتل أهمية خاصة » . ولكنه يرى ان « دعاة الاشتراكية الافريقية يقللون الى حد كبير من أهمية الدرجة التي توصل اليها المجتمع الافريقى فى التمييز الاجتماعى » . على أى حال ، تظل الحقيقة الواقعة ، وهي ان الزعماء السياسيين فى افريقيا قرروا تبني طراز من الاشتراكية متكيف مع الاوضاع الافريقية .

ولكن هناك ظلالا مهمة من التباين ولا نقول من الفروق الخطيرة ، بين وجهات نظر هؤلاء الزعماء . وقد لا تعكس الخطب والبيانات الصورة بكاملها اذ ان النظرية يجب أن تكون منسجمة مع التطبيق العملى . ولناخذ المثلى الذين تولينا دراستهما قبل قليل . فبالرغم من ان كلا من سينجور وسيكوتورى يتحدثان عن الاشتراكية الافريقية الا ان أسلوبيهما فى التطبيق يختلفان . ولما كان سينجور يلقي مزيدا من التأكيد على الناحية الانسانية ، فانه ينادى بطراز من الاشتراكية يكون تعبيرا صادقا عن الروح الافريقية الزنجية . ولعل هذا هو الذى دعا السيد بوتبخين الى القول بأن الاشتراكية السينجورية « وجودية وموسيقية » . أما سيكوتورى فلا يبدو كثير الاهتمام بهذه الناحية من المشكلة . فالاشتراكية فى رأيه اداة قبل كل شيء ووسيلة لزيادة الانتاج ورفع مستويات الحياة . وهكذا

نرى ان الاول يلقي مزيدا من التأكيد على الناحية الثقافية فى الاشتراكية ، بينما يحصر الثانى اهتمامه فى الناحية الاقتصادية . وقد يكون صحيحا ان هذا التباين لا يكون دائما من الواضح على النحو الذى صورناه فيه ، ولكن ليس ثمة من شك فى أن السيد سيكوتورى ، يميل أكثر من سينجور الى التضحية بالأنسنة فى سبيل الفاعلية ، أو فى سبيل ما يعتقد انه يمت الى الفاعلية . وهناك حقيقة ، وهى ان الرجلين لا يتفقان فى مفهوميهما عن الفاعلية . فأحدهما يعتبر الفاعلية ، شيئا يمكن ان يوجد قبل كل شيء فى تطور الانسان او « كل الانسان » كما يود هو ان يقول ، سائرا فى ذلك على النمط الذى استعمله احد كبار علماء الاقتصاد ، أما الفاعلية بالنسبة الى الثانى ، فتمثل طرازا من التنظيم يعطى الافضلية للقيم الجماعية .

وهناك فروق فى منتهى الاهمية بين الطرازين الغينى والسنگالى من الاشتراكية ، وذلك بالنسبة الى صورة السياسات الحزبية ، والحركة النقابية ، والدولة .

ففى غينيا يتجسد الحكم فى حزب واحد ، وحركة نقابية واحدة . ويقول سيكوتورى ان حزب غينيا الديمقراطى ، لا يمثل حزبا سياسيا بالمعنى المعروف فى أوروبا لهذا التعبير . وهو لا يمثل قطاعا من الرأى العام . وانما هو تعبير عن ارادة الشعب بكامله . ومهمته تنحصر فى ان يحقق التقدم ، ولذا فان واجبه يكون فى تمثيل شعب غينيا بكامله . ثم يمضى ويقول « . . . وهذا التركيب الاساسى للحزب الديمقراطى فى غينيا يتفق مع التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الراهن فى البلاد » . ويعود سيكوتورى فيؤكد ان مصالح المواطنين « واحدة ، ولا تتجزأ » . فهناك « سنة واحدة من الحياة الاجتماعية ، لكل انسان » وهذه هى المبادئ التى تبرر وجود حزب واحد ، وحركة نقابية واحدة فى غينيا .

ولا يقتصر الأمر على ان حزبا واحدا يحكم البلاد ، فان هذا الحزب يلعب دورا كبيرا فى حياة الأمة . وسمع رئيس جمهورية غينيا يقول فى مؤتمر للعمال السياسيين ، بأن « الحزب يجب ان يسود » . والحزب يسيطر على كل شيء فى البلاد . وهو لا يكتفى بتوجيه أنشطة الدولة واعمالها ، وانما يهيمن عليها ايضا . ويسود الانطباع بأن فى الامكان اعتبار الحزب بديلا عن الدولة ، ففى وسعه أن يتصرف كحاكم وادارى وقاض ، وليس ثمة مجال فى ظل مثل هذا النظام للارادة الحرة والمسئولية الفردية . ويرى الرئيس سيكوتورى ان نظام الحزب الواحد شرط اساسى

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد اكتشف بعض المراقبين وجود ميل لتبنى بعض الاساليب المتبعة فى الديمقراطيات الشعبية . ويعرب احد الكتاب فى مقال نشره فى مجلة « الدفاع الوطنى » عن شكه فى ان «الاتحاد السوفياتى قد شجع هذا الاتجاه » . فللنظام السوفياتى طرائقه الخاصة بتنظيم السلطان السياسى والتنمية الاقتصادية ، وهى طرائق بسيطة ، وتبدو كثيرة الفاعلية والاهمية .

ويمضى هذا الكاتب قائلا . . « ومن هنا يكون استهواء بعض القادة الافريقيين . . . وسيأتى الوقت عما قريب ، الذى يتحول فيه هذا الاستهواء المجرد الى الزام باللجوء الى مثل هذه الطرائق . اذا وقعت ازمات اقتصادية او كان ثمة خطر فى نشوب الثورة » . ويرى الكاتب ايضا ان القطيعة الفجائية ، التى وقعت بين غينيا وبين الدولة الاستعمارية السابقة ، وعدم استعداد غينيا لمثل هذا الوضع الطارىء هما اللذان ارغماها على اتباع هذا السبيل . اذ « ان الفريق » كما قال « يتعلق حتى بذيل الثعبان » . ليس ثمة من شك على أى حال فى ان الرئيس سيكوتورى ، بالرغم من تحفظاته الهامة تجاه المحتوى العقائدى للشيوعية ، يتبع اسلوبا وطرائق تشبه الى حد كبير اسلوب الديمقراطيات الشعبية وطرائقها .

ويختلف الوضع فى السينغال تمام الاختلاف . فليس ثمة نظرة حتمية الى وجود الحزب الواحد والحركة النقابية الواحدة . وقد يكون من الصحيح ان اليسينغال ليست ديمقراطية من الطراز الغربى . ولا يعتبر « الحزب المسيطر » افضل من الحزب الواحد ، ولا «الحركة النقابية المسيطرة» افضل من الحركة النقابية الواحدة . وتميل السينغال الى وجود حكومة قوية ، وذلك بسبب حاجتها الماسة الى التنمية الاقتصادية ، ولكنها تعارض فى نظام الحكم الجماعى . ودور الحزب هو اعداد البرنامج السياسى ، والاشراف على تطبيقه عن طريق اجهزة الدولة ، ولكنه لا يعتبر بديلا عن الدولة . ويمكن القول بعبارة اخرى ، ان السينغال اختارت ، كما يقول سينجور « نظاما وسطا » يقوم بين انظمة الحكم فى الديمقراطيات الشعبية وأنظمة الحكم فى الديمقراطية الليبرالية (١) .

(١) يبدو لى ان هذا التحليل فى الواقع قد غدا منسوخا . فهناك اتجاه قائم الى الليبرالية فى غينيا ، بينما تبنت السنغال مؤخرا ، نظاما أقوى من الحكم التسلطى ، وضعت له دستورا يقوم على النظام الرئاسى . ومن المتوقع اننا سنشهد عما قريب حركتين تسيران فى اتجاه التلاقى ، بحيث يقترب النظامان اللذان سبق لنا تحليلهما من بعضهما ، ليصبجا أكثر ملاءمة للأوضاع الافريقية .

— المؤلف —

واذا قبلنا هذه المقارنة ، امكننا ان نقول ان غينيا جمهورية افريقية تتطلع الى انظمة الحكم في الديمقراطيات الشعبية ، بينما تمثل السينغال جمهورية افريقية ذات نظام سياسى لا يختلف عن الديمقراطيات الغربية . وان حاولت تكييفه لمتطلبات التنمية الاقتصادية . وهذان هما الطرازان من النظم اللذان يسودان افريقيا طولا وعرضا . وسيكشف المستقبل عن أى من هذين الطرازين سينتصر ويسود . وكل ما نشهده الآن تجربتان متوازيتان ، هما من الجدة بحيث لا يمكن الحكم عليهما بنتائجهما . لكن هناك شيئا واضحا على أى حال ، وهو انه بالرغم من ان نظام الديمقراطيات الشعبية لا يستهوى افريقيى اليوم ، فان الليبرالية المستقيمة عاجزة فى الوقت نفسه . . عن مواجهة متطلبات افريقيا الراهنة .

وهكذا نجد امامنا الفلسفتين السياسيتين الرئيسيتين والكبيرتين اللتين تؤمنان القوة الدافعة والتوجيه للسياسات الدولية فى افريقيا ، وهما القومية والاشتراكية . ولا ريب فى ان هاتين العقيدتين هما اللتان توجهان اعمال الافراد والاحزاب والحكومات . وسنرى الطريقة التى يتم فيها هذا التوجيه عمليا ، عندما ندرس حقائق السياسة الدولية .

سياسة
أفريقيا
الخارجية

القسم الثاني

السياسة الدولية في مجال التطبيق

« أما وقد رسمنا الاتجاهات الرئيسية للفكر السياسي في افريقيا السوداء ، فقد بات لزاما علينا ان نحاول استخدام هذه الافكار كأساس لدراسة واقعية للعمل السياسي الدولي للدول الافريقية الواقعة الى الجنوب من الصحراء . »

ويندرج العمل هذا على صعيدين مختلفين أولهما في العلاقات بين الدول الافريقية نفسها ، وثانيهما في العلاقات بين هذه الدول والدول الاجنبية . »

العلاقات بين الدول الأفريقية

تتوزع عواطف الدول الأفريقية هنا بين هدفين سبق لنا ان بيناهما،
واولهما الرغبة العارمة في الحفاظ على استقلالها ، وثانيهما البحث عن تحقيق
الوحدة الأفريقية •

١ - الحفاظ على الاستقلال الوطني :

تحس دول افريقيا المستقلة بالحرص الشديد على السيادة التي
حققتها مؤخرا • وهي تريد الدفاع عنها لا ضد التدخلات من الدول غير
الأفريقية فحسب ، وهو ما سندرسه في وقت لاحق ، بل وضد الدول
الأفريقية الاخرى ايضا •

وقد عقد المؤتمر الأول للدول المستقلة في افريقيا السوداء في
عاصمة ليبيريا ، بعد بضعة أشهر من اعلان استقلال غينيا • ولم تكن في
ذلك الحين ، الا ثلاث دول مستقلة الى الجنوب من الصحراء ، هذا اذا
استثنينا جنوب افريقيا التي تختلف مشاكلها عن مشاكلنا • وهي ليبيريا
التي حققت استقلالها قبل نحو من قرن واحد ، وغانا التي حققت سيادتها
في عام ١٩٥٧ ، وغينيا الفرنسية السابقة التي حققت استقلالها بعد اعلان
نتائج استفتاء عام ١٩٥٨ •

وقررت هذه الدول المستقلة الثلاث ان تلبى دعوة ليبيريا • وان تعقد
اول مؤتمر للدول المستقلة في افريقيا السوداء • وقد عقد المؤتمر في
مدينة سانيجيلي في ليبيريا بين الخامس عشر والتاسع عشر من يوليو عام
١٩٥٩ •

وكان فى الامكان ابان هذا المؤتمر رؤية التصادم بين الاتجاهين اللذين يسيطران على العلاقات السياسية بين الدول افريقية ، بعضها ببعض ، وهما الرغبة فى الحفاظ على الاستقلال المتحقق حديثا ، والرغبة فى تحقيق الوحدة الافريقية . وكان القرار النهائى الذى توصل اليه المؤتمر ان شعار الدول المشتركة الثلاث هو « الاستقلال والوحدة » . وقد ركز توبمان رئيس ليبيريا فى خطاب الافتتاح الذى القاه ، بشىء من التأكيد على حاجة هذه الدول الى توجيه علاقاتها على اساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل منها وسيادتها . ومضى يقول « . . . ومن الأمور الجوهرية ، ان نحترم مثل دولنا واهدافها وسيادتها الوطنية » . ومن الصحيح على أى حال ان يقال ، انه لم يرفض فكرة الوحدة الافريقية ولكنه كان يرى ان أى بحث فى هذا الموضوع يجب أن يكون من الطراز الاستطلاعى ، وان ليس فى الامكان اتخاذ أى قرار ، والوصول الى اية نتيجة او اتفاق حول موضوع له مثل ما لهذا الموضوع من الاهمية البالغة ، الى ان تتم استشارة الدول الافريقية الاخرى التى ينتظر ان تحقق استقلالها قريبا ، أو تكون فى وضع يمكنها من الاشتراك فى هذه المناقشات .

ولم يقر الرئيس نكروما هذا رأى ، وقال « . . علينا ألا ننتظر وان نرسى دعائم الوحدة فى غرب افريقيا . . . اجل علينا ان نخطو الخطوة الأولى » . وسنعود الى موضوع الوحدة الافريقية فى الفصل التالى من هذه الدراسة . ولكن علينا ان نلاحظ هنا ، بأن هذا المؤتمر الاول كان فى الواقع حلا وسطا بين تطلعين متناقضين هما السيادة الوطنية والوحدة الافريقية ، مع شىء من التأكيد على سيادة كل من الدول الافريقية واستقلالها .

وبعد ان اطرى المؤتمر فكرة الوحدة الافريقية ، راحوا يعملون فى اعداد ميثاق للسلوك الدولى ، يمكن علاقاتها مع بعضها البعض من الاستناد الى أساس الاحترام المتبادل للسيادة . وتقرر ان تحتفظ كل من الدول الثلاث بكيانها الوطنى ، ووضعها الدستورى ، كما حظر القرار على الدول الاعضاء « التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض » .

وهكذا تم خلق نظام وليد للقانون الدولى فى مؤتمر سانيجيلى ، وقد قدر لهذا النظام ان ينمو بالتدرج مع ظهور دول مستقلة جديدة على خريطة القارة الافريقية . وكانت المبادئ التى اقراها المؤتمر كاحترام السيادة الوطنية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، ردود فعل للمشاكل الجديدة . فهناك حدود مشتركة بين غينيا وليبيريا ، وتقيم على

هذه الحدود اقوام تنتمي الى عنصر واحد وتتحدث بلغة واحدة . وكان لابد من تجنب المطالب الاقليمية لاي من الفريقين وارساء قواعد الحدود القائمة . وقدر لهذه المشكلة ان تزداد في الهمية مع مضي الوقت . فقد تم تقطيع المستعمرات السابقة وتجزئتها بين الدول الاستعمارية عن طريق القوة ، وثمره الاحتلال ، دون أى اعتبار للتاريخ أو الجغرافيا أو الفروق العنصرية وكان لابد لتجنب الخلافات والنزاعات بين هذه الدول المستقلة بعد استقلالها ، ان تقر الحدود التي اقامها الاستعمار وان ترسي قواعدها . وكان هذا هو المبدأ الذي أقره مؤتمر سانيجيل ، والذي حاول التعبير عنه ، وان جاءت عباراته غامضة الى حد ما .

وتم اقرار هذا المبدأ بصورة اوضح بعد عامين عندما عقد مؤتمر مونروfia الذي شهدته نحو من عشرين دولة افريقية مستقلة . وتمت في هذا المؤتمر دراسة جميع المشاكل المعقدة المتعلقة بالعلاقات بين الدول الافريقية دراسة وافية ودقيقة .

وكان حصول نحو من اثنتى عشرة دولة افريقية بعضها يتحدث بالفرنسية والبعض الآخر بالانجليزية، بصورة مفاجئة على استقلالها، قد زاد من حدة المشكلة التي اثيرت في مؤتمر سانيجيل الاول . وكانت بعض هذه الدول قد تقدمت بمطالب اقليمية من الدول الاخرى ، ولم يقتصر هذا الأمر على الدول الواقعة الى الجنوب من الصحراء ، بل تعداها الى الدول الواقعة فى شمالها ، كمطالب غانا من توجو ، والكمرون ونيجريا من الكمرون البريطانى السابق ، والمغرب من موريتانيا . وكان توسع الحرب الباردة بين الكتلتين ، قد ادى ايضا الى اقامة مراكز هدامة فى افريقيا ، اذ سمحت بعض الدول لنفسها بأن تكون مخالبا لقط فى دسائس الدول الاجنبية ومؤامراتها ، لتلحق الازعاج بجاراتها ، بينما اخذت دول اخرى تقدم المأوى والسلاح الى الجماعات الانفصالية فى الدول المجاورة لها . وقد اثارت هذه الاوضاع حالة شديدة من القلق فى وقت كانت فيه هذه الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، فى أمس الحاجة الى فترات طويلة من الاستقرار والسلام لتواجه المهام الضخمة الملقاة على غاتقها فى طريق التنمية القومية .

واتخذ مؤتمر مونروfia بعد دراسة جميع هذه المشاكل ، دراسة وافية قرارا حدد المبادئ التي يجب أن تتحكم فى العلاقات بين الدول الافريقية . . وتلخصت هذه المبادئ على النحو التالى :

(١) المساواة المطلقة بين جميع الدول الافريقية مهما اختلفت مساحاتها واعداد سكانها ومصادر ثرائها .

(ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

(ج) احترام سيادة كل دولة من الدول ، واحترام حقها الذي لا يناقش في ان توجد وان تنمى شخصيتها .

(د) الاستنكار الشديد لاقامة مراكز هدامة في أية دولة ، يوجه نشاطها ضد الدول الأخرى .

ومن الصحيح ان يقال ان مؤتمر مونروfia ، ناقش أيضا موضوع الوحدة الافريقية ، ودرس وسائل تحقيقها . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد ، وان كنا سنحصر بحثنا الآن ، في النصوص المتعلقة باحترام السيادة الوطنية . ولا ريب في ان المبادئ الأربعة التي لخصتها قبل قليل ، صيغت في عبارات واضحة كل الوضوح . وكان هدفها كلها ارساء قواعد الاستقلال للدول الافريقية في علاقاتها مع بعضها البعض . ومضى المؤتمر الى أبعد من هذا ، فدون في محاضره ، معارضته لكل شكل من أشكال « عبادة الزعامة » . ويعنى هذا ، ان ليس في وسع أية دولة افريقية ان تدعى لنفسها دور المسيطر في توجيه السياسة الخارجية ، أو السيطرة على شئون المجموعة كلها ، أو حمل المبادئ والمثل التي تقرر العمل السياسي في هذا الجزء من العالم .

وهذه هي الآثار المحدودة للقومية الصغيرة التي سبق لنا الحديث عنها . وبالرغم من ان مؤتمر مونروfia لم يضم جميع دول افريقيا السوداء ، اذ لم تشترك فيه كل من غينيا وغانا ومالي ، فان هذه الدول غير المشتركة ، لم ترفض المبادئ التي تمخض عنها هذا المؤتمر الهام بالنسبة الى العلاقات بين الدول الافريقية ذاتها ، والى الحفاظ على سيادة كل منها . وهناك في الوقت الحاضر كتلتان متنافستان أو متعاديتان في افريقيا السوداء ، وأولاهما هي اتحاد غينيا وغانا ومالي الذي سنتحدث عنه فيما بعد ، والمشترك بدوله الثلاث في مؤتمر آخر للدول الافريقية المستقلة ، وهو مؤتمر الدار البيضاء .

وبالرغم من وجود هذه الفروق العميقة في وجهات النظر بين مؤتمري مونروfia والدار البيضاء ، فان هذه الفروق لا تؤثر على المشكلة التي نعنى ببحثها هنا . وتضمنت مسودة الميثاق التي قدمها المغفور له الملك محمد الخامس الى مؤتمر الدار البيضاء مادة رابعة تتناول « تثبيت أقدام الدول الافريقية التي حصلت على استقلالها مؤخرًا وحمايتها » . ونص الميثاق الذي أقر في السادس من يناير عام ١٩٦١ ، بشكل قاطع على

الحاجة الى « حماية استقلال هذه الدول الذي تحقق بعد نضال شاق ، وسيادتها ، وسلامة اراضيها » .

وفي وسعنا اذا شئنا التلخيص ان نقول ان الدول الأفريقية في علاقاتها مع بعضها البعض ، تواقه مهما كانت المجموعة التي تنتمي اليها ، الى حماية استقلالها ، وتأكيد سيادتها .

ترى الى أي حد ينسجم هذا الموقف مع الرغبة في الوحدة ؟ أرى لزما علينا أن ننتقل الى بحث هذه النقطة .

٢ - بناء الوحدة الأفريقية

هذا هو المجال الذي تجد فيه عقيدة الجامعة الأفريقية التعبير عن نفسها فيه . ولا ريب في أن المحاولات لتحقيق الوحدة الأفريقية ، قديمة قدم الرغبة في الاستقلال . وقد اثير موضوع الوحدة الأفريقية في كل مؤتمر سياسي عقد في البلاد الأفريقية الناطقة بالفرنسية أو بالانجليزية جنباً الى جنب مع موضوع الاستقلال الوطني . ولكن بالرغم من أن الاقاليم المستعمرة السابقة كانت مجمعة في اتفاقها على ضرورة الاستقلال، الا أن مشكلة الوحدة كانت تثير دائماً الكثير من المناقشات التي لا يعدو بعضها الطابع الاكاديمي ، بينما ما زال بعضها قائماً حتى الآن . وأرى قبل الشروع في دراسة التجمعات السياسية التي تشكلت أو في طريق التشكيل الآن أن أشير الى الفروق العقائدية التي تفصل بين دعاة الوحدة الأفريقية . وأرى أولاً أن نشير الى الاتجاهين الفكريين اللذين كانا يقفان موقت التعارض في الماضي . وسننتقل بعد ذلك الى الشكل الذي يمثل فيه موضوع الوحدة الأفريقية في هذه الايام .

(أ) الوحدة قبل الاستقلال أم الاستقلال قبل الوحدة ؟

هناك اتجاهان فكريان في هذا الموضوع . فهناك بعض الناس يعتقدون أن على الاقاليم المستعمرة ، أن تعمل قبل تحقيق استقلالها ، على تأليف تجمعات اقليمية على أساس من الحكم الذاتي . وهناك آخرون اعتقدوا أن الاستقلال يجب أن يسبق الوحدة السياسية . وقد أثارت هذه المشكلة في مؤتمر الشعوب الأفريقية الذي عقد في اكر! في ديسمبر عام ١٩٥٨ ، والذي شهدته ممثلون عن البلاد الأفريقية الناطقة بالانجليزية والفرنسية على حد سواء ، مناقشات حامية ولا سيما بين ممثلي الجماعة

الناطق بالفرنسية . وأصرت جمهورية غينيا التي كانت قد انفصلت مؤخرا عن اتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية وعن مجموعة الدول الفرنسية على أن يسبق الاستقلال الوحدة . وراحت وفود دول أخرى وبينها وفد السينغال ، تؤيد وجهة النظر المعاكسة . وقد تقدم كل من الفريقين بحجج قوية ودامغة .

وقد رأى ممثلو جمهورية غينيا ، أن من الخطأ البالغ الاعتماد على الدول الاستعمارية في خلق التجمعات الإقليمية بين البلاد الإفريقية . وقالوا أن من مصلحة الدول الاستعمارية ، العمل بموجب سياسة « فرق تسد » ، وأضافوا أن هذه الدول تؤثر التعامل مع مقاطعات أو دول صغيرة ، يسهل عليها حكمها ، على أن تتعامل مع وحدات كبيرة وقوية ، ترى أن تتحدث إليها على قدم المساواة . وقد ادعوا أن هذه النظرة كانت السبب في اقتراحهم الحاسم في الاستفتاء . ومع ذلك فقد وقع تبدل ملحوظ في موقف غينيا من هذه النقطة . فقبل أن تحقق غينيا استقلالها ، كان سيكوتوري ، من أقوى مؤيدي إقامة لجنة تنفيذية اتحادية لاتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية . وقد اشترك مع مؤلف هذا الكتاب في التوقيع على قرار في هذا الصدد . وقد اتخذ نفس هذا الموقف في مؤتمر باماكو الذي عقد في أغسطس عام ١٩٥٧ ، ولم يغيره إلا بعد أمد طويل .

وكان خصوم هذه الفكرة يرون من الناحية الأخرى ، أن من الصعب خلق تجمعات سياسية مختلفة ، بعد أن يحقق كل إقليم من الأقاليم الإفريقية استقلاله . فهناك ميل لدى كل بلد يحقق استقلاله ، ويصبح دولة مستقلة ، إلى أن يعيش في عزلة عن غيره ، إذ لابد من ظهور القوميات الصغيرة التي توقف الزحف نحو الوحدة .

ولم يعد لهذا النقاش أكثر من مجرد أهمية أكاديمية . فقد كان السير في طريق الاستقلال من القوة بحيث تغلب أخيرا على الوحدة السياسية للوقت الحاضر على الأقل . وتمكنت الأقاليم الإفريقية فرادى من تحقيق استقلالها . وما زالت الأقاليم الأخرى تجاهد في سبيل الحصول عليه . أما مشكلة الوحدة الإفريقية فما زالت مفتقرة إلى الحل ، وما فتئت المشكلة التي تواجهنا ، تحديد طريق تحقيقها . وما زالت هناك أيضا عدة اتجاهات فكرية متباينة في موضوع الشكل الذي يجب أن تتخذه هذه الوحدة .

(ب) الاتحاد أم التعاون بين الأفريقيين

قال السيد دانيال فيلي في مقال نشره عن موضوع السوق الأوروبية المشتركة في عدد خاص من مجلة «الاقتصاد السياسي» ان «الفكرة الأوروبية» كأي شيء منطقي، هي أكثر الأفكار انتشارا. ولو طبقنا هذا القول على الشئون الأفريقية، لقلنا ان فكرة الجامعة الأفريقية هي أيضا أكثر الأفكار انتشارا في أفريقيا. وإذا سلمنا جدلا بهذه الحقيقة، فإننا لا نلبث بعد أن ننتقل من مرحلة الاستماع الى البيانات والنوايا، الى مرحلة اتخاذ الخطوات العملية في طريق الوحدة الأفريقية، أن نواجه مناهج مختلفة كل الاختلاف في طريق التطبيق.

(أ) وقد رأى دعاة الفكرة الاتحادية التعاونية (الفيدرالية) أنه لا يمكن تحقيق أية تجمعات جديدة أصيلة، دون أن تكون هناك قوة فوق القومية، تتمتع بكافة خصائص السيادة، وقادرة على «خلق مصلحة مشتركة» تسمو فوق المصالح الفردية لكل دولة من الدول. وقد سبق لنا أن درسنا المشاكل التنظيمية التي تنطوي عليها الوحدة الأفريقية، ولن نعمل على التوسع فيها هنا، وقد صيغت وجهات النظر المختلفة للدول الأفريقية في التعبيرات التي انطوت عليها دساتيرها. فهناك بعض الدول تنص في دساتيرها على رغبتها في التخلي عن جزء من سيادتها، أو سيادتها كلها في سبيل تحقيق الوحدة، ولكنها في الواقع ليست مستعدة لنقل القول الى حيز التطبيق. ولا ريب في أن المثال الذي سردناه سابقا عن اتحاد غينيا وغانا ومالي، خير نموذج على ما نقول. ومع ذلك فإن الدول التي تتخذ هذا الموقف، ما زالت تعلن استعدادها لاقامة دولة وحدوية، مهما كانت كبيرة، اذا رغبت الدول الأخرى في تحقيق نفس الغاية.

(ب) وترى الدول الأخرى التي تعارض هذا الرأي، ان في الامكان تحقيق الترابط السياسي دون الحاجة الى خلق دولة فوق القومية. وهي ترى على أي حال أن الوقت لم يحن بعد لاقامة مثل هذا الصرح. فهي تريد أن تنهج على سير واقعي، وأن تسير في خطى بطيئة متدرجة وعلى مراحل. فاقامة الدولة فوق القومية، تشير في نظرها، مشاكل لا حد لها ولا حصر. وهي تستشهد بما حدث في اتحاد مالي والجمهورية العربية المتحدة من حركات انفصالية (١). وهي ترى أن نهجها لتحقيق الوحدة

(١) اشارة الى انفصال السينغال عن اتحاد مالي، وانفصال الاقليم السوري في سبتمبر عام ١٩٦١ عن الجمهورية العربية المتحدة. وهنا لا بد من القول، بأنه بالرغم من وجود =

الافريقية يجب أن يسير عبر طريق التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية . وهى تدعو كبديل عن الدولة الاتحادية التى تخلق قانونا واحدا لجميع الدول المنضوية فيها ، الى طرائق ، تتفق فيها جميع الاطراف المعنية على العمل السياسى والاقتصادى عن طريق الاتفاق المتبادل .

وقد اثير هذا الموضوع مؤخرا فى مؤتمر مونروفيا ، حيث جرت المحاولات للعثور على تحديد واضح لمفهوم الوحدة الافريقية . واتفق أعضاء المؤتمر على أن تعبير « الوحدة الافريقية » أصبح من الشمول والاتساع، بحيث ينطوى على الكثير من الوقائع المختلفة ، المتسترة أحيانا وراء مشروعات غير جدية ، يقصد منها أن تكون مبررات للديماغوجية اللامقيدة . ولذا أراد الاعضاء أن يعرفوا ما تعنيه فكرة الوحدة بالضبط عند الحديث عنها . ونص القرار الاول من قرارات المؤتمر على أن «مانعنيه بالوحدة الافريقية لا يتمثل فى الاندماج السياسى للدول الافريقية ، ذات السيادة، وانما الوحدة فى العمل والتطلع من وجهات نظر العمل المشترك فى افريقيا على الصعيدين الاجتماعى والسياسى » . فالوحدة الافريقية بعبارة أخرى ، اشتراك فى الافكار والتطلعات التى يحاول الناس تطبيقها على الصعيد الخارجى بالعمل الموحد . هذا هو معنى الوحدة الافريقية فى رأى دول مؤتمر مونروفيا .

أما وقد انتهينا من عرض هذين الرأيين المتعارضين ، فسنتقل الآن الى محاولة لعرض الطريقة التى تم فيها تجسيدهما عن طريق خلق عدد من الاحلاف التى اطلق عليها اسم « الكتل » أو « المجموعات » .

(ج) الاحلاف السياسية المختلفة :

عندما نتمعن فى الواقع فى دراسة الأمور ، نستطيع أن نرى أن هذه الاحلاف لا تنبثق عن الخلافات العقائدية التى ذكرناها . فلا يمكن القول بأن اتحاد غينيا وغانا ومالى ، يمثل اتحادا تعاونيا (فيدراليا) أقوى من الاتحاد القائم بين مجموعة دول برازافيل . واذا ما بعدنا أيضا بنظرنا الى التجمعات الأكثر شمولاً ، لا يكون فى وسعنا أن نرى أن

= بعض المشاكل التى أشار اليها المؤلف وكانت من أسباب الانفصالين الا أن الواقع ، أن الحركتين الانفصاليتين كانتا ثمرة التآمر بين القوى الرجعية والقوى الاستعمارية على تحقيق الانفصال ، وذلك لان الاستعمار يرى فى الوحدات المتحررة الخطر الاكبر الذى يهدد مصالحه . (المغرب)

مجموعة الدار البيضاء تقترب من الطراز الاتحادي أكثر من مجموعة دول مونروفا . وعلينا أن نقر بأن هذه المجموعات تألفت بتأثير دوافع سياسية أخرى . وتشرح بعض المنازعات الفردية بين أية دولتين مثلا ، وفي كثير من الأحيان الدوافع التي حلت بكل منهما الى الانضمام الى كتلة تختلف عن تلك التي انضمت اليها الدولة الاخرى . وسيكون من العسير على دولتي مالي والسينغال أن تنضما الى نفس المجموعة الدولية ، الى أن تكونا قد حلثا جميع المشاكل التي قامت بينهما اثر انهيار الاتحاد . وينطبق نفس القول على المغرب وموريتانيا ، وعلى غانا وتوجو . يضاف الى هذا أن وجود الحرب الباردة نفسها ، وقيام كتلتين متعاديتين في العالم ، يخلق خطوطا من الحلاف في افريقيا ، بين الدول التي لا تقوم بينها أية منازعات في الواقع . ولعل هذا هو السبب الذي يدعونا الى دراسة الطرق التي تنتهجها الدول الاجنبية للتسلل الى افريقيا ، ودراسة نفوذ هذه الدول في بعض الدول الافريقية الحديثة . لكننا سنبحث أولا في المجموعات المختلفة الماثلة في افريقيا السوداء في هذه الايام .

ولعل العدد االكبير لهذه المجموعات ، سيثير الدهشة . فهناك أولا « مجلس الحلف » ، وهناك أيضا مجموعة برازافيل ، ومجموعة مونروفا ، واتحاد غينيا وغانا ومالي ، ومجموعة الدار البيضاء . وتعتبر بعض هذه المجموعات أولية أو ثانوية ، اذ تؤلف جزءا في احلاف أخرى أوسع نطاقا ، بالرغم من احتفاظها بوجودها المستقل . (١) وهكذا نرى ان « مجلس الحلف » يؤلف جزءا من مجموعة برازافيل التي تؤلف بدورها جزءا من كتلة مونروفا . ويمت اتحاد غينيا وغانا ومالي بدوره الى مجموعة الدار البيضاء وتتميز التجمعات الأولية بشكلها المحدود الذي يستند الى اقليم ذي مصالح محددة ، وهي تتحول فيما بعد الى وحدات أكبر ، تجمع بين دولها الاعضاء ، نفس المصالح أو المناهج المذهبية .

وعلينا ان نبدأ أولا بدراسة التجمعات الاساسية او الأولية قبل الانتقال الى المجموعات الوسطى أو الثانوية ، لنصل في النهاية الى مجموعات الذروة .

(١) تمكنت الجهود التي بذلت بعد ذلك ، والتي تلت ما كتبه المؤلف ، من تحقيق صورة أوسع من صور الوحدة الافريقية ممثلة في مجلس الوحدة الافريقية ، الذي وضع ميثاقه في مؤتمر أديس أبابا قبل أقل من عامين ، والذي اشتركت فيه دول مجموعتي الدار البيضاء ومونروفا . وقد عقد المؤتمر الثالث لهذا المجلس على صعيد القمة في أكرا ، في شهر أكتوبر من عام ١٩٦٥ .

١ - المجموعات الاولى :

هناك مجموعتان أوليتان كبيرتان في افريقيا السوداء ، وهما
مجموعة « مجلس الحلف » واتحاد غينيا وغانا ومالي .

(أ) مجلس الحلف

يضم مجلس الحلف أربع دول في أفريقيا الغربية ، وهي ساحل
العاج والنيجر ، وفولتا العليا وداهومى . وقد تكون هذا المجلس قبل
أن تحقق هذه الدول استقلالها ، كرد على اتحاد مالي ، وفى وقت اشتد
فيه الخلاف بين دعاة الاتحاد التعاوني (الفيدرالى) وخصومه في افريقيا
السوداء . وقد اعتقد أعضاء هذه المجموعة منذ البداية أن الاوضاع لم
تصل بعد الى حد من النضوج . يصلح لخلق دولة اتحادية تعاونية
(فيدرالية) في افريقيا الغربية . وكان ساحل العاج ، يعارض بصورة
خاصة معارضة شديدة في قيام أية دولة فوق القومية . وكانت حكومته
قد نادت بمنتهى الشدة بحل اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية قبل استقلال
هذه الدول . ويبدو أن الاعتبارات الاقتصادية والمالية ، كانت متصلة
الى حد كبير بهذا الموقف الذى اتخذته هذه البلاد في تلك الايام . فلما
كانت تعتبر من أغنى الاقاليم التى ألقت ذلك الاتحاد الفرنسى في افريقيا
الغربية ، فقد احتجت بمنتهى الشدة والعنف على رؤية جزء كبير من
مواردها ، ينتقل الى الخزينة الاتحادية . وعندما تفسخ ذلك الاتحاد ،
راحت تقترح اقامة مجلس الحلف . ويدعى المسئولون عن هذا المجلس ،
انه اجراء قصد منه تأمين الحد الاقصى من التعاون بين الدول الاعضاء فيه ،
مع احترام سيادة بعضها البعض . وهم يتصورون امكان التوفيق بين
التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاربع . واتفقت هذه الدول
على قيام ادارة مشتركة لبعض الخدمات ، بما فيه مصلحتها المشتركة .
وتحول ميناء ابيجان مثلا ، الذى يعتبر في منتهى الاهمية لكل من ساحل
العاج والفولتا العليا ، الى مؤسسة عامة ، يديرها مجلس مشترك ، تتمثل
فيه الدولتان المعنيتان ، وتحولت السكة الحديدية التى تصل هذا الميناء ،
بمدينة اواجادوجو ، الى مؤسسة مشتركة أيضا .

وتتوثق أواصر التضامن بين الدول الاعضاء عن طريق اقامة
« صندوق للتضامن » تشترك فيه هذه الدول كلها ، وتسهم ، كل بحسب
مواردها وامكانياتها .

ولا يجسد هذا المجلس أية تنظيمات فوق القومية ، وان كان رؤساء

الدول المشتركة فيه، يعقدون مؤتمرات دورية لدراسة المشاكل المشتركة، وتوحيد العمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتقرر رغبة في تأكيد المساواة القانونية بين دول الحلف ، أن تكون رئاسة هذه المؤتمرات عن طريق التناوب بينها . ويصبح رئيس احدى الدول الاربع المشتركة فيه ، رئيسا بالنيابة لمجلس الحلف ، لمدة عام واحد . وقرر المجلس أيضا ، أن يكون للدول الاربع تمثيل دبلوماسي مشترك في بعض المراكز الدبلوماسية .

وليس ثمة من شك في أن هذا المجلس ، يمثل طرازا مرنا من التنظيم . فهو يأخذ في عين اعتباره ، وجود واقع معين في أفريقية اليوم ، وهو الواقع القومي . ولكن هناك أيضا ، أوجه ضعف في هذا المجلس . وبالرغم من الضمانات الموجودة في دستور الاتحاد ، فهناك بعض الدول المشتركة فيه تخشى أن تتحول الى دول تابعة لساحل العاج . يضاف الى هذا أن هناك متاعب تواجه تنظيم الاجراءات المالية المشتركة ، ولا سيما في توزيع عائدات الجمارك التي تجبى في ميناء ابيدجان ، الذي تشترك في ملكيته عدة دول . وقد انضم مجلس الحلف بالرغم من احتفاظه بنظامه الخاصة وهيئاته الى مجموعة برازافيل التي سنتحدث عنها فيما بعد . وقد تضطر الدول المشتركة فيه في وقت لاحق قريب الى اتخاذ قرار بصدد استمرار وجوده كمجموعة دولية .

(ب) اتحاد غينيا وغانا ومالي

تم انشاء هذا الاتحاد في الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٨ . وقد أنشئ في البداية بين غينيا وغانا ثم انضمت اليه مالي في عام ١٩٦٠ . وادعت الدولتان المؤسستان للاتحاد في عام ١٩٥٨ انهما ترسيان قواعد «الولايات المتحدة الافريقية» . وقد نص الاعلان الرسمي المشترك الصادر في الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٨ على هذه الحقيقة بمنتهى الوضوح اذ قال :

« سيرا على المنوال الذي اتبعته المستعمرات الامريكية الثلاث عشرة في خلق الولايات المتحدة الامريكية ، وتعاطفا مع الاتجاه الذي يسود شعوب أوروبا وآسيا والشرق الاوسط لتنظيم انفسها بصورة معقولة ، قررنا اختيار علم للاتحاد ، وتشجيع اوثق الصلات بين حكومتينا ، لتأمين الانسجام بين سياسات بلادينا ولاسيما في المجالات الدفاعية ، والخارجية ،

والاقتصادية . وستكون مهمتنا التالية ، صياغة دستور يضمن الاستقرار على الاتحاد الذي اقمناه » .

ولم يظهر حتى الآن الدستور الاتحادي الذي كان من المقدر له أن يخلق بداية الولايات المتحدة الافريقية . ويدعى دعاة اتحاد غينيا وغانا ومالي ، انهم يمثلون رواد الوحدة الافريقية، وانهم يضربون المثل للآخرين . ومع ذلك لم يتم حتى الآن أى بنى اتحادي واضح .

وقد برهنت هذه المجموعة التي اثار الكثير من الاهتمام بها ، على أنها لم تحقق الا القليل من الناحية العملية . ومن الصحيح أن يقال، ان غينيا وغانا ، كانتا قد وضعتا قبل هذا الاتحاد ، وفي مؤتمر سانيجيلي الذي تحدثنا عنه سابقا اسس الولايات المتحدة الافريقية التي اطلقوا عليها اسم « مجتمع الدول المستقلة فى افريقيا » . وكان قد تقرر أن يكون لهذا المجتمع رايته وشعاره . ويصور الفرار الذي اتخذ في المؤتمر ، خلق « مجالس اقتصادية وثقافية وعلمية للبحوث » . واعلن المجتمع عن عزمه على صياغة ميثاق يحقق « الغاية النهائية فى الوحدة » ولكن قرار سانيجيلي ، ظل على أى حال ، حبرا على ورق أيضا .

ويتجسد الفرق بين مجلس الحلف وبين اتحاد غينيا وغانا ومالي فى الاسلوب والنهج أكثر من اختلافهما فى الافكار الرئيسية ، ويتحدث بعض المراقبين السيئى الاطلاع عن « افريقيا الثورية » و « افريقيا الاصلاحية » ليرمزوا بهما الى هذين الاتجاهين . وسنعود الى بحث هذه النقطة ، عندما ندرس تنظيمات الذروة لهذه الاحلاف ممثلة فى مجموعتي الدار البيضاء ومونروfia . ولكن علينا قبل أن نصل الى هاتين المجموعتين أن ندرس المجموعات المتوسطة أو الثانوية .

٢ - المجموعات المتوسطة :

ليس ثمة فى الوقت الحاضر الا تجمع ثانوى أو متوسط واحد ، هو اتحاد افريقيا ومدغشقر ، والمسمى عادة بمجموعة برازافيل . ويضم هذا الاتحاد جميع الدول فى افريقيا السوداء ، التي كانت فى السابق من مستعمرات فرنسا باستثناء غينيا ومالي .

فما كادت هذه الدول تحقق استقلالها ، حتى أحست بالحاجة الى تنظيم جديد لتعايشها وعملها المشترك . وكان انهيار اتحادى افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية الفرنسيين قد عزل هذه الدول الجديدة عن

بعضها عزلة خطيرة ، في وقت تعددت فيها وتزايدت ، مسئولياتها الداخلية والدولية . وقد عقد المؤتمر الاول في ابيدجان في السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٠ ، وتم الاتفاق على أن يعقد رؤساء هذه الدول اجتماعات دورية لدراسة مشاكلها . واتفق أيضا على أن تتبنى هذه الدول مواقف موحدة في قضايا السياسة الخارجية .

ولم يبرز اتحاد افريقيا ومدغشقر بشكله الواضح الى حيز الوجود الا في مؤتمر برازافيل الذي عقد في التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٦٠ . وأدركت الدول المعنية منذ ذلك الحين الحاجة الماسة الى العمل بصورة مرنة وواقعية عن طريق تنظيم تعاون يقوم على المساواة بينها ، واستبعاد فكرة اقامة أى تنظيم فوق انقومي . وقد عنى المؤتمر بوجه خاص بموضوعين أساسيين ...

أولهما ، تنظيم العلاقات بين الدول الافريقية نفسها .

وثانيهما ، العلاقات بين هذه الدول من ناحية والعالم الخارجى من الناحية الأخرى .

وقد بذل مؤتمر برازافيل ، بالنسبة الى الموضوع الأول جهودا فائقة لتحديد ما اسماء بسياسة « التعاون الافريقى » ، فى المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية . وتقرر لبلورة سياسة التعاون هذه ، عقد مؤتمر للخبراء فى داكار ، لدراسة المواضيع ، وتقديم صيغة عملية للتعاون تشمل أية تنظيمات ثابتة قد تقترحها لضرورتها ، الى مؤتمر لل قمة يعقد فى وقت قريب لاحق .

وقد أوضح مؤتمر برازافيل أيضا النقاط التى يتحتم على الخبراء أن يحدوها بحثهم فيها ، وهى كما يلى :

أولا : مشاكل المال والنقد : على ضوء سياسة انمائية لاقتصاد دول افريقيا ومدغشقر .

ثانيا : مشكلة تحديد الاسعار فى الدول الاعضاء ، وتدارس التنظيمات التسويقية ، وتقوية الاتحادات الجمركية الاقليمية وتوسيعها ، وتحسين التنسيق فى مجالات التجارة وتطويرها .

ثالثا : تحقيق الانسجام بين الخطط القومية للتنمية ومشاكل تمويلها ، وخلق معيار افريقى للاستثمار ، ومصرف للتنمية فى افريقيا ومدغشقر .

رابعاً : دراسة المشاكل التي يثيرها انضمام الدول الافريقية الى السوق الاوروبية المشتركة ، والى غيرها من المنظمات الاقتصادية الدولية .

ويظهر تحديد هذه المشاكل الخط الذي تبنته مجموعة برازافيل ، وهو الاهتمام الجدى العميق بالمشاكل العملية التي تواجهها الدول الحديثة العهد بالاستقلال . وهناك عناية فائقة بالواقعية والكفاية والفاعلية ، وبخلق أسلوب جديد يختلف كثيراً عن الاساليب التي كانت متبعة في المؤتمرات الافريقية السابقة . وعادت الدول المشتركة في هذا المؤتمر ، الى التأكيد من جديد على أنه « اذا كان تحقيق هذه الاهداف يتطلب تنظيمات اقليمية » ، فان على هذه التنظيمات أن تحترم « الشخصية السياسية » لهذه الدولة التي يتحتم عليها أن تتصرف « بمطلق الحرية » وتقدير المسئولية » .

ووضعت دول مؤتمر برازافيل أيضاً المبدأ الذي تقوم عليه سياساتها الخارجية ، والذي ينص على « توجيهها لنشيدان السلام » ، وعلى أن « تتوحد سياساتها في العمل من أجل تحقيق هذا الهدف » . وقررت هذه الدول بالنسبة الى المنازعات الدولية أن « يكون الخط الذي تسير عليه عدم التحيز الى أى فريق ، بل التوسط بين الفرقاء المتنازعين » ، وألا تقترح أى حل وسط ، بل تدعو الفرقاء الى الحوار الذي يعتبر السبيل الوحيد للوصول الى حل ، يمثل خطوة ايجابية تقدمية في تحقيق السلام والتعاون الدولي » .

وقد تم بناء مجموعة برازافيل ومنظماتها المختلفة بصورة متدرجة في عدد من المؤتمرات الدورية التي تم فيها وضع نماذج محددة من التعاون ، وخلق المنظمات الصالحة وفقاً لمتطلبات الظروف والامور .

واقر مؤتمر ياؤوندى الذى عقد بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من مارس عام ١٩٦١ ، القرارات التي اتخذها مؤتمر داکار للخبراء فى الثلاثين من يناير من العام نفسه ، وتم خلق المنظمة الافريقية للتعاون الاقتصادى التي تهدف الى اعداد الحلول للمشاكل التي يثيرها التعاون بين دول افريقيا ومدغشقر واقتراحها .

وأكد السيد اهيديو ، رئيس جمهورية الكمرون فى هذا المؤتمر من جديد ، الحاجة الى السير بتؤدة ، واتخاذ الخطوات العملية ، وراح يقول فى الخطاب الافتتاحى الذى القاه : . . .

((وسرعان ما اتضح لنا أن البنىانات الاقتصادية المتسارعة ، بالرغم من النفقات العاطفية والحماسية التي رافقت انشاءها ، ليست الا قوقعات خالية ، لا تلبث أن تفرق في الفوضى اذا لم تستند الى واقع أصيل والى أسس تصفى عليها الاستقرار والقوة . ولعل هذا هو السبب الذى حدا بنا الى الشروع من البداية ، وقبل التحول الى الاهداف البعيدة المدى التى ستتبلور مع تقدم تنظيماتنا التقنية)) .

ولا ريب فى أن الرئيس اهيدجو ، كان يشير الى اتحاد غينيا وغانا ومالى . ومضى فى وقت لاحق ، وأثناء المناقشات يوضح بصراحة الموقف بين المنظمين فى التوجيه والمواقف وأساليب التطبيق ويقول

((وقد حاولنا تهدئة الوضع ، بينما كانوا هم يلتهبون حماسة وحقدًا ومرارة . ونحن من ناحيتنا نعتقد أن الاستعمار بشكله التقليدى قد قضى ومضى ، وأن كنا سنظل دائما على حذر من عودته الى الظهور فى صورة جديدة . ونحن لا نتطلع الى الماضى متمسكين بأحقادنا ومرارتنا . . اذ أن هدفنا هو أن نتقدم بعزم وتصميم من واقعنا الراهن لنحقق انجازات الفد متحررين من كل حقد ، وسخط ، وعواطف حماسية)) .

وقد شرع اتحاد افريقيا ومدغشقر ، اخلاصا منه لهذه النظرة فى دراسة المشاكل المحددة ، وخلق المنظمة التى تضمن التعاون الاوثق . وتم فى المؤتمر التالى الذى عقد فى تاناناريف انشاء مؤسسة للدفاع المشترك ، تقييم مقرها الرئيسى فى اواجادوجو ، كما تقرر أن تكون الأمانة العامة للاتحاد فى كوتونو .

ويمكن عن طريق التلخيص أن نقول ان مجموعة برازافيل ، تضم فى الوقت الحاضر عددا من المنظمات للتعاون التقنى والفنى ، وجهازا سياسيا واحدا ، وهو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ويجتمع هذا المؤتمر بصورة دورية .

ويشغل رؤساء هذه الدول منصب رئاسة المجموعة بالتناوب على النحو المتبع فى مجلس الحلف . وتعتبر هذه المجموعة على المسرح السياسى الافريقى مجموعة متوسطة ، اذ انها اكبر من مجلس الحلف الذى تضمه فى عضويتها ، بحسب ان اعضاءه جميعا اعضاء فى مجموعة برازافيل .

وكما ينور موضوع ما اذا كان من الضروري ذوبان مجلس الحلف في اتحاد افريقيا ومدغشقر ، يثور موضوع آخر وهو ذوبان هذا الاتحاد في مجموعة أكبر هي في طريق التكوين وهي مجموعة مونروفييا .

٣ - مجموعات القمة :

يتضح مما قلناه ان الحركة باتجاه الوحدة الافريقية تبدو في شكل سلسلة من الدوائر المتحدة في مركزها ، بحيث تكون المجموعات الكبرى ضامة للمجموعات الاصغر منها . فهناك مجموعة مونروفييا من الناحية الاولى وهي تضم مجلس الحلف ، واتحاد افريقيا ومدغشقر . أما من الناحية الثانية ، فهناك مجموعة الدار البيضاء التي تضم اتحاد غينيا وغانا ومالي . وهاتان المجموعتان تمثلان مجموعات القمة ، التي يجدر بنا ان نتولى درسها الآن .

(١) مجموعة مونروفييا :

تضم مجموعة مونروفييا عشرين دولة افريقية . وقد عقد المؤتمر الأول في الثاني عشر من مايو عام ١٩٦١ . وكان الهدف من المؤتمر في البداية ، دراسة دستور الكونجو ، ولكنه سرعان ما مضى الى ابعد من الاهداف المحددة له ، وقررت الدول الاعضاء فيه ائتيال الفرصة التي سنحت بعقد هذا الاجتماع العام والهام ، لدراسة كافة مشاكلها المشتركة ، اذ كانت هذه هي المرة الاولى التي تعقد فيها عشرون دولة افريقية اجتماعا في قارتها . ومن الجدير بنا ان نلاحظ ان جميع الدول الافريقية المستقلة قد دعيت الى هذا المؤتمر . وقد انسحبت بعض الدول كغينيا ومالي منه في اللحظة الأخيرة ، بعد ان كانتا قد قررتا الاشتراك فيه ، وذلك لارتباطهما بكتلة الدار البيضاء . وقد عرضت على المؤتمر ثلاث مشاكل رئيسية وهي : -

اولا - دراسة الوسائل التي تخلق تفاهما افضل وتعاوننا أوثق في طريق الوحدة .

ثانيا - الاخطار التي تهدد السلام والاستقرار في افريقيا والعالم .

ثالثا - مشاكل تصفية الاستعمار .

وكنا قد تحدثنا عند تحليل الفروق بين مؤيدي الحركة الاتحادية (الفيدرالية) ، وبين مؤيدي التعاون مع الاحتفاظ بسيادة كل دولة من

الدول ، عن المظاهر الرئيسية للموقف الذى اتخذته كتلة مونروفا من الوحدة الافريقية وتجسيده فى النظرة اليها على انها تماثل فى التطلعات ، واشتراك فى المثل والاهداف ، اكثر منها تنظيما قومى . ولكن أعضاء مؤتمر مونروفا قرروا رغبة منهم فى جعل التعاون اكثر فاعلية واقوى اثرا ، تعيين لجنة من الخبراء لدراسة التفاصيل العملية للتعاون ، اسوة بما فعله أعضاء مؤتمر برازافيل فى الماضى . وسنرى فى مكان لاحق ما قرره هذه الدول فى هذا الموضوع ، عندما عادت الى الاجتماع فى لاجوس . ولكن مبادئ التعاون اقرت فى مونروفا ولا سيما فى الميدان السياسى . وكان لابد لضمان النجاح لمبدأ التعاون بين الدول الافريقية ، ان تقوم العلاقات بينها ، كما سلف وبيننا على أساس من احترام سيادة كل منها ، ومن المساواة وعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى . وعلينا ان نلاحظ هنا ان دول مؤتمر مونروفا اكدت بصورة جازمة « ضرورة تجنب العمليات الهدامة ، التى تستخدمها دولة افريقية ضد دولة أخرى مجاورة لها ، لخلق المتاعب الداخلية لها ، وذلك عن طريق الترحيب فى اراضيها بالفئات الانفصالية ، وتشجيعها مباشرة أو لامباشرة ، وتشجيع الأفراد على الاعمال انهدامة فى الدولة الأخرى » .

واقر مؤتمر مونروفا ايضا « مبدأ خلق منظمة استشارية لافريقيا ومدغشقر ، تكون مهمتها تطبيق المبادئ التى اقرتها الدول المشتركة فى المؤتمر » .

وتناول المؤتمر موضوع الاخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى افريقيا ، فأكد خطورة تدخل الدول الكبرى فى شئون افريقيا . واستنكر المؤتمر « تلك الدول غير الافريقية التى تساعد العمليات الهدامة فى افريقيا وتشجعها » واكد المؤتمر بوجه خاص اخطار الحرب الباردة التى اعتبرها سببا فى كل نشاط هدام .

وأشار المؤتمر اخيرا الى موضوع تصفية الاستعمار ، فأعاد ما سبق تأكيده فى هذا الموضوع . ولكنه رأى انه اذا ارادت الدول الاعضاء ان تمتنع عن أى تدخل فى شئون غيرها ، فان هذا المبدأ يجب أن ينطبق فقط على « الدول التى أصبحت مستقلة وذات سيادة ليس الا » . واحتفظ المؤتمر بالتالى بحقهم فى تقديم المعونة المادية والمعنوية للمناطق التى ما زالت خاضعة لغير الاستعمار ، للاسراع فى اوصولها الى مرحلة الاستقلال .

وتم فى هذا الاجتماع اعداد دستور مجموعة مونروفا بشكل نهائى

ولكن تقرر على أى حال ، عقد مؤتمرات أخرى فى أوقات لاحقة لتقرير الاجراءات المحدودة اللازمة لبعث الحيوية فى هذه المجموعة . وكان هذا هو الدافع الى اجتماع لاجوس الذى عقد فى الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٦٢ .

واتخذت قرارات عدة فى هذا الاجتماع لضمان التعاون فى القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية وفى قضايا النقل والمواصلات السلكية .

واقترح الوفد الليبرى الى المؤتمر مسودة مشروع ميثاق فى الميدان السياسى لاقامة منظمة للدول الافريقية . وقد قبل هذا المشروع من ناحية المبدأ وتقررت احواله الى مؤتمر لوزراء الخارجية لدراسته دراسة تفصيلية عميقة ، قبل اقراره نهائيا فى الاجتماع انقادى للقمّة الذى عقد فى أديس أبابا . وينص الميثاق على عقد مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات مرة كل عامين ، واقامة امانة عامة لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد يكون من المبتسر الخوض فى تفاصيل هذه المنظمة التى ما زالت فى حيز الاعداد (١) ولكن فى وسعنا ان نرى فيها الخطوط العريضة لمنظمة اقليمية واسعة تشبه الى حد كبير منظمة الدول الامريكية .

وكان من القرارات السياسية البارزة التى اتخذها هذا المؤتمر ، ان الدول الافريقية عاجلت لأول مرة مشكلة علاقاتها بالدول الاسيوية . فقد أكد أعضاء المؤتمر بوضوح . ان للقارة الافريقية مشاكلها الخاصة المحددة ، وانه بالرغم من وجود طراز من التضامن بين دول «العالم الثالث» فان على الناس الا ينسوا تضامنا آخر أكثر حيوية وفعالية ، وهو التضامن الافريقى . وهكذا تم بحث مشكلة الكتلة . الافريقية - الاسيوية فى الأمم المتحدة . وخرج المؤتمر بضرورة قيام كتلة افريقية مستقلة . وقال القرار الذى اتخذته المؤتمر باجماع عشرين دولة ، ان على «الدول الافريقية ان تؤلف مجموعة مستقلة ومحدودة المعالم» . وكانت الأمم المتحدة قد شهدت بالفعل مولد كتلة افريقية ولكنها كانت تفتقر الى الحيوية ، بالاضافة الى كسوفها أمام الكتلة الافريقية - الاسيوية . وهكذا سجل المؤتمر تحولا جديدا ، قد يكون من العسير التكهّن بنتائجه المقبلة بصورة شاملة .

(١) انتهت فى مؤتمر أديس أبابا فى عام ١٩٦٣ المراحل الاعدادية لهذه المنظمة التى قامت، ولها امانتها العامة ، وانضمت اليها دول كتلتى الدار البيضاء ومونروfia . وقد عقد مؤتمرها الأخير فى شهر أكتوبر عام ١٩٦٥ فى مدينة أكرا .

ترى هل أخذت روح مؤتمر باندونج النضالية تسبير في طريق الضعف ؟ من الصحيح ان يقال ، انه عند ما عقد مؤتمر باندونج ، لم تكن هناك الا قلة من الدول الافريقية المستقلة . وكان النضال ضد الاستعمار شعارا يجتمع عليه الافريقيون والاسيويون معا . أما الآن ، فقد حققت عملية تصفية الاستعمار ، نتائج عدة وضخمة . وباتت الدول الافريقية الحديثة ، تعي مصالحها الخاصة ، وتضع موضوع التضامن الافريقي ، فوق جميع الولاءات الاخرى . ويجب ان يقال ايضا ان هناك كثيرين من الافريقيين يشكون من ان اخوانهم الاسيويين ، يعتبرونهم في المنزلة الثانية نظرا لانهم ، أى الاسيويين سبقوهم في الظهور على مسرح السياسات الدولية بعدة سنوات . وأخيرا فعلينا ألا نخفى التخوف الذي يحس به بعض الافريقيين من القارة الاسيوية المكتظة بالسكان ، والتي لا بد ان تتجه أفكارها الى التوسع ، ومن استمرار نفوذ الصين التي يرأسها ماوتسى تونج ، فيها .

ومهما كانت النتيجة ، فان المشكلة قامت ولا تزال قائمة حتى اليوم وقد توفر فرصة اخرى للخلاف بين مجموعتي الدار البيضاء ومونروfia ، وهو ما سيكشف عنه المستقبل .

اذن هذا هو حلف القمة الأول للدول الافريقية المتمثل في مجموعة مونروfia . وعلينا على أى حال ان نبدي بعض الملاحظات بصدده . .

أولا - علينا ان نبين أولا ان مجموعة مونروfia تضم الدول الناطقة بالفرنسية والناطق بالانجليزية معا . وهذا تطور جديد وفي منتهى الأهمية فقد كانت المجموعتان الاوليان اللتان تولينا درسهما وهما مجلس الحلف ومجموعة برازافيل ، لا تضمان الا الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . ولكن سرعان ما اتضح ان رابطة اللغة المشتركة ، بالرغم من اهميتها ، لا تعتبر في حد ذاتها كافية لاقامة قاعدة للتجمع السياسى . فالمشاكل التي تواجه الدول الافريقية ولا سيما الواقعة منها الى جنوب الصحراء الكبرى ، تتجاوز في مداها حدود المجموعة الناطقة بالفرنسية او المجموعة الناطقة بالانجليزية . فالمشاكل الاقتصادية كالتخطيط والتجارة والنقل والمواصلات السلكية ، والقضايا الاجتماعية والسياسية، كلها تقوم على صعيد اقليمى ، يضم الدول الناطقة بالفرنسية والانجليزية معا . ويكفى أن نلقى نظرة واحدة على خريطة افريقيا لتبين ان الدول الناطقة بالفرنسية ليست متجاورة كلها ، اذ تفصل بينها الدول الناطقة بالانجليزية . فليبريا وسيراليون مثلا تقعان بين السينغال وساحل العاج .

واتحاد نيجيريا القوى والضمخ ، يفصل بين داهومي والكمرون . وتضم أرض السينغال نفسها جيبا هو جامبيا البريطانية الذي يكاد يشطرها . وهناك حاجة ماسة الى توثيق الاواصر بين الدول الناطقة بالانجليزية والدول الناطقة بالفرنسية . ولعل هذا هو الدافع الذي دفع الدول الناطقة بالفرنسية ، بالرغم من نجاحها في تحقيق مجموعة مستقلة ، الى الشعور بالحاجة الى دمج هذه المجموعة في مجموعة اكبر منها ، هي مجموعة مونروفييا في الواقع . وهنا تثور كما سبق لنا وبيننا مشكلة ما اذا كانت الضرورة تقضى بإلغاء جميع المجموعات المتوسطة ، والابقاء على مجموعة مونروفييا وحدها . وقد ناقش رؤساء الدول الناطقة بالفرنسية هذه المشكلة في مؤتمر بانجوى الذى عقده في مارس عام ١٩٦٢ . وقبله عنى التقرير الذى أعدته اللجنة الخاصة التى أقيمت لدراسة هذه المشكلة ، « بتجنب كل سوء تفاهم فى هذا الموضوع ، وايضاح كافة الالتزامات وجميع الاعباء الجديدة التى يفرضها خلق كتلة مونروفييا على مجموعة برازافيل » . ولفتت اللجنة نظر المؤتمر الى الازدواجية التى قد تنشأ على جميع المستويات بين المنظمات ذات الاهداف المتماثلة . ولم يصل مؤتمر بانجوى الى حل نهائى لهذه المشكلة . وكل ما فعله أنه أعلن « انه فى حالة قيام مثل هذه المخاطرة ، فعلى الجميع عدم الافراط فى التهويل بها » ، وان من الضرورى « ادراك أهمية مثل هذه الحركة العالمية فى طريق الوحدة الافريقية ، بشكل يكفى لفهام الجميع ، بأنها وقد شرعت فى التحرك ، فقد باتت لها قوة دافعة يجب على جميع الدول تكييف نفسها معها » . ولهذا تركزت الجهود الاولى ، على تحديد المواقف المعينة لمجموعة برازافيل التى وصفت بأنها « منظمة اقليمية » ومجموعة مونروفييا التى وصفت بأنها « منظمة قارية » تهدف الى ضم افريقيا كلها اليها . وهكذا نجد ولادة النظرة القارية فى جنين الوحدة الافريقية الجامعة موحية بتشكيل مجموعات اضيق حدودا ، طالما ان الوحدة الكبرى ليست هدفا عمليا فوريا . ورأى المؤتمر انه بالرغم من الحاجة الى الاحتفاظ بمجموعة برازافيل ، فى الوقت الحاضر على الاقل ، فان من الضرورى اجراء « بعض التعديلات فى نظمها واعمالها » وسيحل الزمن مشكلة الجماعات المتداخلة التى تتطلع الى اهداف متماثلة على مختلف المستويات . ومن الواضح ان هناك حافزا يدفع افريقيى الدول الناطقة بالفرنسية الى الانتماء الى كتلة خاصة بهم ، وحافزا آخر يدفعهم بنفس القوة الى تخطي هذه المجموعة بقصد التعاون مع جيرانهم من افريقيى الدول الناطقة بالانجليزية . هذه هى طبيعة السياسات الافريقية المعاصرة . انه

واقع معقد ، يضم عددا من الصور الظاهرة التناقض ، بحيث يصعب على المرء تفهمها كلها . وتقول إحدى وجهات النظر ، ان هذه الحاجة أو تلك قد تبدو أكثر انجاسا من غيرها . ولكن يجب على أى حال ، عدم تجاهل الصعوبات الكامنة فى إقامة مجموعة تضم عددا من الدول التى تتحدث بلغات مختلفة . ولكن كان هذا هو المطمح المشروع الذى تطلعت اليه الدول التى اجتمعت فى مونروفييا .

وهناك ملاحظة أخرى ترد على الذهن فورا . فمجموعة مونروفييا تضم دولا تقوم الى الجنوب والشمال من انصحراء ، اذ اشتركت كل من تونس وليبيا والسودان فى مؤتمر مونروفييا . وهناك مصدر آخر من مصادر المتاعب ، وهو ان دولا تقع فى اقصى الغرب من انقارة كالسينغال، ودولا أخرى تقع فى اقصى الشرق منها كالجبشة والصومال ، تنتمى الى عضوية المجموعة . أما اعنف المتاعب فتصدر بصورة خاصة عن الدول الواقعة فى الشمال . فمن الطبيعى ان هذه الدول تتجزأ بين ولائها الصادق لافريقيا ، وولائها الذى لا يقل صدقا للتضامن العربى (١) ولكن قد لا يكون من السهل دائما التوفيق بين مطالب هذين الولائين . ومن الواجب الموازنة بين الالتزامات التى تتحملها هذه الدول بموجب عضويتها فى الجامعة العربية وبين الالتزامات الناشئة عن وجودها فى القارة الافريقية وعن تضامنها الذى يتحتم عليها الحفاظ عليه مع الدول الافريقية الأخرى . ولم تحظ هذه المشكلة حتى الآن بدراسة جدية كافية ، ولكن ظهور المجموعة الافريقية واستمرارها فى النمو يتطلبان معالجتها وايجاد وسيلة للتعايش بين افريقيا السوداء وافريقيا البيضاء . وقد تساءل البعض عما اذا لم يكن من الافضل إقامة منظمة اقليمية تنحصر فى الدول الواقعة الى الجنوب من الصحراء على ان تتعاون مع منظمة افريقية واقليمية أخرى تضم دول الشمال الافريقى ، دون الحاجة الى إقامة منظمة مشتركة واحدة تضم الدول الافريقية كلها . لكن هذا التساؤل ، يثير مشكلة لم تحل بعد ، ويعتمد حلها على الظروف وعلى بعض العوامل التى لا يعرف الكثير عنها حتى الآن . فمن الواجب أولا ، مثلا ايجاد حل صحيح لمشكلة التعايش بين كتلتى مونروفييا والدار البيضاء (٢) وسننتقل الآن للبحث فى هذه الكتلة الثانية .

(١) ليست القضية مجرد تضامن بين الدول العربية ، كما يحاول المؤلف أن يقول ، وانما هناك هدف قومى شامل وهو الوحدة التى يجسد مبدأ القومية العربية . فالشعب العربى كله ، وفى جميع أجزاء وطنه الكبير يشترك فى قومية واحدة تنشده الوحدة لا مجرد التضامن .

(٢) حلت مشكلة التعايش هذه عن طريق ميثاق الوحدة الافريقية الذى أقره مؤتمر أديس أبابا . (المغرب)

(ب) مجموعة الدار البيضاء :

قد يكون من التناقض عند البحث في السياسات الخارجية لدول افريقيا السوداء ، ان نتحدث عن مجموعة الدار البيضاء ، ومع ذلك فنحن ملزمون بهذا الحديث ، لأن دولا ثلاثا من دول افريقيا السوداء تشترك في عضوية هذه المجموعة ، وهى التى تؤلف اتحاد غانا وغينيا ومالى .

ويبدو ان تشكيل مجموعة الدار البيضاء ، قد نشأ عن ظهور مجموعتين من الظروف :

المجموعة الاولى ، هى ان هذه الدول الثلاث التى ذكرناها قبل قليل ، قد احست بنقصها العددي مقابل الاثنى عشرة دولة التى تؤلف مجموعة برازافيل ، ولما كانت هذه الدول قد عجزت بسبب بعض الخلافات المهيمنة عن الارتباط بدول برازافيل اذ ان مالى والسينغال أصبحتا متنازعتين مثلا منذ انهيار الاتحاد الذى كانتا تشتركان فى عضويته . فان افكارها اتجهت نحو الشمال بحثا عن احلاف جديدة الى الشمال من الصحراء .

أما المجموعة الثانية فهى أن المغرب التى لاتعترف بسيادة موريتانيا على أراضيها ، وهذه تمثل عضوا فى مجموعة برازافيل وتنال تأييد دولها ، راحت تتجه الى اتحاد غينيا وغانا ومالى ، ناشدة تأييده . يضاف الى هذا ان المكانة التى كان الرئيس بورقيبة يتمتع بها لدى كثير من قادة الدول الافريقية السوداء ، اثارت حسد المغرب . ومن هنا كان لابد لهذا البلد الافريقى الشمالى ان يحاول بدوره زيادة نفوذه فى افريقيا الى الجنوب من الصحراء .

يضاف الى هذا ان الرئيس عبد الناصر ، كان قد تبين الخطر الذى يهدد الوطن العربى من جراء ما حققته اسرائيل من تقدم ملحوظ فى علاقاتها مع دول افريقيا السوداء . وكانت اسرائيل ببراعتها الدبلوماسية ، وبالاتفاقات التى عقدها للتعاون والمعونة الفنية ، وبنجاحها فى سياساتها الافريقية قد أصبحت شريكة مهمة لكثير من الدول الافريقية الحديثة العهد بالاستقلال فى افريقيا ، ولم يكن فى وسع الرئيس عبد الناصر ،

بطل القومية العربية ، ان يقف موقف اللامبالاة من هذا الوضع (١) .
واخيرا كان الرئيس نكروما ، الذى لم تكن سياساته فى الكونجو
متفقة مع عمل الأمم المتحدة فيها . يتطلع الى الاحلاف ليحبط عن طريقها
عمل المنظمة الدولية فى هذه البلاد (٢) .

كانت هذه هى مجموعة الظروف التى ادت الى عقد مؤتمر الدار
البيضاء . ولعل هذه الاسباب التى دعت الى عقده ، كانت عين الدوافع
التي حملت كثيرا من الدول الافريقية التى تلقت دعوة ملك المغرب
لحضوره ، على رفض الدعوة ، وآثرت ليبيريا ونيجيريا وتوجو والصومال
وتونس والسودان والحبشة الامتناع عن الحضور . يضاف الى هذا -
وهذه نقطة هامة - ان بعض الدول غير الافريقية قد دعيت الى الحضور
ايضا وهى الدول الآسيوية ، التى رفض معظمها كالأهند واندونيسيا ،
بكثير من اللباقة الدبلوماسية الاسهام فى هذا المؤتمر . وهكذا اقتصر
الحضور فى النهاية على ثمانى دول .

وعلىنا أن نبين ثلاث نقاط مهمة عن هذا المؤتمر :

اولى هذه النقاط ان طابع العداء العنيف للاستعمار قد طبع
المؤتمر . فقد اراد قاداته ان يقفوا الى اليسار من المجموعات الافريقية ،
الآخري وان يظهروا بمظهر ممثلى الاتجاه الجديد المعروف بالاتجاه الثورى
فى افريقيا .

أما النقطة الثانية فهى ان القرارات التى تم الوصول اليها كانت
نتيجة تنازلات متبادلة ، اذ حاول كل قائد ان يحصل من المؤتمر على
اعتراف بوجهة نظره الخاصة فى المشاكل التى يواجهها .

(١) تناسى المؤلف هنا أن يشير الى أن هذه الاتفاقات السخية التى تعقدها اسرائيل مع
دول افريقيا الحديثة ، ليست الا ثمرة النفوذ الاستعماري الجديد ، الذى يتدق الاموال
على اسرائيل ، وهى ركيزته وقاعدته ، لتتمكن من عقد مثل هذه الاتفاقات التى يأمل
الاستعمار الجديد عن طريقها فى التسلل الى الدول الافريقية . وهذه حقيقة أدركها
مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد فى عام ١٩٦٤ فى القاهرة ، واعتبر اسرائيل قاعدة
استعمارية .

(٢) ليست القضية هنا الا تعبيراً عن اتجاه الدول الافريقية المتحررة فى معالجة مشكلة
الكونجو لاجباط المؤامرات الاستعمارية فيه ، وهى المؤامرات التى اتخذت من عمل الأمم
المتحدة ستارا لها .

(المغرب)

وأما النقطة الثالثة المهمة والاخيرة . فهي ان مؤتمر الدار البيضاء ركز بحوثه ايضا على موضوع الوحدة الافريقية .

ويزودنا الميثاق الذي أقر في نهاية المؤتمر ، ببعض المعلومات المتعلقة بالنقطة الأولى اذ قال ... » ونحن نعلن عن رغبتنا في تحرير الاراضى الافريقية التى مازالت تروّح تحت السيطرة الاجنبية ، وعن عزمنا على تقديم العون والمساعدة اليها ، وعلى تصفية الاستعمارين القديم والجديد بجميع صورهما ، ومقاومة اقامة قواعد عسكرية اجنبية على الارض الافريقية تعرض حرية قارتنا للخطر وتحرير هذه القارة من كل تدخل سياسى وضغط اقتصادى » .

وتميز خطاب ملك المغرب بعنفه في حملته على الاستعمار وعلى الدول الغربية بوجه خاص ، وتقول نشرة صدرت في القاهرة عن المؤتمر ...

« واتهم جلالته الدول الغربية بالجوء الى اساليب جديدة للابقاء على سيطرتها على افريقيا ، وعلى مواقعها السوقية (الاستراتيجية) في الكونجو ، وانتقد بعنف وشدة المحاولات التى تقوم بها الدول الاستعمارية ، لاختضاع افريقيا لشكل جديد من اشكال الامبريالية يهدف الى الانتقاص من حرية الدول التى حققت استقلالها مؤخرا ، وارغامها على العيش في ظل عهود تمنع عنها الحرية وتربتها » .

واعلن الرئيس نكروما في خطابه الختامى قائلا . . « علينا ان نعبىء جهودنا لنخلص اراضينا من المستعمرين » . وأكد وزير خارجية ليبيا « ضرورة العمل من أجل الاستقلال ، والقضاء على كل اثر من آثار الاستعمار » .

وفي وسع المرء ان يواصل سرد البيانات الداوية التى القيت في هذا المهرجان المناهض للاستعمار . ولعل من المهم ان نلاحظ هنا ان دول مؤتمر الدار البيضاء ارادت التعويض على قلة عددها ، بالتطرف في مواقفها وذلك عن طريق خلق خط فكري فاصل بين ما يسمى « بافريقيا المعتدلة او الاصلاحية » وبين ما يسمى « بافريقيا الثورية التقدمية » .

ولكن أية نظرة مخصصة ، تظهر ان الفروق المهمة بين مجموعة مونروfia ومجموعة الدار البيضاء لا تمثل في ميدان مناهضة الاستعمار . وبالرغم من اختلاف التعبير عن هذا الموقف في كل من المجموعتين ، فانه يكاد يتماثل في القوة والاصالة وقد لا تصور العبارات العنيفة الحقيقة

دائما فنحن لا نعرف ان ثمة مشكلة تتعلق بتصفية الاستعمار ، لم يكن الاتفاق كاملا بصدد هذا . وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد ، ولكن علينا أولا ان نستعرض المشاكل المتعددة التي أثرت في مؤتمر الدار البيضاء ، والتي كانت في مقدمتها مشاكل الجزائر وموريتانيا وفلسطين والكونجو .

أما بالنسبة الى قضية الجزائر ، فعلينا ان نبين أولا ان فرحات عباس ، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك ، قد شهد المؤتمر بنفسه . وكان مجرد اشتراكه يعنى بصورة طبيعية ان جميع الدول الاعضاء في المؤتمر ، قد اعترفت بهذه الحكومة . وقد أعلن المؤتمر تأييده لاستقلال الجزائر ، ورفضه لتقسيمها . ودعا المؤتمر من الناحية الأخرى ، جميع الحكومات التي لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة الى الاعتراف بها . وبالرغم مما في هذه البيانات من جزم وتأكيد ، الا انها لم تبين السبل المؤدية الى تحقيق التسوية الايجابية لمشكلة الجزائر . وعلينا ان نذكر هذه النقطة بالذات اذ اننا سنعود اليها في وقت لاحق ، عندما نعقد مقارنة بين مجموعتي مونروfia والدار البيضاء (١) .

أما بالنسبة الى مشكلتي موريتانيا وفلسطين ، فقد كانت هناك بعض التناقضات بين مواقف الدول الاعضاء فيهما وبين مواقف بعضها السابقة في مناسبات أخرى . وقد أعلن القرار المتعلق بموريتانيا . . .

« قامت فرنسا بفصل المغرب عن جزئه الجنوبي في موريتانيا لارساء أسس سيطرتها على الصحراء ، واستغلال ثرواتها ، وتأمين منفذ لها على المحيط الاطلسي ، وخلق « دولة مصطنعة » اسمتها موريتانيا خلافا لرغبات أهلها وتحديا للعهود القاطعة التي كانت فرنسا قد أخذتها على نفسها مما يؤلف خرقا للمعاهدات والاتفاقات الدولية . وليست اقامة موريتانيا كدولة ، الا الوسيلة التي تريد

(١) طبعا يتناول هذا الحديث مشكلة الجزائر قبل أن تحقق استقلالها . وما يجدر ذكره ، ان المؤلف وهو وزير خارجية دولة من دول كتلة برازافيل ، كان يؤيد كما يبدو ، حلا وسطا لمشكلة الجزائر يقوم على أساس التفاهم مع فرنسا ضمن اطار التفاهم القائم بين الاخيرة ، وبين دول كتلة برازافيل . لكن الحل الايجابي تحقق بفضل ثورة الجزائر ، واضطرار فرنسا الى الاعتراف باستقلالها الكامل غير المنقوص .

فرنسا استخدامها لتطويق البلاد الافريقية ، ولتأمين القواعد المؤيدة لها ، وزيادة عدد الدول التابعة لها » .

ولو شئنا التعميم فى بحث هذه المشكلة ، لقلنا ان المؤتمر اعتبر « زيادة عدد الدول المصطنعة فى افريقيا ، خطرا دائما يهدد أمن القارة ، واسنادا للقوى الاستعمارية وتعزيزا لموقفها » .

وليس ثمة من شك فى ان الدول الأعضاء فى المؤتمر من دول افريقيا السوداء ، سارت فى هذه المشكلة على خطى المغرب ، بل وعلى خطى الجامعة العربية ، التى اشتركت كلها باستثناء تونس فى تأييد المغرب فى موقفها . وكان مندوب غانا فى الأمم المتحدة ، قد أيد قبل مؤتمر الدار البيضاء استقلال موريتانيا وقبولها عضوا فى المنظمة الدولية . يضاف الى هذا ، ان علينا ان نلاحظ بأن غانا عادت بعد مؤتمر الدار البيضاء الى موقفها السابق واعترفت بموريتانيا . وقام رئيس موريتانيا قبل وقت قصير ، بزيارة غانا حيث استقبله رئيسها . أما فى وقت انعقاد المؤتمر ، فقد كان من المهم تجنب كل مظهر من مظاهر الخلاف بين الدول المشتركة فيه ، ولعل هذا يفسر اتخاذ قرار ، لم تكن الدول الواقعة الى الجنوب من الصحراء ، راضية عنه كل الرضى أو موافقة عليه ، وهو ما أثبتته الأحداث اللاحقة .

ولعل من أهم الأمور التى يجب ان تلاحظ ، هو ذلك التعميم الذى تضمنه النص المتعلق بموريتانيا ، والذى يقول ان زيادة عدد الدول المصطنعة ، يؤلف تهديدا مستمرا للقارة الافريقية . فالموقف المناهض للاستعمار الذى اتخذته المؤتمر ، يتعارض مع هذا التأكيد . ترى متى تصبح الدولة التى تتحقق لها السيادة دولة مصطنعة ؟ أو لا يخشى ان تؤدي هذه الفكرة الى اعاقا عملية تصفية الاستعمار ، هذا اذا أرادت بعض الدول الاستعمارية الافادة منها واستغلالها ؟ وقد لا أرى حاجة ، للحاف فى بحث هذه القضية ، اذ أن فى وسع كل انسان أن يرى الاخطار والصراعات المحتملة التى يمكن أن يؤدي اليها مثل هذا القول . وقد يقال بأنه مجرد موقف عرضي أملته الظروف ولم يكن نتيجة املاء عقيدة مدروسة (١) . فالمنازعات بين بعض الدول الافريقية تطوح بها الى اتخاذ

(١) ليس الحديث عن الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار فى البلاد التى كان يحكمها فى افريقيا وآسيا بالحديث العرضي الذى لا ينبع عن عقيدة مدروسة . فقد قسم الاستعمار الاراضى التى حكمها طبقا لأمواله ومصالحه ، وتقاسمها بين دوله ، متجاهلا =

مواقف تختلف أحيانا عن عقائدها الأساسية ، سواء في موضوع تصفية الاستعمار أو في موضوع الوحدة الإفريقية ، أو حتى في موضوع التعاون الصريح المباشر . وهناك دليل آخر على مثل هذا الوضع يظهر في القرار الذي اتخذته المؤتمر في موضوع فلسطين . وأنا لا أريد هنا أن أخوض في موضوع النزاع الطويل بين العرب واليهود في فلسطين ، إذ أن هذا الموضوع يقع خارج نطاق هذه الدراسة . وكل ما أهدف إليه من الإشارة إلى القرار المتعلق بفلسطين أن أبين الموقف الذي اتخذته بعض الدول من إفريقيا السوداء إبان انعقاد المؤتمر ، وذلك لأن هذه الدول أيدت هناك آراء عبد الناصر في هذه المشكلة المؤسسية خلافا لمواقفها السابقة (١) . ولست أشك في أن الرئيس العربي قد عرض قضيته بمنتهى البراعة وقوة التأثير . فقد ربط بين مشكلة فلسطين وبين الفكرة العامة المتعلقة بالدفاع عن القارة الإفريقية وتأمين سلامتها . وهكذا فإن القضية بعد أن عرضت على هذا الشكل خرجت عن نطاق النزاع العربي - الفلسطيني (٢) . فقد ذكر الرئيس العربي ، أن « الموضوع والخطورة يتعلقان بالدفاع عن جميع الدول المستقلة في إفريقيا ضد الاستعمار ... فعلى أن نتساءل أولا عن الهدف الذي توخاه الاستعمار من خلق إسرائيل ؟ إن الدول الاستعمارية أرادت أولا أن تجعل منها قاعدة لزحفها ، وركيزة لعدوانها ... فمن أين جاءت القوات الفرنسية والبريطانية أثناء العدوان على السويس ؟ إنها جاءت من إسرائيل » (٣) وهذا هو السبب

= الحدود الطبيعية والقومية . وكانت نتيجة حصول هذه الكيانات الجزأة على الاستقلال أن عمل الحكام ، وأصحاب المصالح المنتفعون من هذه الأوضاع على الإبقاء على الكيانات المصطنعة دفاعا عن مصالحهم ، وتحديا للوجود القومي .

(١) من الواضح أن بعض هذه الدول غير موقفه بعد أن تبلدت سحب التضليل التي كان يتعرض لها ، وبعد أن أوضح سيادة الرئيس عبد الناصر لها المشكلة على حقيقتها ، وبين لها أن إسرائيل ليست إلا قاعدة للاستعمارين القديم والجديد . وليس في هذا أي تناقض كما يحاول المؤلف أن يقول .

(٢) ليس أدل على حقيقة عواطف المؤلف تجاه مشكلة فلسطين من قوله هذا ، وتصويره إسرائيل بأنها فلسطين ، وأن النزاع يقوم بين العرب وفلسطين ، مع أن إسرائيل قامت على أساس إزالة فلسطين العربية ، من الوجود ، لتقوم فيها دولة استعمارية عدوانية غاصبة وعنصرية ، أسسموها إسرائيل . ففلسطين لم تكن في يوم ما ولن تكون للصهيونيين ، وإنما هي لأهلها العرب .

(العرب)

(٣) أعتقد أن المؤلف هنا أجرى بعض التحريف العائد لأقوال الرئيس في المؤتمر ، انسياقا منه وراء عواطفه ، وتدليلا على آرائه . فلا يعقل أن يقول الرئيس أن القوات الفرنسية =

الذى يدعو الدول الاستعمارية كما قال الرئيس عبد الناصر ، الى تزويد اسرائيل بأربعمائة مليون دولار فى العام ، كتعويض لها على استخدامها كقاعدة للتسلل الاستعماري الى افريقيا وآسيا . ثم مضى يقول . . .

« واسرائيل تقدم المعونات الآن فى افريقيا ، بالرغم من اننا نعرف انها ليست فى وضع يمكنها من موازنة أوضاعها المالية من مواردها . والسبب فى هذا انها تمثل دور الوسيط بين الدول الاستعمارية والبلاد الافريقية ، تمر المساعدات عن طريقها . فاسرائيل هى الذئب الذى دخل حظيرة الماشية . ومن حقنا ان نسأل ، ما هى مواقف اسرائيل السابقة من كفاح افريقيا من أجل الحرية ؟ وما هى مواقفها من قضايا الكهرون والكونجو ؟ وما موقفها من قضية الشعب الجزائرى ؟ وأخيرا وليس آخرا اذ هناك ساسلة طويلة ، ما موقفها من التجارب النووية فى الصحراء ؟ »

وذكر الرئيس عبد الناصر ، ان اسرائيل ما زالت حتى اليوم ، تريد السيطرة على الدول الافريقية المستقلة بالوسائل الاقتصادية . وانتهى أخيرا الى القول ، بأن بلاده وهى تدرك مكانتها كحصن للدفاع عن مصالح الاجزاء الشمالية الشرقية من افريقيا ، تحس بمسئوليتها فى الحيلولة دون تحول المنطقة الى نقطة البداية فى طريق يمر منه التسلل الاستعماري الى افريقيا . وراح يذكر أن الافريقيين الذين يعيشون فى الجنوب أو فى أواسط افريقيا ، بأن عليهم أيضا مسئوليتهم ، فى ان يضمّنوا عدم تعرض بلاد الشمال الافريقى لخطر التسلل من الجنوب .

وهكذا عرضت مشكلة فلسطين على انها مشكلة تهم القارة الافريقية كلها ، ويجب أن تشترك فى بحثها . وقد تركت هذه الحجج أثرها ، اذ ان القرار المتعلق بفلسطين صدر بالاجماع ، ووقعته حتى تلك الدول الافريقية ، التى كانت لها حتى تلك اللحظة . أحسن العلاقات مع اسرائيل ، والتى كانت قد وقعت معها معاهدات للتعاون ، وكانت توفد اليها بعثاتها الدراسية من « خريجي الحقوق » . وقد ذكر القرار ان « المؤتمر يلاحظ بكثير من السخط ان اسرائيل كانت تقف دائما الى

=والبريطانية المعتدية جاءت أثناء العدوان الثلاثى من اسرائيل ، ولا ريب فى أنه قال .
انهما استخدمت اسرائيل مخلب القط فى عدوانها ، واعتمدت فيه على وجود اسرائيل .
(العرب)

جانب الاستعماريين عند تحديد المواقف من المشاكل الحيوية التي تواجه افريقيا ، وان المؤتمر ، « يدن اسرائيل كأداة للامبريالية والاستعمار الجديد ، لا في الشرق الأوسط وحده ، بل وفي افريقيا وآسيا أيضا » .

ولا يسع المرء هنا الا ان يرى كما رأى في مشكلة موريتانيا ، كيف يمكن تعميم مشكلة خاصة وعرضها كمشكلة عامة لها صلة بالمصالح الحيوية للقارة كلها . (١) وكان الوضع في المشكلتين ، انهما عرضتا بطريقة تحت ممثلي دول افريقيا السوداء على اتخاذ مواقف مشابهة لتلك التي يقفها زملاؤهم من ممثلي الدول الواقعة على الجانب الآخر من الصحراء .

ولن نمضي بعيدا في سرد التفاصيل . أما بالنسبة الى مشكلة الكونجو ، فيبدو ان موضوع الانسحاب الجماعي لقوات الدول الاعضاء في المؤتمر من أراضى الكونجو قد أثير فيه ، وان كانت الادلة الموثوقة على ذلك غير متوافرة . ولكن تقرر اخيرا اعطاء الأمم المتحدة ، فرصة اخيرة ، يضاف الى هذا أن بعض الدول قررت في النهاية سحب قواتها ، لأنها لم تكن تقرر العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الكونجو .

ويبدو من هذا العرض الموجز والسريع ان اهم ما تمخض عنه المؤتمر من ثمرات لم تكن تلك القرارات الخاصة التي اصدرها والتي بدت وكأنها بلسم لجراح قديمة ، وانما كان ذلك الميثاق الذي اقره المؤتمر ، والذي لا بد لنا من دراسة محتوياته الآن .

فقد تصور مؤتمر الدار البيضاء « خلق مجلس استشاري افريقي ، عندما تتوافر الظروف المواتية لذلك » . وقرر المؤتمر على ضوء ذلك اقامة اربع لجان . .

١ - لجنة سياسية افريقية ، تضم رؤساء الدول الافريقية وتتعقد اجتماعاتها بصورة دورية .

(١) نظرة في منتهى السطحية الى مشكلة اسرائيل ، هذا اذا اعتبرنا ، ويجب أن نعتبر ، ان قضايا الحرية وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية تؤلف وحدة واحدة . فاسرائيل قاعدة استعمارية ترمى الى بسط النفوذ الاستعماري من جديد عن طريق التسلل الاقتصادي على البلاد المتحررة حديثا . وهي في الوقت نفسه تجسيد للتفرقة العنصرية بأشجع صورها .

(العرب)

٢ - لجنة اقتصادية افريقية تضم وزراء الاقتصاد المسئولين في الدول الاعضاء .

٣ - لجنة ثقافية افريقية تضم وزراء التربية والتعليم في الدول الاعضاء .

٤ - قيادة عسكرية افريقية عليا ، تضم رؤساء أركان حرب القوات المسلحة في الدول الافريقية المستقلة .

وتقرر بالاضافة الى هذه اللجان الاربعة ، اقامة مكتب اتصال يتولى عمليات التنسيق بين هذه اللجان .

وكان من المتوقع ان يتحقق التعاون بين الدول الاعضاء عن طريق هذه اللجان كل في ميدانها ، وطبقا لمتطلبات الاوضاع ، فقد اهتم مؤتمر الدار البيضاء كمؤتمر مونروfia بمشكلة الوحدة الافريقية المتناهية الاهمية ، وحاول العثور على حل لها . وكانت المادة الخامسة من جدول اعمال المؤتمر تنص على « اقامة الوحدة الافريقية » . ويبدو ان المؤتمر قد واجه كما واجه مؤتمر مونروfia بعض العقبات من الناحية العملية في هذا السبيل . وتحدث الرئيس عبد الناصر بعد عودته من المؤتمر الى أعضاء مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة مقوما اعمال المؤتمر فقال . . « كان المؤتمر بهذا العدد الذي اجتمع به ، يمثل وحدة القارة ذاتها مع وحدة الكفاح فيها ووحدة المصير . فلقد تلاشت الخطوط الوهمية التي حاول الاستعمار وضعها لتفرقة القارة وتقسيمها . ولم تعد هناك افريقيا عربية ، وافريقيا السوداء . ولم تعد الصحراء الكبرى التي اعتبرها الاستعمار خطا فاصلا بين اقسام القارة كما تصورها ، بل كما ارادها عمدا وبسوء قصد ، الا جسرا يصل ويربط امتداد الارض ويربط امتداد الأمل ، ويربط امتداد الكفاح لتحقيق هذا الأمل » .

واعلن الرئيس نكروما في الخطاب الختامي الذي القاه في المؤتمر ، عن اعتزازه بحضور هذه الجلسات التي ارسيت فيها قواعد الوحدة الافريقية . ثم اضاف يقول . . « فقد قررت الدول المشتركة في المؤتمر ان تعمل بكامل قوتها لتحقيق اتحاد بين الدول الافريقية » .

ولكن لو اغضينا مؤقتا عن هذه البيانات الرسمية ، ودرسنا ماحققة المؤتمر ، لوجدنا ان المؤتمر لم يحقق اكثر من مؤتمر مونروfia في طريق الوحدة السياسية . وكل ما تم خلقه بعض المنظمات لضمان التعاون . وبينما كان مؤتمر مونروfia حريصين في ان تكون أقوالهم عانية بالفعل

ما يفهمونه من تعبير الوحدة الافريقية ، وهو وحدة الآمال والتنسيق ، في الاعمال ، نرى ان اعضاء مؤتمر الدار البيضاء ، كانوا ينساقون وراء عواطفهم ، فيتحدثون عن الوحدة القومية لدول افريقيا ، وعن بناء صرح الوحدة واقامتها . وكان الرئيس عبد الناصر هو الوحيد من بينهم الذى ادرك ان الوحدة الافريقية ان تحققت فلا يمكن ذلك الا عن طريق التعاون وبواسطة « ظاهرة تملئها الضرورة ، وتمثل قبل كل شيء فى تبادل التجارب والمنجزات وتقوية جميع صور الاتصال » .

كانت هذه بالاختصار هى المشاكل الرئيسية التى بحثت فى مؤتمر الدار البيضاء . وقد اثمر المؤتمر قيام مجموعة تركز الى التعاون بين دوله الاعضاء .

ولنتقل الآن الى البحث فى اوجه الشبه والخلاف بين مجموعتي مونروfia والدار البيضاء .

تعتبر المجموعتان مظهرين من مظاهر الظاهرة المعروفة باسم « الوحدة الافريقية » . وهما تمثلان مرحلة من مراحل الطريق نحو الوحدة ، وان تعذر على أى انسان ان يقرر الشكل الذى ستكون فيه هذه الوحدة . ولما كانت المجموعتان لم تستطيعا حتى هذه اللحظة اقامة اية تنظيمات فوق القومية ، فانهما تحصران جهودهما ونشاطهما فى تنظيم التعاون بين دولهما الاعضاء . وقد اعترفت كل منهما بالحاجة الى احترام استقلال دولها الاعضاء وسيادتها . وقد سبق لنا أن قلنا اكثر من مرة من قبل ان هدف الوحدة الافريقية قد اصطلح بقوميات اكثر تحديدا واشد عمقا ، وهى قوميات تجعل الحفاظ على الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، ضرورة لوقت طويل مقبل . وتظهر هذه « القومية الصغيرة » فى مجموعة مونروfia بنفس القوة التى تظهر فيها فى مجموعة الدار البيضاء . وقد لمست الدول الاعضاء فى المجموعة الأخيرة هذه المتاعب والعقبات التى تقف فى طريق الوحدة ، اذ ان المجلس الافريقى الذى تعتزم اقامته سيكون ذا طابع استشارى ليس الا ، وان هذا المجلس لن يقوم الا عندما تتوافر الظروف اللازمة .

ويبدو من هذا ان ليس ثمة كبير فارق فى موقف كل من المجموعتين من موضوع الوحدة الافريقية .

وقد سبق لنا ان بينا ان ليس ثمة فروق جوهرية بينهما فى موضوع تصفية الاستعمار ، واذا كانت احدي المجموعتين تتحدث عن الموضوع

بصورة أكثر اعتدالا فان هذا لا يغير من حقيقة الأمر شيئا . فكلتـا المجموعتين مصممتان تصميميا متكافئا على العمل من اجل استقلال الشعوب الافريقية كلها . وكل ما بينها من خلاف لا يعدو حدود الاساليب . ولعل أحسن مثل نضربه على هذا الخلاف يمثل في المشكلة الجزائرية التي كثر الحديث عنها . فقد اتفقت جميع دول المجموعتين على ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر . وقد احتجت كلها وبلا استثناء على تقسيم اراضيها ، واعترفت بحق الوطنيين في الجزائر بالمطالبة بالصحراء الجزائرية . ولكن الخلاف في الاسلوب نشأ منذ امد طويل بين أولئك الذين ينادون بتدويل الحرب الجزائرية ، ومعظمهم من دول مجموعة الدار البيضاء ، وبين أولئك الذين يؤيدون الوصول الى حل عن طريق التفاوض بين فرنسا وبين جبهة التحرير الجزائرية ، وجلهم من دول مجموعة مونروفيـا . وقد برز هذا الخلاف واضحا في الدورة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ . فقد طالبت بعض الدول بتدخل الامم المتحدة ، بينما عارض البعض الآخر في هذا التدخل ، على اعتبار أنه مرفوض شكلا وخطرا واقعا . مستشهدين بما وقع في المشكلة الكونغولية . واثبتت الاحداث اللاحقة ، ان تلك الدول التي رغبت في حل عن طريق التفاوض ، كانت على حق في وجهة نظرها .

وكثيرا ما يكون الفرق بين المجموعتين في السلوك والتصرف لا في المبادئ الاساسية ، فهناك الصلابة مع الواقعية والتشاور من ناحية والاندفاع مع التهور من الناحية الثانية (١) وقد سبق لنا ان بينا ان مجموعة الدار البيضاء قليلة في عدد اعضائها ، وتريد التعويض على هذا النقص الذي تحس به بالمواقف المندفعة التي تكون اكثر بروزا ووضوحا من ناحية ، واكثر اتجاها الى اليسار من الناحية الثانية . وليس ثمة من شك ايضا في ان بعض المشاكل الداخلية التي تواجهها بعض هذه الدول كالمشكلة الدستورية في المغرب ، والمشكلة الاقتصادية في غينيا ، والمشكلة التنظيمية في الجمهورية العربية ، هي التي تدعوها الى التصلب في

(١) لا ريب في أنها محاولة بارعة من جانب المؤلف ، لاختفاء بعض الاتجاهات الفعلية لدول المجموعتين . وقد ألفنا من الجهات الغربية الاستعمارية ، وصف كل تصلب في سياسة التحرر واللائحياز ، والحملة على الاستعمار ، بالتهور والاندفاع ، ووصف كل تعاون معه ، وانحياز اليه ، بالواقعية والمنطق . ولذا فليس مثل هذا المنطق بالشئ الغريب علينا .

— المغرب —

سياساتها الخارجية (١) . لكن هذه الاوضاع لا تعدو ان تكون مؤقتة في طابعها .

وتكفى لمحة واحدة نلقيها على الطريقة التي تتألف فيها هاتان المجموعتان ، لنرى ان كلا منهما تضم دولا من الشمال الافريقي ومن افريقيا السوداء في وقت واحد ، وان كان من حق المرء ان يتساءل اذا كان هذا الوضع سنيستمر دائما . وقد رأينا دول الشمال الافريقي تعتذر في مؤتمر لاجوس الاخير عن الاشتراك في مجموعة مونروfia ، لأن الدعوة لم توجه لهذا المؤتمر ، الى الحكومة الجزائرية المؤقتة . وهناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن تحولات جديدة في هذه التجمعات ستقع ، مؤدية الى وقوف دول الشمال الافريقي في جانب واحد ، ووقوف دول افريقيا السوداء في الجانب الثاني . لكن هذا مجرد فرض لا اكثر ، فهناك شيء واحد مؤكد وموثوق ، وهو انه لو تألفت منظمتان اقليميتان ، احدهما في شمال الصحراء والاخرى في جنوبها ، فان هاتين المنطمتين لا بد وان تتعاونتا تعاونا وثيقا بالنظر الى وجود الكثير من المصالح التي تربطهما على الصعيد القارى (٢) .

ونعود الآن الى مشكلة العلاقات بين هاتين المجموعتين وبين الدول الآسيوية ، ويبدو ان الاساليب مختلفة هنا . فقد سبق لنا ان رأينا ان مجموعة مونروfia تبدو راغبة في تأكيد استقلال دولها عن الشعوب الآسيوية . وهى تعتقد ان مؤتمر باندونج كان خطوة هامة بل وحاسمة في الطريق الى تصفية الاستعمار . ولكنها تعتقد ايضا ان مرحلة هذا المؤتمر قد انقضت . فلافريقيا المتحررة مشاكلها الخاصة بها . وليس ثمة من شك في وجود شكل من اشكال التضامن بين دول « العالم

(١) لا أدري ما الذى عناء المؤلف بالمشكلة التنظيمية فى الجمهورية العربية المتحدة . فقد دلت الوقائع والاحداث ، وكتب الكثيرون من الكتاب الموضوعيين حتى من الدول الغربية عن ان الجمهورية العربية تمثل دولة من أكثر الدول النامية استقرارا وتنظيما واندفاعا فى طريق البناء القومى والتنمية .

(٢) لم تصدق جميع تنبؤات المؤلف وان صدق بعضها . فلم تتألف كتلتان احدهما للشمال الافريقي وثانيتهما لافريقيا السوداء ، على أن يقوم التعاون بينهما على صعيد القارة الافريقية ، وانما اجتمعت كلمة الدول الافريقية ، كلها فى ميثاق أديس أبابا للوحدة الافريقية وفى مؤتمر أديس أبابا والقاهرة للدول الافريقية . وفى منظمة الوحدة الافريقية التى عقدت مؤتمرها الاخير على صعيد القمة .

(المغرب)

الثالث « وهو يتطلب معالجة مشاكل البلاد النامية على صعيد واسع وفي جبهة عريضة . ولكن الحاجة الماسة بالنسبة الى افريقيا ولا سيما افريقيا السوداء ان تفيق لتصل مرحلة الوعي الذاتى بنفسها ، وان تجسد هذا الوعي تجسيدا عضويا في تضامنها . ولعل هذا هو السبب الذى ادى الى عدم دعوة اية دولة آسيوية للاشتراك في مؤتمرات مجموعة مونروفيا . أما مجموعة الدول البيضاء فتحمل رأيا مخالفا لهذا الرأى . فقد دعت عدة دول آسيوية الى المؤتمر ، وقد لعب بعضها دورا فعالا فيه . وقد اعلن الرئيس عبد الناصر ، بهذه المناسبة ان « الاتفاق قبل كل شيء مع الشعوب الآسيوية ، امر حيوى للوصول بكفاح افريقيا الى اهدافه » . يضاف الى هذا ان بعض دول الشرق الاقصى الكبيرة تحاول ان تقيم علاقات لها وصادقات في القارة الافريقية ، وتسمى عن هذا الطريق الى توسيع نفوذها في افريقيا .

وفي وسعنا بعد ان انتهينا من دراسة مجموعتى القمة اللتين يطلق عليهما البعض اسم « المجموعتين القارتين » ، ان نصل بهذا الجزء من هذا الفصل الى نهايته . وهنا يبرز السؤال العويص التالى . . . ترى ما مستقبل هاتين المجموعتين ؟ وهل اتخذتا الشكل النهائى في وضعهما انراهن ؟ وهل تنضم مجموعتا مونروفيا والدار البيضاء الى بعضهما ؟ أو هل تكون هناك مجموعات أخرى من الناحية الثانية وعلى أسس جديدة ؟

وقد يكون من الجرأة الادعاء بأن مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا قد وصلتا الى الشكل النهائى الذى يجب ان تكونا فيه . فهذا المجال من النوع المتحرك بصورة لا عادية . فالاحلاف ، والارتباطات والجماعات ، بل وحتى الاتحادات التعاونية (الفيدرالية) والاتحادات الائتلافية (الكونفيدرالية) ، تتألف وتنحل بسرعة تذهل حتى اكثر النظارة اهتماما ومعرفة . فاذا فرضنا ان المجموعتين لا تمثلان الا مرحلة انتقالية الى شيء آخر ، وهو ما نعتقده ، فان من حقنا ان نسأل ، ترى ما الشيء الآخر هذا ؟ هناك احتمال بأن تندمج المجموعتان في بعضهما ، وهذا ما ينشده عدد من القادة الافريقيين من ممثلى المجموعتين وينادون به . وقد تحدث سينجور رئيس السينغال في الرابع من ابريل عام ١٩٦٢ بمناسبة الذكرى السنوية لاستقلال بلاده ، فأيد هذا الرأى وقال . . . « ان السينغال تعمل جاهدة وباستمرار ، لادماج مجموعتى مونروفيا والدار البيضاء في مجموعة واحدة تضم الدول الافريقية ومدغشقر » .

وكتب شخص وقع بتوقيع (ر.س) عن هذه المشكلة مقالا نشره في مجلة « الدفاع الوطنى » وفي عددها الصادر في يناير عام ١٩٦٢ تحت عنوان « لوحة الشطرنج في افريقيا » قال فيه :

« من السهل بالطبع تجميع دول مجموعة مونروفيا العشرين ووضعها في جهة ضد دول مجموعة الدار البيضاء الخمس . . . وان نلاحظ انه بالرغم من كل ما يقال عن الوحدة الافريقية ، فان فريقين متنافسين قد وضعا ميثاقين في أقل من شهر واحد ، أولهما في برازافيل والآخر في الدار البيضاء . والوضع دائم التطور . فالفروق والتعارض بين الدول المجتمعة في كل من الدار البيضاء ومونروفيا تتأكد بصورة ساخرة . وقد يكون من الاصول أن نلاحظ بأنها جميعها تحاول العثور على أرض مشتركة تقف عليها . فالقادة يحاولون في افريقيا المستقلة ، العثور على موجّهات واحدة » .

وكل ما يعرقل التوفيق في الوقت الحاضر بين المجموعتين يمثل في المنازعات الفردية ، لا بين جميع الدول الاعضاء في مجموعة والدول في المجموعة الاخرى ، بل بين دولة من هذه ودولة من تلك ، كالنزاع بين المغرب وموريتانيا مثلا أو بين السينغال ومالى . وهناك احيانا بعض المنافسات ، كالمنافسة بين غانا ونيجريا التي تزيد من تعقيد الامور . ولكن اذا امكن التغلب على هذه العقبات ، فليس ثمة ما يحول دون التقاء المجموعتين ، في محاولة اولى للمصارحة وتبادل الآراء ، كاستهلال للاندماج . ولكن هذا الاندماج ليس بالاحتمال الوحيد ، فهناك احتمالات اخرى . فاذا فشلت عملية الاندماج مثلا ، كان في وسع هذه الدول أن تعيد تشكيل تكتلها في كتلتين جديدتين عن طريق بعض الانتقال من هذه المجموعة الى تلك وبالعكس وفي وسع المجموعتين في النهاية ، أن تنظما نفسيهما تنظيما كاملا على أسس اقليمية مجردة ، بحيث تقوم احدهما الى الجنوب من الصحراء ، والثانية الى الشمال منها . وقد سبق لنا ان تحدثنا عن هذا الاحتمال . واخيرا قد تظهر تكتلات جديدة الى حين الوجود على أسس عقائدية .

وقد حاولنا في القسم الاول من هذه الدراسة عرض القوى المذهبية التي اخذت تهز افريقيا . ولو قدر للحرب الباردة أن تتوسع وتزداد قوة ، فقد نشهد في افريقيا نفس التصدع الذي نشهده الآن في الشرق الاقصى ، بحيث نرى بعض البلاد تقع تحت النفوذ الغربى ، والبعض

الآخر تحت النفوذ السوفياتي أو الصيني . ويبدو في الوقت الحاضر على الأقل ، ان جميع الدول الافريقية واعية لهذا الخطر تمام الوعي ، ولذا فهي تدعى كلها انها تسير على سياسة الحياد وعدم الانحياز . ولكن من الصعب من الناحية العملية السير في هذه السياسة (١) . ولكن علينا ألا نتكهن الآن ونستبق الاحداث وسنحصر بحثنا في دراسة المشاكل الناشئة عن تنظيم العلاقات بين الدول الافريقية .

وتتأثر هذه العلاقات بوجه عام ، باتجاهين متعارضين ، هما الوحدة الافريقية ، والقومية الصغرى . ولعل هذا هو السبب الذي يحول دون اندفاع حركة الوحدة في سيرها المنتظم المستمر . وكثيرا ما نجد التقدم يتحول الى نكسات وتردد ، بل والى صراع احيانا .

والحقيقة الواقعة هي ان هدف الوحدة الافريقية ، كما سبق لنا ان قلنا ، يستخدم احيانا ، ولسوء الحظ ، كستار لاختفاء الرغبة في السيطرة فهناك شكل جديد من اشكال الامبريالية آخذ في الظهور ، وهو يتنكر احيانا في لباس الدعوة الى الوحدة . وعلينا الآن ان ندرس المنازعات التي تثيرها هذه الرغبة ، أو بعض صورها الصارخة على الأقل .

٣ - المنازعات بين الدول الافريقية

بدأت المنازعات تظهر بين الدول الافريقية في نفس اللحظة التي تخلصت فيها من الاستعمار ، بل وكنتيجة لهذا الخلاص . فهناك بعض الدول ترى انها استعادت استقلالها ، دون ان تتمكن من استعادة اراضيها الاقليمية كلها وهي تؤكد ان حقا ، وان باطلا ، انها قد حرمت من جزء من اراضيها ، ولذا فهي تتقدم بمطالب اقليمية ترفضها جاراتها طبعاً . وهكذا أثار انسحاب الدولة الاستعمارية المنازعات بين الدول الافريقية المتجاورة . وكانت هذه المشاكل متوقعة حتما . فالحدود مصنوعة في الغالب ، وقد خلقت في الحقبة الاستعمارية ، وكانت الثمرة العفوية للاحتلال أو التجزئة التي تقررهما مصالح الدول الاستعمارية

(١) لا أدري كيف تسرع المؤلف فاصدر مثل هذا الحكم العام . فقد مسارت الجمهورية العربية المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات ، وبعد قيام الثورة على سياسة عدم الانحياز سيرا صادقا أمينا ، ونجحت في سيرها هذا كل النجاح . ولذا فقد تكون التجربة الناجحة التي مرت بها الجمهورية العربية خير موجه لعدد من الدول الافريقية الحديثة .
(العرب)

الى حد كبير . ولعل هذا هو ما عناه مؤتمر الدار البيضاء عندما تحدث عن « الكيانات المصطنعة » . ولعل المشكلة هي اذا كان في الامكان اعادة النظر في هذه الحدود وتعديلها ، وعلى أى اساس يتم هذا التعديل . وقد اوضح المقال الذى كتبه شخص وقع بتوقيع (ر.س.) والذى اشرنا اليه قبل قليل هذه المشكلة تمام الايضاح اذ قال ...

« كان الاوروبيون هم الذين جهزوا العناصر التى يمكن لها ان تؤلف يوما ما دولة في افريقيا ، وصهروها في بوتقة من صنعهم، وقد يكون من العسير توجيه النقد الى الاصطناع في الحدود التى رسمها الاوروبيون ، اذ انهم عندما جاءوا الى افريقيا كمستعمرين في القرن التاسع عشر ، لم يجدوا دولا تضاهى في حجمها وقوتها تلك الموجودة في اوربا وآسيا ، كما لم يجدوا سجلات مكتوبة يستطيعون الاعتماد عليها في تخطيط الحدود او وضع ترتيبات معقولة للمناطق السياسية والاقتصادية . ولكن استعمار هذه الاقاليم يتم في وقت واحد مع استكشافها . وكانت النتيجة ان طبقت اوربا صورتها على القارة الافريقية ، واضعة التقسيمات والحدود المستندة الى الاستكشاف ، والى مصالح التجار والجمعيات التبشيرية ، والتي تم في النهاية اقرارها . باتفاقات دولية ..

وقد عثر كاتب المقال على مثل صارخ من امثلة هذا الاجراء الاوروبى الذى يعتمد على قاعدة التجربة والخطأ في دولة « الفولتا العليا » الجديدة . فقد الفت هذه البلاد في البداية اقليما منفصلا يديره الفرنسيون . وادت التبدلات في السياسة الادارية الاستعمارية ، الى تجزئة هذا الاقليم بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٩ الى عدد من المناطق التى وزعت على الاقاليم المجاورة في ساحل العاج والنيجر والسودان الفرنسى . وعاد الفرنسيون في عام ١٩١٩ ، فجعلوه اقليما اداريا مستقلا ، ثم رجعوا في عام ١٩٣٢ فأعادوا تجزئته الى ثلاث مناطق . وفي عام ١٩٤٧ وحد الفرنسيون الاجزاء الثلاثة في مستعمرة أطلقوا عليها اسم الفولتا العليا . ولو لم يقدر لهذه البلاد ان تكون موحدة عندما منحتها فرنسا الحكم الذاتى ، لتحقيق استقلالها بعده ، فان دولة الفولتا العليا المستقلة اليوم والعضو في الامم المتحدة ، ما كانت لتوجد على خريطة افريقيا . ويشير كاتب المقال ، بشئ من الصديق الى ان جمهورية الفولتا العليا والحالة هذه من خلق الاستعمار ، ولكنه ينتهى مقاله قائلا ...

ومع هذا فان هذه الحقيقة لا تحول بينها وبين اداء متطلبات الدولة بموجب القانون الدولي ، وبصورة اكثر فاعلية ، من عدد من الدول الممثلة في الامم المتحدة » ، ولا ريب في أن قوله هذا يسير على الخط الفكري الذي يقول بأن الدولة تتألف من أرض وشعب وحكومة . وقد تختلف حدود هذه الدول أو تنتقل الى الامام أو الخلف ، وقد تتوسع أراضيها أو تنقبض ، ولكن هذا لا يؤثر على طبيعتها كدولة .

لكن هذا الرأي يتعرض للمخالفة في هذه الايام . وقد اشار بوتيمكين مدير معهد الدراسات الافريقية في موسكو ، في مقال نشره في عام ١٩٥٧ تحت عنوان « التركيب العرقي في افريقيا على ضوء انهيار النظام الاستعماري » ، الى الفرق الواضح بين الارض القومية وبين الوحدة العنصرية للسكان في افريقيا . . . وقال ان الحدود القائمة بين الدول المستقلة الجديدة في افريقيا لا تتفق مع التجزئة العرقية لشعوب افريقيا . وهو يرى ان في الامكان تعديل الحدود بعد ان تحقق الاستقلال ، عن طريق الاتفاق بين الفرقاء المعنيين وهذه خطوة خطيرة تنطوي على بذور الصراع الجدى بين الدول الافريقية المتجاورة التي يعتبر الصراع بين المغرب وموريتانيا صورة صارخة منها .

(أ) النزاع بين المغرب وموريتانيا :

وصل هذا النزاع الى ذروته عندما اعلن استقلال موريتانيا ، وتقدمت بطلب للدخول في عضوية الامم المتحدة ، تولت المنظمة الدولية درسه في نوفمبر عام ١٩٦٠ . لكن المغرب كانت قد تقدمت بطلبات واضحة في اراضي موريتانيا قبل هذا التاريخ بكثير ، أي في عام ١٩٥٦ لأول مرة وفي عام ١٩٥٧ للمرة الثانية ، وكان السى علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال المراكشى منذ عام ١٩٥٦ ، قد كتب مقالا في جريدة « العلم » المغربية ذكر فيه ان حدود المغرب يجب ان تضم جميع الاقسام الغربية من الصحراء الكبرى حتى حدود السينغال . وعاد الزعيم المغربى في يونيو عام ١٩٦١ فشر وثيقة بعنوان « الحقيقة عن الحدود المغربية » ، وقد ذكر الزعيم المغربى في وثيقته ان مالى هي الدولة الوحيدة المجاورة للمغرب على حدود الصحراء . وكان يشير بذلك الى مالى في حدودها السابقة أى امبراطورية مالى الافريقية التي أنشأها سوندياتا كيتا ملك ماندينجوا ، الذى كانت سلطته تمتد كما زعمت الوثيقة الى جميع أرجاء افريقيا السوداء . ويبدو ان الزعيم المغربى

يعتبر ان الحدود الصحيحة الوحيدة هي تلك التي وجدت في تلك الايام
وان الدول التي تستحق أن يطلق عليها اسم « الدولة » هي تلك التي
كانت قائمة قبل الحقبة الاستعمارية . وهو على هذا الاساس يعتبر
السينغال جزءا من مالي السابقة ، وان الاسباب السياسية التي أدت
الى انفصالها عن اتحاد مالي ، هي عين الاسباب التي دعت موريتانيا الى
اشار التبعية لفرنسا ضمن المجموعة الفرنسية التي اقترحها دييجول .
ويظهر من هذا ان مطالب المغرب في الصحراء ، تعتمد قبل كل شيء على
العوامل التاريخية . وقد نفت الحكومة المغربية بصورة رسمية ، الحجج
التي اعتمدها السني علال الفاسي في مقاله . وقامت حكومة المغرب منذ
عام ١٩٥٦ بتعيين ممثلين عن المناطق الصحراوية في المجلس الاستشاري
المغربي ، كما انشأت منذ عام ١٩٥٧ ، دائرة خاصة تسمى « دائرة
الصحراء وشئون الحدود » في وزارة الداخلية المغربية .

وعندما أعلن في عام ١٩٦٠ أن موريتانيا ستستقل عما قريب ،
راححت المغرب تثير القضية وتدفع بها الى الامم المتحدة . وعندما أعلن
استقلالها ، انتقل النزاع الذي كان قائما بين المغرب وفرنسا الى مابين
الرباط ونواكشوط . وقد لا تكون ثمة حاجة للدخول في المناقشات التي
دارت بين الجانبين او الحجج التي استخدمها في تأييد وجهتي نظرها
المتعارضتين ، يكفي ان نقرأ الكتابين الابيض والاخضر اللذين اصدرت
الحكومة المغربية أولهما ، وحكومة موريتانيا ثانيهما . وسرعان ما اتخذ
هذا النزاع بين دولتين افريقيتين صورة أوسع بسبب الحرب الباردة ،
اذ راح الاتحاد السوفياتي يستخدم حق النقض (الفيتو) في قبول
موريتانيا عضوا في الامم المتحدة ، لا لأنه ينكر على موريتانيا سيادتها ،
بل لأنه ، وهنا مثار الدهشة ، اراد ان يصل بين مشكلتها ، ومشكلة
مغوليا الخارجية . وهكذا أصبح قبول موريتانيا في عضوية الامم المتحدة
مشروطا بقبول احدي دول الشرق الاقصى فيها . وكان لابد ان توصي
الجمعية العامة للامم المتحدة ، وهذا ما فعلته ، بقبول الدولتين في آن
واحد ، مما حمل الاتحاد السوفياتي على سحب اعتراضه على قبول
موريتانيا .

وباتت موريتانيا الآن عضوا في الامم المتحدة ، ولكن هذا لا يعنى
تصفية النزاع بينها وبين المغرب . وما زالت المغرب تعترض على الوجود
القانوني لموريتانيا لانها تعتبرها دولة مصطنعة الوجود . ولا ريب في ان

هذا الوضع يعيق قيام العلاقات الطيبة بين مجموعتي الدار البيضاء ومونروfia .

(ب) القواعد المقترحة للسلوك :

وقد يكون من المجدي وضع بعض القواعد العامة البسيطة لتسوية المنازعات من هذا النوع التي قد تنشأ بين اجزاء القارة الافريقية . فنحن نعرف ان العلاقات بين غانا وتوجو قد تردت بسبب مشاكل من هذا الطراز . وقد يكون صحيحا ان هذه المشكلة عولجت معالجة خفية في مؤتمر سانيجيلي في ليبيريا . لكن هذا المؤتمر لم يتمخض عن اية مبادئ واضحة . وقد يكون من الضروري على أى حال وضع بعض المبادئ ، وهى فى رأينا من هذا الطراز :

١ - ليس ثمة اعتبارات تاريخية أو جغرافية أو عرقية ، تبرر لاحدى الدول الافريقية . ادعاء السيادة على دولة افريقية اخرى أو على اراضيها . (١)

٢ - يجب ان تعتبر الحدود التي تم وضعها فى الحقبة الاستعمارية بين مختلف البلاد الافريقية صحيحة ، ويجب الحفاظ عليها . وعندما يتحقق الاستقلال لارض افريقية ، يجب ان تمتد سيادتها الجديدة الى اراضيها كلها ، التي كانت الدولة الاستعمارية قد خططتها (٢) .

٣ - لا يمكن تقرير مصير الشعوب الا على اساس حقها فى تقرير مصيرها . وقد تتحد ارض افريقية مع اخرى أو تدخل معها فى اتحاد

(١) ليست القضية فى نظرنا سيادة دولة على اخرى . بل حق شعب واحد ، جزاته الحدود الاستعمارية السابقة بين عدد من الدول فى الوحدة . واذا كانت احدى هذه الدول اكبر وأقوى من غيرها بحكم عدد سكانها واتساع مساحتها فهذا لا يعنى سيادتها على الدول الاخرى ، وانما يعنى توافر الامكانيات لدى شعبها لكى يعمل رائدا على تحقيق الوحدة القومية عن طريق اندماجه مع شعب الدول الاخرى فى وحدة واحدة .

(٢) نحن نعترض على هذه القاعدة ، لانها تحقق للاستعمار غايته من تجزئة الوطن الواحد والشعب الواحد الى دويلات تستطيع التحكم فى مقدراتها ، ورسم حدودها المصطنعة ، لاسيما اذا تمكنت من فرض نظام الحكم الموالى لها على بعض هذه البلاد المجزأة عن طريق أعوانها .

(المغرب)

تعاوني (فيدرالي) ، اذا قررت غالبية السكان ذلك ، وطبقا لقواعد واجراءات يقررها الشعب نفسه .

ونحن نرى ان هذه القواعد اذا اقرت ، في منتهى الحكمة ، اذ انها ستزيل الخلافات بين الدول الافريقية التي كثيرا ما تكون مؤسسية بل وخطرة . وقد باتت الحجج التاريخية والعرقية أو تلك التي تستند الى اسس الفتح منسوخة تماما (١) . فقد كان في وسع أية دولة في القرن التاسع عشر ان تطالب بأراض من دولة اخرى على اساس الفتح ، أو على اساس نظرية الحدود الطبيعية التي باتت الآن منسوخة . ولم تعد مثل هذه الحجج صالحة الآن لا في افريقيا ، ولا في اوربا ، ولا في اية قارة من القارات . وقد اتيح لنا ان نثير هذه المشكلة في الامم المتحدة عندما بحثت قضية موريتانيا . فهل هناك دولة افريقية واحدة تستطيع جديا ان تدعى ان حدودها الراهنة هي عين الحدود التي كانت لها قبل الحقبة الاستعمارية ، هذا اذا فرضنا وجود مثل هذه الحدود ؟ أو هناك دولة أوربية واحدة ، لم تتعرض حدودها للتغيرات الضخمة في تاريخها الطويل ؟

وتعتمد خريطة اوربا اليوم كخريطة افريقيا على سلسلة من التبدلات وقعت عبر التاريخ ، وذلك نتيجة عمليات تقطيع متتالية ، انبثقت عن احداث الحروب والفتوحات . وهناك عدة بلاد اوربية اختلفت تبعيتها لبعض الوحدات السياسية باختلاف العصور . ولو درسنا خريطة اوربا كما كانت عليه أيام الامبراطورية الرومانية وامبراطورية شارلمان والامبراطورية الرومانية المقدسة فسنبص بالدهول من جراء التبدلات التي وقعت في الصورة الاوربية عبر التاريخ . فلم تكن اوربا التي ظهرت بعد معاهدة فيينا (٢) ، هي عين اوربا التي وجدت بعد حرب عام ١٨٧٠ أو حرب عامي ١٩١٤ و ١٩٣٩ . وقد وقعت تبدلات مماثلة في الخريطة الافريقية ايضا . فقد عدلت معاهدات

(١) لا ريب في أن المؤلف هنا يشير الى انتهاء عصر القوميات المخلقة التي تقوم على أسس التعصب العنصري . أما القوميات المتفتحة ، التي تستند طبعاً الى أصول تاريخية ووحدة وجودية ومصيرية ، فلا يمكن أن تصبح منسوخة ، لاسيما اذا تفتحت حضاريا على العالم ، وأسهمت في بناء الاستقرار والسلام العالميين .

(٢) معاهدة فيينا في عام ١٨١٥ ، أي بعد انتهاء حروب نابليون . وقد تم فيها رسم خريطة أوروبا من جديد .

الصلح التي جرت في نهاية الحرب العالمية الاولى ، الصورة التي قسمت فيها افريقيا بعد مؤتمر برلين (١) . وكثيرا ما قسمت بعض الاقاليم الى قسمين أو أكثر ، ووجدت الجماعة العرقية الواحدة نفسها مقسمة الى جزئين ، يعيش كل منهما في ظل ادارة مختلفة . وقد تم تحقيق الاستقلال الذي حصلنا عليه ، على اسس الحدود التي كانت قد وضعت ورسمت في العهد الاستعماري . هذه هي الحقائق القاسية الصحيحة التي يجب ان نحلها محلها من الاعتبار كنقطة بداية ، اذا شئنا ألا نتورط في الحلقة الجهنمية المسماة بالمطالب الإقليمية .

. وكثيرا ما يحدث بالطبع ، ان تراث الدول الافريقية المستقلة ، الجديدة ، النزاعات التي كانت قائمة بين الدول الاستعمارية قبل الاستقلال ، حول مشاكل الحدود . لكن هذه مشكلة مختلفة تمام الاختلاف . ولعل ابرز مثل على هذه المشكلة ، النزاع بين الحبشة والصومال ، وهو الذي احتل امدا طويلا من وقت مؤتمر مونروفيا . ولعل هذا الطراز من القضايا ، هو الوحيد الذي يمكن التوصل فيه الى حلول ودية مرسية على الاسس التي اقترحها بوتيخين . أما عندما يصل الموضوع الى حدود دولة تدعى السيادة على دولة اخرى ، فان هذه الحلول تصبح مستحيلة .

وقد لا يكون من السهل علينا هنا ان نخوض في البحث في جميع النزاعات القائمة حاليا بين الدول الافريقية . يضاف الى هذا ان بعض هذه النزاعات ، لا اهمية له من ناحية المبدأ على الاطلاق . وقد اكتفينا هنا بالحديث عن قضية المطالب الإقليمية ، اذ يبدو لنا ان من المستحيل دراسة مظاهر الوحدة الافريقية في ميدان السياسات الدولية ، دون التحدث عن النواحي المعتمدة فيها . فقد سبق لنا ان قلنا في القسم الاول من هذه الدراسة ان فكرة الجامعة الافريقية ليست الا نضالا في طريق تحقيق الوحدة . ولكن من سوء الحظ ايضا ، انها قد تستخدم احيانا كمبرر لطراز خطر من الامبريالية الجديدة التي تعتبر بعض الخلافات الافريقية مظهرا لها .

(١) مؤتمر برلين وقد عقد في عام ١٨٧٨ ، باشتراك جميع دول أوروبا الكبرى لدراسة المسألة الشرقية وأوضاع البلقان .

وقد انتهينا الآن من بحث العلاقات السياسية بين الدول الافريقية نفسها . وقد ركزنا في بحثنا على ثلاثة عوامل تلعب دورا اساسيا في هذه العلاقات ، وهى التطلع الى الوحدة الافريقية ، والتلief على حماية سيادة هذه الدول الجديدة ، والاتجاه الحظر الى الامبريالية المستتر وراء المطالب الاقليمية ومحاولات الضم والتوسع . ومن العسير علينا سبب هذه العوامل المتضاربة ان نعرض دراسة منتظمة ، وان نشير في الوقت الحاضر بشيء من اليقين الى أى اتجاه شامل فى الشؤون الدولية . وهناك بالاضافة الى كل هذا اثر القوى الخارجية التى تعمل أيضا فى اتجاهات متعارضة . وسندرس هذا فى الفصل التالى عندما نصل الى دراسة العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية .

العلاقات بين الدول الأفريقية والأجنبية

تعتمد العلاقات بين الدول الأفريقية والأجنبية على عوامل سياسية وأخرى اقتصادية . ولنشرع أولا في دراسة العوامل السياسية .

١ - العوامل السياسية :

هناك عوامل سياسية متعددة ومتشابهة، وبعضها من النوع العارض والعفوى . وقد يترك هذا النوع أثارا مؤقتة على العلاقات بين الدول وقد يؤدي اما الى قطع العلاقات الدولية أو الى تعزيزها . وتعتبر هذه العوامل في الواقع ظواهر تاريخية لا سياسية . ولكن هناك عوامل تبدو دائمة ومستمرة ، ولا سيما في حقبتنا الراهنة على الأقل . وهي تعمل في عمق، وقد تترك أثارا دائمة على العلاقات الدولية ، بل وقد تدفعها الى تحولات حاسمة أحيانا . وهذه هي العوامل التي سنحاول درسها هنا .

ويشير أى تحليل للموقف الى وجود نظريتين أساسيتين ، تتحكمان في العلاقات بين الدول الأفريقية والآسيوية ، وأولاهما نظرية الحياد أو اللانحياز ، والآخر نظرية تصفية الاستعمار .

(١) الحياد أو اللانحياز :

ولدت نظريتنا الحياد والاستعمار الجديد ، مع وصول الدول الأفريقية والآسيوية الى مرتبة الاستقلال ، وليست الأفكار المتعلقة بهما في الواقع الا التعبير عن عزم الدول الأفريقية الثابت على حماية سيادتها التي حققتها مؤخرا . وأغنت السنوات الأخيرة المعجم السياسي بتعابير اضافية جديدة

تعبّر عن نفسية جديدة كتعابير « الاستقلال الأصيل » و « الاستقلال
الصورى » و « الاستقلال السياسى » و « الاستقلال الاقتصادى ». وتظهر
هذه التعابير كلها المدى الذى تعرض فيه مفهوم الاستقلال الى التحليل
الدقيق ، وكأن هناك رغبة عارمة فى الوصول الى المطلق عن طريق
التعريف . وقد أضيف الى اللغة الفرنسية أيضا تعبير جديد هو « حذوك
النعل بالنعل » ، ولا ندرى ان كان المجمع العلمى الفرنسى ، سيقبل بهذا
التعبير ، ويضمنه المعاجم الفرنسية . لكن ما ندرية ، هو ان هذا التعبير
بات يطلق على كل دولة توحى تصرفاتها ، بأنها تسير فى خطى دولة
أخرى ، بصورة عمياء تحسر عن التبعية .

وقد عرفت هذه الرغبة فى تأكيد استقلال البلاد فى كل مجال من
مجادلات الحياة القومية ، بالحياد أو اللانحياز ، طبقا لما تختاره البلاد
نفسها أو قادتها من هذين التعريفين . وقد ظهرت خلافات استطالت
أمدا طويلا بين مؤيدى هذه السياسة نفسها ، حول صياغتها الشكلية
ومحتواها .

وقيل ان تعبير « الحياد » لا يصور الواقع السياسى حقيقة . فالحياد
فى علم السياسة وهم ، خيال . وجوهر السياسة ينص على وجوب اتخاذ
المواقف ، فمن المستحيل على المرء أن يكون محايدا فى مشاكل السلام ونزع
السلاح وتنمية المناطق المتخلفة فى العالم . وكان هذا هو عين السبب
الذى أدى الى نقد تعبير « اللا التزام » . فكل دولة لابد أن تكون ملتزمة
بتأييد السلام أو الحرب ، بتأييد تصفية الاستعمار أو الحفاظ على الوضع
الاستعمارى وهلم جرا . ويدعى مثيرو هذه الانتقادات انهم يؤيدون سياسة
« اللانحياز » التى يعنون بها ، انهم لابد وأن يقفوا الى أحد الجانبين فى
أية مشكلة أو صراع دولى ، ولكنهم لا يقفون دائما الى هذا الجانب أو ذاك
من الكتلة الدولية المتصارعة على التفوق فى العالم . والنقطة المهمة ، هى
أن تكون الدولة حرة فى اختيارها وقراراتها طبقا لمصالحها ومثلها وأهدافها .
لكن هذا الحديث عن التعابير ليس فى الواقع مهما كل الأهمية . فالحياد
واللاالتزام واللانحياز ، كلها تعابير واضحة عن الرغبة نفسها فى حماية
الاستقلال ، وفى حرية العمل . ولعل لباب القضية يتلخص فى التساؤل
عما اذا كانت مثل هذه السياسة ممكنة بالنسبة الى دول افريقيا الفتية .
ويدعى بعض المراقبين ان هذه السياسة مستحيلة لا بالنسبة الى الافريقين
فحسب بل والى الآسيويين أيضا . وقد صدر مقال غفل من التوقيع
عن مؤتمر بلجراد للدول غير المنحازة جاء فيه :

« تود هذه الدول أن تحصر الصراع بين الشرق والغرب في أوروبا ، وأن تظل في منأى عن نتائج هذا التنافس الذي لا تقره . ويبدو أنها لا ترى التناقض في موقفها الحيادي ، وهو التناقض الذي يمثل في رغبتها في أن تتلقى المعونة من الدول الكبرى في الوقت نفسه الذي تصدر فيه الأحكام الخلقية عليها . وتنكر هذه الدول وجود التناقض على أي حال » (١) .

ومع ذلك فقد حاولت مجموعة من الدول اللامنحازة في مؤتمر بلجراد في الواقع أن تضع تعريفا للانحياز . وعلينا أن نلاحظ في النهاية أن هذا المؤتمر لم يكن مقتصرًا على الدول الأفريقية ، إذ أنها في الواقع لم تكن ممثلة فيه إلا بأعداد قليلة ، إذ كانت غانا وغينيا ومالي والكونجو (ليوبولد فيل) هي الممثلة الوحيدة لأفريقيا السوداء . وقد طمح المؤتمر إلى العمل على المستوى الدولي ، إذ مثلت القارات كلها بما فيها القارة الأمريكية . وهناك حقيقة واقعة وهي أن سياسة الانحياز التي تنادي بها الدول الأفريقية وجدت التأييد من جميع دول « العالم الثالث » وحتى من بعض البلاد الأوروبية التي ندعى أنها في منأى عن الحرب الباردة . ولعل هذا يوضح انطلاق المبادرة من الرئيس تيتو . فقد أحس الرئيس اليوجوسلافي بعزلة بلاده ، وتصور طريق الخلاص منها في الدعوة إلى مؤتمر كبير لجميع الدول التي اتخذت من الحياد شعارا لها . وقام بجولة واسعة في البلاد الأفريقية طاف فيها غانا وغينيا ومالي وليبيريا ، وذلك بعد الرحلة التي طاف فيها أرجاء الشرق الأوسط . وتم الاتفاق على مبدأ الدعوة إلى مؤتمر لدول عدم الانحياز ، كما تقرر عقد اجتماع تحضيرى في القاهرة يقر تعريف الانحياز بصورة قاطعة ، ويقرر الدول التي ينطبق عليها هذا التعريف والتي يمكن أن تشترك في المؤتمر . وكان التعريف الذي أقر في هذا الاجتماع التحضري على النحو التالي :

(أ) على الدول المعنية أن تسير على سياسة استقلالية تستند إلى الانحياز والتعايش السلمي .

(ب) على هذه الدول أن تؤيد حركات التحرر في البلاد التي لم تحقق استقلالها بعد .

(١) مقال في مجلة « الدفاع الوطني » عدد نوفمبر ١٩٦١ ص ١٨١٥ .

(ج) يجب ألا تنتمى هذه الدول الى أية أحلاف أو موائيق عسكرية ،
وعليها أن ترفض السماح باقامة قواعد عسكرية في أراضيها .

ولو استعرضنا قائمة الدول التي اشتركت في مؤتمر بلجراد ،
لرأينا ان قلة منها تنطبق عليها هذه الشروط المطلوبة بصورة صحيحة ،
فالدولة المضيفة وهي يوجوسلافيا عضو في ميثاق البلقان ، وهو حلف
عسكري تنتمى اليه عرضا عدة دول أعضاء في حلف الأطلسي . أما بالنسبة
الى قبرص ، وهي من الدول الأعضاء أيضا ، ففيها قواعد عسكرية
بريطانية ، كما أن هناك قاعدة بنزرت الفرنسية في تونس (١) . ومن
الصحيح أن يقال ان الرئيس التونسي ، كان قبل ذهابه الى المؤتمر ، قد
تحدى شرعية وجود هذه القاعدة على الأرض التونسية . لكن الحقيقة تظل
قائمة وهي ان قاعدة أجنبية كانت لا تزال على أرض تونس عندما افتتح
المؤتمر . ويبدو أن المؤتمر وقد فشل في الاتفاق على تعريف مقبول بصورة
عامة ، انتهى الى قبول حل وسط . ووجهت الدعوات على أسس من
الصداقات والعواطف والمصالح أحيانا . فقد قدمت كل دولة عضو في
اللجنة التحضيرية قائمة بأسماء أصدقائها واعترضت على توجيه الدعوات
الى دول أخرى .

فهناك والحالة هذه خلافات خطيرة بين جميع البلاد التي تطلق على
نفسها اسم اللا منجازه أو التي ترغب في اعتبارها دولا لا منجازه . وليس
الحلاف على المبدأ في حد ذاته وإنما على مواقف الدول المختلفة وتصرفاتها .
وبينما تدعى دول مجموعة غانا وغينيا ومالي انها لا منجازه حقا ، تنكر
على دول مجموعة برازافيل الحق في هذه التسمية . وترد هذه الدول
الأخيرة بأنها تقترح في الأمم المتحدة الى جانب الغرب ، مرات أقل عددا
من تلك التي تقترح فيها الدول الأولى الى جانب الشرق ، وهي تقول
بالنسبة الى القواعد العسكرية ، انه بالرغم من عدم وجود هذه القواعد
الأجنبية في معناها التقليدي في غينيا ومالي مثلا ، إلا ان كل انسان
يعرف ان هذين البلدين أصبحا « ترسانتين » ايجابيتين للأسلحة الروسية
والتشيكية ، ومركزين للمدربين والعسكريين من هاتين الدولتين .

(١) تمت تصفية قاعدة بنزرت في النهاية . أما قبرص ، فما زالت تناضل من أجل ازالة
القواعد العسكرية البريطانية من أراضيها ، وهي القواعد المفروضة عليها من الدولة
الاستعمارية . ولا ريب في أن شعب قبرص سيحقق في النهاية تحرير بلده من القواعد
الاجنبية .

(المغرب)

يستمر الحوار على هذا النحو . والشئ الوحيد المؤكد هو ان مؤتمر بلجراد ، فشل فى أن يعرض الدليل القاطع على لا انحياز الدول الأعضاء فيه أو غالبيتها على الأقل . وقد وجدت بعض هذه الدول فى نفسها الشجاعة لاستنكار التفجيرات النووية - السوفياتية التى وقعت فى اللحظة نفسها التى افتتح فيها المؤتمر . وواجه بعضها أيضا مشكلة برلين مواجهة صريحة ، واتخذ منها موقفا واضحا ومجذبا . وقد لاحظ ممثل احدى الدول الغربية هذه الحقيقة بمرارة وقال : « لم تظهر الدول التى اجتمعت فى بلجراد شجاعة كافية . وقد تجمدت أمام الهزة التى أحدثتها موجة التفجيرات السوفياتية . ويبدو انها على استعداد لأن تطلب الى الزعماء الغربيين أن يظهروا أمام المسيو خروشفوف حاملين مفاتيح مدينة برلين كما فعل سكان مدينة كاليه » (١) .

ونحن نرى على ضوء هذه التطورات ان من الضرورى اعادة النظر فى فكرة اللا انحياز من جديد ، واضفاء بعض المرونة عليها . فهناك حقيقة لا يتطرق اليها الشك وهى ان جميع الدول الافريقية ، عازمة عزما أكيدا على المحافظة على استقلالها . ولكن من الضرورى ألا نعلق أهمية مطلقة على هذا المفهوم . فالتعاون الدولى كثيرا ما يتطلب تنازلات متبادلة ، وقيودا على السيادة . والشئ المهم هو ان من الواجب قبول هذه القيود على السيادة بمطلق الحرية والرضا . يضاف الى هذا ان من الواجب بل ومن الضرورى، النظر الى هذه الحقائق كما هى فى القرن العشرين ، لا على النحو الذى كانت فيه فى القرن الماضى . وقد واجهت القارة الامريكية مشاكل مماثلة عندما حصلت على استقلالها . وفى الوقت الذى كان فيه الرئيس مونرو يعد مبدأه المشهور باسمه ، كانت الولايات المتحدة الامريكية ، ترى ان على القارة الامريكية المحررة أن تعيش بعيدة عن العالم وفى معزل عنه . وقد قيل فى هذا الصدد . سنتظل سياستنا بالنسبة الى أوربا على حالها ، لا تتغير ، وهى عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى من دولها . ولذا فمن المستحيل أيضا والحالة هذه أن نقبل تدخلها فى الشئون الداخلية لهذا النصف من العالم ، فى أى شكل من الأشكال » .

وقد ارتكزت السياسة الامريكية فى القرن التاسع عشر على مفهومين عادا الى الظهور فى سياسة الدول الافريقية المستقلة الجديدة ، وهما رفض السماح بالتدخل الأجنبى فى الشئون الافريقية ، والرغبة من جانب الافريقيين فى ألا يتورطوا فى شئون الشعوب الأخرى . ولا ريب فى أن

(١) مجلة الدفاع الوطنى لعام ١٩٦١ .

مبدأ جورج واشنطن المشهور عن « عدم التورط » الذى يعنى عدم تدخل أمريكا فى شئون العالم القديم يشبه الى حد كبير حتى وفى مغزاه نظرية « عدم الالتزام » . ولكن الأوضاع تبدلت ، وجاء الوضع العالمى الراهن بالتحدى لاستمرار صحة مبدأ مونرو . ويبدو أن سياسة أمريكا قد تخلت الآن عن هذا المبدأ . وقد استعاضت عن سياسة عدم التورط ، بسياسة « الردع » الجديدة ، التى تقوم على أساس توحيد بعض أجزاء العالم ، وفى مقدمتها أوروبا الغربية ، فى نظام مشترك للدفاع والأمن المتبادل . وقد حدد الرئيس الراحل كنيدي فى كتابه « استراتيجية السلام » دورا أكبر من الأهمية ، للولايات المتحدة . فبعد أن أبرز ضخامة الثورة السياسية والانسانية والاجتماعية التى وقعت فى عالم القرن العشرين راح يقول : « ولو كان التاريخ صحيحا ، فإن على الأمريكين أن يسيروا فى طليعة الثورة العالمية » . وأعلن المستر جورج بول ، فى الخطاب الذى ألقاه فى السادس عشر من فبراير عام ١٩٦٢ فى المؤتمر السنوى الثامن للشئون الدولية الذى يعقده مجلس الشئون العالمية فى سينسيناتى ان الأمريكين أدركوا أن الكارثة كالرخاء لا يتجزأان ولم تعد الدول جزرا اقتصادية معزولة ، إذ أن ما يصيب احداها لابد وأن يؤثر تأثيرا كبيرا على الدول الأخرى وقد يكون من السخف أن نعترف بوجود الترابط بين الدول دون أن نعمل على أساسه . فبعد أن قررت أمريكا اقامة نظام متبادل للدفاع المشترك فى أمريكا ، راحت تعمل الآن على اقامة منظمة اقتصادية لدول الأطلسى ، يكون التعاون الاقتصادى والتنمية من مجالاتها الأولية .

وقد خرجت القارة الأمريكية على سياسة العزلة التى سارت عليها مدة طويلة ، وراحت تسير فى خطى جديدة من زيادة التعاون والتضامن الدوليين . وكانت لاسطورة الاستقلال عن طريق العزلة أيامها ومكانتها . وتقدم الرئيس كنيدي باقتراح لاصدار اعلان للترابط بين الأمم ، وهو عكس السياسة الأمريكية التقليدية .

وكثيرا ما قيل ان التاريخ لا يعيد نفسه، وإذا كانت الدول الأفريقية، فى خرصها على الحفاظ على استقلالها الذى حققته حديثا ، تعتقد ان فى وسعها أن تسير على منوال القارة الأمريكية فى القرن الماضى ، فانها تكون مخطئة خطأ بالغاً . وقد أكد الرئيس كنيدي هذه الحقيقة فى كتابه فقال : « وإذا أمعنا النظر فى جميع هذه المتاعب التى لابد وأن تواجهها الدول الأفريقية ، فسندرك أننا فى الولايات المتحدة الأمريكية قد عالجنا هذه

المتاعب بسهولة نسبية . فبعد أن حققنا استقلالنا ، أتاحت لنا فرصة
مائة وثلاثة وثلاثين عاما لننمو ونتطور ، في سلام نسبي قبل أن تنتهي
الحرب العالمية الأولى بعزلتنا . ولم تتح لأفريقيا هذه الفرصة ، فالعالم
الآن مائل في إفريقيا ، وليست هذه الا جزءا لا يتجزأ من المجتمع
العالمى .

ولذا يجب أن تركز سياسة اللا انحياز على مبادئ أكثر مرونة ،
تكون منسجمة مع الحقائق . ويبدو ان التعريف الذى وضعه الاجتماع
التمهيدي لدول اللا انحياز فى القاهرة فى حاجة الى التعديل ، وينطبق
هذا بوجه خاص على البند المتعلق بالأحلاف والمواثيق والقواعد العسكرية،
فهل تكون أية بلاد لا منحازة حقا ، اذا اكتفت بعدم الانتماء الى أى حلف
عسكرى ، أو اذا لم تكن هناك قواعد عسكرية فى أراضيها ؟ هذه نقطة
قابلة للنقاش والحوار . وهل يمكن أن يقال ان فرنسا وبريطانيا والولايات
المتحدة لم تعد مستقلة ، لأنها تنتمى الى عضوية حلف الأطلسي ؟ وهل من
المعقول ان الاتحاد السوفياتي قد تخلى عن شيء من سيادته بانتمائه الى
حلف وارسو ؟ انها كلها قضايا نسبية . فالدول كالأفراد . وعلاقاتها
تعتمد على الاتفاقات والمواثيق والعهود . والشئ المهم ، هو ان تتم
الارتباطات بمطلق الحرية والارادة . فعندما تشترك دولة فى حلف
عسكرى ، أو تسلم قاعدة الى دولة أخرى ، فان السؤال الوحيد الذى
يجب أن يسأل هنا ، هو ما اذا كان هذا القرار قد اتخذ بمطلق الحرية .
يضاف الى هذا انه بالرغم من ان من المرغوب فيه ان تختفى الأحلاف
العسكرية ، وأن يتحقق نزع السلاح العام ، فان مما لا يمكن نكرانه أن
دولا عدة تحس فى ظل الظروف الراهنة انها لا تستطيع أن تضمن
استقلالها وان تحميه الا ضمن اطار الاحلاف العسكرية . وهناك حلف
عسكرى فى إفريقيا بين البلاد التى تنتمى الى مجموعة الدار البيضاء ، كما
ان هناك حلفا آخر بين دول اتحاد إفريقيا ومدغشقر ، ترى هل تكون
هذه الدول المتحالفة أقل سيادة من غيرها ؟

وعلى ضوء الأوضاع الراهنة ، فى وسعنا أن نقول انه بالرغم من
ان اللا انحياز مبدأ طيب من ناحية للأساس ، الا انه فى حاجة الى إعادة
النظر من جديد على ضوء الوقائع الراهنة . وكل ما تحتاج اليه الدول
الإفريقية هو ان توضح أهداف سياساتها الخارجية ، وان تتخذ قراراتها
على ضوء هذه الأهداف لا لارضاء أية كتلة دولية معينة . وفى مثل هذه
الحالة يكون لسياسة اللا انحياز معناها . ولو استطاعت الدول الإفريقية

أن تفعل كل هذا ، فانها تستطيع أن تحس باستقلالها الأصيل الضادق ،
وان تلعب دورها البارز فى الشئون العالمية . أما اذا واصلت هذه الدول
الموقف موقف البرود من بعضها البعض ، والشك فى بعضها ، وتبادل
الاتهامات بينها ، فان استقلالها ، سيظل هشاً ، ومعرضاً للخطر ، بدلا
عن أن يتعزز هذا الاستقلال ويتقوى .

ولنتقل الآن الى العامل المشترك الثانى وهو عامل تصفية
الاستعمار .

(ب) تصفية الاستعمار :

تعتمد العلاقات بين الدول الافريقية وبين الدول الأجنبية ، اعتمادا
كبيرا ، على الموقف الذى تتخذه هذه الدول الأخيرة من مشكلة تصفية
الاستعمار وتجمع الدول الافريقية على المطالبة بتصفية الاستعمار تصفية
سريعة فى افريقيا ، بل وفى العالم بوجه عام . ولا ريب فى أن هذا
الموضوع ، هو الذى يستأثر أكثر من غيره بأكبر قسط من الوحدة بين
مختلف الدول الافريقية . وقد أكد عدد من الكتاب ان مؤتمر بلجراد ،
أظهر ان الدول الافريقية أكثر صلابة فى هذا الموضوع من كثير من الدول
الآسيوية . وبينما اعتبر المغفور له نهرو ، وهو على حق فى رأينا ، ان
مشكلة السلام الشامل فى العالم ، أكثر أهمية من غيرها من المشاكل ،
فان الأغلبية الغالبة من ممثلى الدول الافريقية رأت بأن المشكلة الاستعمارية
يجب أن تحتل المنزلة الأولى من الأهمية . ونحن لا ننكر ان عملية تصفية
الاستعمار بدأت فى آسيا قبل افريقيا ، وان بعض الدول الافريقية مازالت
خاضعة للاستعمار ، وان الحربين الداميتين فى الجزائر واندجولا ، تبقيان
على المشكلة الاستعمارية حية دائما فى عقول الافريقيين . ويقول كاتب
المقال الذى استقيناه منه قبل قليل ، انه لاحظ التجاوب القوي والعنيف
فى افريقيا مع أى ذكر للاستعمار الجديد والعنصرية والامبريالية .

ونصل من هذا الى أن العلاقات بين الدول الافريقية والدول غير
الافريقية تعاني الآن من الآثار الناشئة عن عملية تصفية الاستعمار . وقد
حلل المسيو آر . ال . بينون هذه الظاهرة فى مقال نشره فى عدد يونيو
من عام ١٩٦١ من مجلة « الدفاع الوطنى » قال فيه : يبدو ان لتعبير
تصفية الاستعمار الذى استعمله آر . بى ميشيل لأول مرة فى محاضرة
له ألقاها فى عام ١٩٥٤ ، تاريخا غريبا . ويبدو أنها أثارت فى البداية
بعض الاستياء ، وأدت الى حوار عنيف ، ولكنها باتت ، الآن شائعة على

الاستعمال، لتعنى نقل السلطة والسيادة من الدولة الاستعمارية الى شعوب البلاد المستعمرة . ويجب أن نلاحظ هنا ان عملية التصفية ، تبدأ بعمل متعمد من جانب الدولة الاستعمارية ، يعتبر تنفيذاً لقرار بمنح الحرية للشعب المستعمر. وتؤثر الدول الافريقية بصورة عامة أن تحقق استقلالها كثمرة لعملية سلمية مدروسة ، تسير في مراحل ، على أن تكون هذه المراحل في أقصر أمد ممكن ، وأن تكون كافية لتمكين الشعوب من اعداد نفسها لتحمل مسئولياتها القومية الجديدة . ولكن هذا الموضوع أثار الكثير من المناقشات الحامية (١) . فهناك أقلية رأت ان الاستقلال يجب أن ينحقق فوراً ودون أية مراحل انتقالية . وتنبع هذه الفكرة من الاعتقاد بأن الدولة الاستعمارية عاجزة عن اعداد شعب البلاد المستعمرة للاستقلال، بدرجة كافية من الحياد والنزاهة والصدق . ولكن ثبت الآن ان الشعوب التي تدرجت في استقلالها بالاتفاق الكامل مع الدولة التي تحميها ، هي التي ألقت دولا ، واجهت مشاكل أقل بكثير من مشاكل غيرها . وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٦٠ ، توصية بتبنى فكرة الاستقلال الذي يتحقق عن طريق الاعداد، وذلك بقصد وقف النقاش الطويل بين دعاة الاستقلال الفوري ، ودعاة الاستقلال على مراحل . ولعل المشكلة الوحيدة الباقية تتعلق بطول المدة التي يتطلبها تحقيق الاستقلال في أحسن الأوضاع . وقد أعلنت برلمانات بعض الدول كنيجيريا مثلاً ، في قرارات أصدرتها ، أن على الأمم المتحدة أن تحدد عام ١٩٧٠ كآخر موعد لتصفية الاستعمار في افريقيا . وقد نادى دول أخرى على عجلة من أمرها ، بفترة أقصر من هذه . فقد طلب الرئيس نكروما في مؤتمر بلجراد ، أن تنتهى عملية تصفية الاستعمار قبل الواحد والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٦٢ . وهناك من نادى بسياسة أكثر مرونة ، مقترحا ، ان من المتعذر تحديد موعد معين ، نظراً لأن مختلف الأقاليم المستعمرة لم تصل الى درجة واحدة من التطور ، وان من الخطورة بمكان تعيين الموعد . وقد أكد هذا الفريق ان كل ما يطلب الآن هو تقرير مبدأ تصفية الاستعمار في أسرع وقت ممكن ، والتأكد من ان الخطوات العملية في هذا الاتجاه

(١) أعتقد أن المؤلف بعيد كل البعد عن النزعة الثورية . فهو يؤمن بالاستقلال المتدرج الذي يعطى ولا يستخلص ، ولعله في قوله هذا يتساق مع الدعايات الاستعمارية الجوفاء التي تتحدث عن تهيئة الشعوب واعدادها لحكمها الذاتي ، وعن رسالة الاستعمار في تحضير هذه الشعوب .

قد اتخذت . وكان هذا هو الموقف الذي تبنته الأمم المتحدة في قرارها الذي أصدرته في الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٦٠ .

وهناك أيضا مشكلة العلاقات بين الدولة المستقلة حديثا وبين الدولة التي كانت تستعمرها في السابق . ولو شئنا التعميم لقلنا ان الدول الافريقية لا تقرر قطع العلاقات كلها مع الدولة الاستعمارية السابقة . وهي تميز بين الاستقلال والتخلي الكامل . فالاستقلال لا يعنى قطع العلاقات وانما يعنى تحولها من علاقات التبعية والسيطرة ، الى علاقات التكافؤ والمساواة . ولا تتوقف مسئوليات الدولة المستعمرة السابقة مع الحصول على الاستقلال ، فهي ملزمة بأن تقدم العون ، وكلما كانت الدولة المستقلة أضعف زاد هذا الالتزام وتضاعف . واذا حدث وقطعت العلاقات فان قطعها في هذه الحالة كان ثمرة أسباب غير حيوية ، ولذا يجب ألا تعتبر قاعدة عامة .

وهناك بعض المبادئ التي تقيم دول افريقيا المستقلة حديثا على أساسها علاقاتها بالدول الاجنبية . فهي أولا تميز بين الدول التي كانت لها مستعمرات في افريقيا ، وتلك التي لم تكن لها أية مستعمرات ، وهي معظمها من الدول التي تنتمي الى الكتلة الشيوعية . والتي لا خلاف معها في موضوع تصفية الاستعمار . وتظهر دول الكتلة الشرقية في الواقع اصرارا في موضوع تصفية الاستعمار ، يفوق اصرار الدول الافريقية نفسها ، وهذا يعرضها الى بعض الشكوك في عيون الكثيرين من الافريقيين . وعندما قدم خروشوف الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام ١٩٦٠ ، اعلانا بتحقيق الاستقلال الفوري لجميع المستعمرات ، لم يحظ بما كان يتوقعه من تأييد . وقد اعتبرت الدول الافريقية ان موضوع تصفية الاستعمار أمر يخصها هي ، وإن من حقها هي وحدها أن تتولى زمام المبادرة في الموضوع (١) . وبالرغم من قيمة مساعدة الدول الشرقية وأهميتها ، فان هذه الدول لا تستطيع أن تحل محل الدول الافريقية والاسيوية عندما يتعلق الموضوع بتقرير أى عمل يجب أن يتخذ . وهكذا

(١) أنا لا أقر المؤلف على رأيه هذا ، فموضوع تصفية الاستعمار ، لا يمكن أن يخص قارة واحدة ، أو شعوبا معينة ، وانما يخص العالم بأسره ولاسيما جميع ذوى الآراء الحرة فيه . ولذا فمن حق أية دولة مخلصه في مناهضتها للاستعمار أن تثيره ، وأن تتبنى الدعوة الى تصفية الاستعمار ، بالتعاون مع جميع الدول التي تؤمن بضرورة هذه التصفية

(العرب)

فقد تناولت دول الكتلة الافريقية الاسيوية الاقتراح السوفياتى وادخلت عليه التعديلات التى رأتها ، وصاغته فى عبارات أكثر اعتدالا ، ليتفق مع حقائق الوضع والواقع . ويجب أن ندرك على أى حال ، بأن احتمال الاشتراك فى العمل بين الدول الافريقية والشرقية فى موضوع تصفية الاستعمار أمر يتوقف على موقف الدول الاستعمارية . وكلما كانت عملية تصفية الاستعمار أقسى وأصعب ، بفضل السلوك المعادى أو المناورات السرية التى تقوم بها الدول الاستعمارية ، كلما كانت الدول الشرقية أكثر قدرة على ايجاد قاعدة مشتركة مع الدول الافريقية . وهذا ماشرعت الولايات المتحدة فى فهمه ، ولا سيما بعد وصول الرئيس كنيدي الى الحكم . وليس ثمة من شك فى ان فشل الغرب فى العثور على حل مرض للمشكلة الاستعمارية قد يحطم آمال الغرب فى افريقيا لمدة طويلة قادمة . ان لم يكن الى الابد . ونحن لا ننكر ان على الولايات المتحدة بالطبع ، أن تأخذ فى عين اعتبارها الاحلاف التى تربطها بالدول الاوربية . وقد واجهت المشكلة المعقدة فى الدعوة الى تصفية الاستعمار دون احداث تصدع فى علاقاتها بالدول الغربية . وقد عرض المستر جورج بول هذه المشكلة عرضا وافيا فى المحاضرة التى ألقاها فى سنسيناتى ، والتى أشرنا اليها من قبل ، اذ قال ...

« ومع ذلك يواجه المرء من وقت الى آخر ، الرأى بان هناك طرازا من التناقض بين مفهوم شراكة الأطلسى من ناحية وبين حاجتنا الى تنمية أواصر الصداقة والثقة مع الدول الاقل تطورا فى العالم من الناحية الاخرى . وهناك انطباع ناشئ أحيانا ، وهو ان على الولايات المتحدة أن تختار بين الخطوط السياسية المتبادلة الانطواء ويعرض مثل هذا التشكيل فى رأى مشكلة خادعة مضللة تستند الى افتراض منسوخ ، وفهم ناقص لاتجاه الاحداث . ولعل مشكلتنا اليوم هى فى السير فى هاتين الطريقتين بنفس القوة والحماسة » .

وترى الولايات المتحدة ان الدول الاوربية قد بدأت بداية طيبة فى موضوع تصفية الاستعمار ، وانها تسير سيرا مرضيا فى هذا السبيل ، وانه بالرغم من ان موضوع الاستعمار ما زال يثير مشاعر قوية وعميقة فى افريقيا ، الا انه سائر فى طريق الزوال ، مخليا مكانه الى علاقة جديدة وجد مرضية تقوم بين أوروبا وافريقيا . وكثيرا ما تجد الولايات المتحدة نفسها فى موقف غريب ولا سيما فى أوقات الازمات ، التى لا يمكن أن

تخلو منها عملية تصفية الاستعمار . ولكنها وجدت في نفسها الشجاعة في بعض الحالات لتسير في خط مختلف عن ذاك الذي تسير فيه صديقاتها من الدول الاوربية (١) . وعندما اقترح الوفد الامريكى في الامم المتحدة مؤيدا مشروع قرار عن انجولا ، قدمته الكتلة الافريقية الاسيوية ، أشار الرئيس الراحل كنيدي بأن هذا العمل يتطلب شجاعة من جانب بلاد يعتمد نظامها الدفاعى واستراتيجيتها العامة على وجود قواعدها العسكرية فى أرض البرتغال .

يضاف الى هذا ان الولايات المتحدة تحاول موازنة السياسة العنيفة التى يشنها الاتحاد السوفياتى فى موضوع تصفية الاستعمار ، عن طريق تقديم معونات اقتصادية وفنية ضخمة . ولكننا سنعود الى دراسة هذا الموضوع فى وقت لاحق . وكل ما نحتاج اليه من قول فى هذه اللحظة ، هو ان الكتلة الشيوعية بالرغم من الضغط الذى يفرضه الاتحاد السوفياتى ، لاتبدو محققة لآى نجاح ملحوظ فى افريقيا فى موضوع تصفية الاستعمار . يضاف الى هذا ان هذه الدول وجدت نفسها مضطرة لتعديل سياستها وأهدافها . فقد وقعت فى عهد ستالين تبدلات مهمة فى نظريات لينين المتعلقة بتحطيم العالم الرأسمالى عن طريق تصفية امبراطورياته الاستعمارية . وكان الشيوعيون فى الماضى يميزون بين حركات التحرر الوطنى البورجوازية الطابع وبين حركات التحرر الوطنى ذات الجذور البروليتارية ، وكانوا يدعون دعم الحركات الاخيرة ليس الا . ولكنهم مالبثوا تحت تأثير مؤتمر باندونج ان وجدوا ضرورة ماسية فى تغيير نظريتهم . يضاف الى هذا انهم بينما كانوا فى الماضى يحصرون اهتمامهم فى آسيا وحدها ، راح المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفياتى يعطى الاولوية لافريقيا فى خطط الشيوعية العالمية . وتقرر فى هذا المؤتمر ، العدول فى المستقبل عن اصدار الاحكام على الطبيعة الذاتية والمحتويات العقائدية لحركات التحرر ، والتمييز بين جذورها البورجوازية والبروليتارية . وتقرر تقديم العون الى جميع الثورات ، أملا بأن تحقق

(١) ليست القضية قضية شجاعة فى سير أمريكا على خط يختلف عن سير الدول الاستعمارية الاوربية ، وانما هى التناقضات الاستعمارية التى تدفع الى هذا الاختلاف ، بسبب اختلاف المصالح وتضاربها . فأمريكا تريد أن تحل محل الدول الاستعمارية القديمة فى افريقيا ولكن بأساليب جديدة تركز الى السيطرة الاقتصادية ، وهى ما تسمى بالامبريالية الجديدة .

التبدلات الداخلية بعد تحقيق الاستقلال ، وصول الطبقات العاملة الى قمة الحكم . وقد طبق هذا الاسلوب الجديد تطبيقا منظما ، ورأينا الشيوعيين وهم يحاولون التقرب الى الملوك والاباطرة كالحسن الثانى وهيلاسلاسى ، والى الجمهوريين من أمثال الرئيس عبد الناصر ، والتقدميين من أمثال سيكوتورى (١) . وقد فشلت جميع هذه المحاولات فى تحقيق النتائج المقصودة ، ولم تدفع الدول الافريقية الى التخلي عن الحياد أو اللانحياز اللذين أقامت عليهما أسس سياساتها .

ولنتقل الآن الى البحث فى العلاقات بين الدول الافريقية وبين الدول الاستعمارية أو التى كانت مستعمرة لافريقيا ، ومعظمها من دول أوروبا الغربية . وهنا يرسم الافريقيون خطا مميزا واضحا . وقد ذكر الرئيس سينجور فى خطاب ألقاه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ان من الواجب التفريق بين تلك الدول التى صفت امبراطورياتها الاستعمارية ، وبين تلك الدول التى مازالت تحتفظ بها .

وتقف الدول الافريقية من الفئة الاولى التى تمثلها فرنسا وبريطانيا مواقف ودية تقوم على التفهم والصداقة . وبالرغم من مشاكل العضلة الجزائرية ، فان الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، اذا ما استثنينا قلة منها ، لم تشك قط فى اخلاص فرنسا ورغبتها فى انهاء الوضع الاستعماري فى الجزائر . وقد عملت كلها على دعم فرنسا فى جهودها لتصفية الاستعمار ، بالرغم من رأى العام المعادى الذى كان يعارضها . وبالرغم من ان بعض هذه الدول تؤيد بقوة استقلال الجزائر ، فقد ظلت مشتركة مع فرنسا فى مجموعة دولها . وبقيت الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية أعضاء فى جامعة الشعوب البريطانية ، بالرغم من ان بريطانيا ما زالت بعيدة للغاية عن تصفية امبراطوريتها الاستعمارية فى افريقيا تصفية كاملة . ولعل كل ما يهم الدول الافريقية ان بريطانيا وفرنسا قد أعلنتا تصميمهما وبوضوح على تصفية امبراطوريتيهما الاستعمارييتين ، وانهما

(١) أنا لا أعتقد ان القضية موضوع تقرب أو نفاق ، كما يحاول المؤلف ان يرسم صورته . وانما هى تفهم أصيل من جانب الاتحاد السوفياتى لسياسة عدم الانحياز التى تسير عليها بعض الدول الافريقية الصداقة فى حيادها من ناحية ، وتلاق بين دول عدم الانحياز ودول الكتلة الشرقية على مصارعة الاستعمار والعمل على تصفيته فى آسيا وافريقيا من ناحية اخرى .

تسيران باخلاص في هذا السبيل (١) . وكل ماتبقى لا يعدو أن يكون موضوع وقت ، وظروفا علمية ، وطرقا وأساليب ، وكلها قضايا يمكن حلها عن طريق الحوار .

واتخذت الدول الافريقية من الناحية الاخرى مواقف العداء الواضح من تلك الدول الاوربية التي مازالت مصرة على رفض تصفية امبراطورياتها الاستعمارية . وينطبق هذا القول بوجه خاص على البرتغال ، التي اجمعت الدول الافريقية على اتخاذ اجراءات موحدة ضدها في الميدانين الدبلوماسي والاقتصادي . وكلنا يعرف الاجراءات التي اقترتها المؤتمرات الافريقية المختلفة ضد البرتغال . ويتلخص الموقف بصورة عامة ، في ان الدول الافريقية لم تكتف بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال ، وانما ترفض أيضا الاشتراك في عمل معظم المنظمات الدولية التي تشترك البرتغال في عضويتها . فقد منع ممثلو البرتغال مثلا من الاشتراك في لجنة افريقيا الاقتصادية وفي لجنة التعاون التقني في افريقيا الى الجنوب من الصحراء الكبرى ، بينما سمح لممثلي فرنسا وبريطانيا بالاشتراك في هاتين المنظميتين لان حكومتيهما مازالتا تتحملان بعض الالتزامات في افريقيا ، وهو عين الوضع الذي تقف فيه البرتغال المنوعة من الاشتراك فيهما . وقد اقترح مؤخرا أن تحرم البرتغال حتى من عضوية الامم المتحدة ، طالما ان سلوكها يعتبر مخالفا لمبادئ ميثاقها . ولكن هذه نقطة في منتهى الدقة ، اذ ان الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، لا تستطيع مجارة الدول الافريقية في هذا الاتجاه في الظروف الراهنة .

وأذا شئنا التلخيص قلنا ان العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية ، تعتمد الى حد كبير على الموقف الذي تتخذه هذه الدول الاخيرة ، من مشكلة تصفية الاستعمار ، التي تعتبر المشكلة الرئيسية . وقد بينا في تحليلنا لهذا المفهوم ان ليس ثمة في العادة ، قضية مناهضة عمياء ومتعنتة للاستعمار . فنحن نسير طبقا لمبدأ نطبقه عادة بمنتهى الوعي والاعتدال

(١) تظهر هنا اتجاهات المؤلف الغربية الواضحة . فالحديث عن اخلاص الدول الاستعمارية أيا كانت في تصفية امبراطورياتها الاستعمارية ، حديث باطل . اذ كيف نبرر هذا الاخلاص مثلا على ضوء ما عمله بريطانيا مثلا في الجنوب المحتل أو في الخليج العربي ، أو ما كانت فرنسا السابقة تعمله في الجزائر قبل استقلالها . فالاستعمار لا ينحسر عن طيب خاطر أو عن اخلاص ، وانما نتيجة ظروف وضعية ومادية ودولية أقوى منه يجدد نفسه عاجزا أمامها .

والواقعية • وهناك بعض الاستثناءات بالطبع • فهناك بعض الدول
الافريقية السوداء ، تتوق الى تمثيل دور حامل اللواء في مناهضة
الاستعمار ، وتولى قيادة الحملة ، وربطها بذاتها • ولكن سبق لنا ان بينا
ان الموقف الذى يتخذه المتطرفون ، يرمى الى اخفاء بعض المتاعب
الداخلية (١) ، وتوجيه الرأى العام الى الاهداف الخارجية ، لتغطية
المشاكل الداخلية والتقليل من أهميتها • ويود هؤلاء المتطرفون أيضا
تعزيز الدور الذى عينوا أنفسهم لتمثيله • وهو دور «الدول القائدة» ،
والحصول على مراكز أفضل فى الصراع على زعامة افريقيا •

واذا ما استثنينا هذه الحالات المتطرفة ، فان غالبية الدول الافريقية،
تود أن ترى الحكم الاستعماري ينتهى بأسرع ما يمكن ، ولكن بصورة
واقعية ومتدرجة ، وكنتيجة للمفاوضات مع الدول المستعمرة • ولا تتصلب
المواقف وتتشدد الا عندما يبدو ان الدول الاستعمارية ترفض مبدأ تصفية
الاستعمار نفسه كما ترفض الحق فى تقرير المصير ، كما هو الوضع
بالنسبة الى البرتغال التى تحدثنا عنها قبل قليل •

واذا شئنا التعميم ، قلنا ان انهاء الحكم الاستعماري بكل ما يرافقه
من متاعب واضطرابات ، لم يترك حتى الآن أثرا عميقا على العلاقات بين
الدول الافريقية والعالم الغربى • وما كان هذا ليقع لو أن الدولتين
الاستعماريتين الكبيرتين وهما فرنسا وبريطانيا ، كانتا قد رفضتا الاصغاء
الى هدير هذه الحركة القوية المندفعة نحو الاستقلال الوطنى • ولكن
هاتين الدولتين تبينتا حتمية هذه العملية ، وبدلا من أن تحاولا وقف
التيار ، سارقا معه ، تحملان زمام المبادرة (٢) • وليست المشاكل التى

(١) عودة الى نفس الآراء التى سبق لنا الرد عليها فى هامش سابق • وهى عين الآراء التى
تصدر عن الدول الغربية ، فى محاولتها تشويه صور القادة الافريقيين المناضلين ضد
الاستعمار ، واتهامهم بتضليل شعوبهم ، لتغطية ما تسميه بالمتاعب الداخلية التى
يواجهونها •

(٢) يبدو أن بعض الدول الاستعمارية كانت أكثر ذكاء وبراعة من غيرها ، حتى انها خدعت
الكثيرين بأجرائها الذكية ، ومن بينهم مؤلفنا هذا • فقد أدركت هذه الدول ان مرحلة
الاستعمار القديم قد انتهت وان الاستعمار يواجه نهايته الحتمية ، وانها أعجز من أن
تقف فى وجه تيار تحرر الشعوب ، فسارت مع التيار ، محاولا الالتفاف حوله ،
والتطور ، لتعود الى الميدان من جديد ، تحت ستار الاستعمار الجديد ، الذى يعتمد على
الصداقات السياسية والسيطرة الاقتصادية •

تواجهتنا اليوم الا تلك الناشئة عن اقامة طراز جديد من العلاقات ، وبناء شكل من أشكال التعاون يقوم على الاحترام المتبادل للحقوق المشروعة . وما زالت أمامنا آمال جديدة ومثيرة ، وهي تقترح على الغرب أن يلعب دوره فيها وفي افريقيا . ولكن ليس في وسعنا أن نتجاهل الجهود المضخمة التي يقوم بها العالم الشيوعي لنقل مركز الحوار ، وفتح مجال ضخم جديد من التنافس في ميدان التعاون الاقتصادي . وقد حان الوقت الآن لدراسة العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول الافريقية .

٣ - العوامل الاقتصادية :

تمتد آثار تصفية الاستعمار الى ما وراء الميدان السياسى لتصل ميدان الاقتصاد . وقد يكون من السهل نقل السيادة السياسية الى الدول المستقلة حديثا ، ولكن المشاكل التي تنطوي عليها اقامة علاقات اقتصادية جديدة تكون أعسر على الحل . وتريد الدول الحديثة أن تحقق سيادتها الاقتصادية ، وهذا يعنى تغيير البنيان الاقتصادي الراهن ، والتخفيف من الروابط القديمة التي كانت تربط اقتصادات المستعمرات السابقة وتشدّها الى اقتصادات الدول الاستعمارية السابقة . والمشكلة التي سنتولى درسها هنا ، شقان ، أولهما يتناول تغيير العلاقات السابقة بينما يتناول الثانى بناء علاقات جديدة .

وتظهر أية دراسة للسلوك الاقتصادي للدول المستقلة ان هذا السلوك يتقرر قبل كل شيء على ضوء الحاجة الماسة الى التنمية الاقتصادية ولن نقف طويلا عند موضوع التخلف الاقتصادي ، وهو الوضع الذى تشترك فيه جميع الدول الافريقية ، فقد كتب الكثير عن هذا الموضوع وأسبابه وطبيعته وعلاجه . وتقع مشكلة التخلف الاقتصادي خارج نطاق دراستنا الحالية ، وان كانت أحد العوامل الجوهرية المختفية وراء بعض قواحي السياسة الخارجية للدول الافريقية الفتية والمستقلة .

ولا يصبح الاستقلال أصيلا وكاملا ، الا اذا استطاعت الدول الافريقية أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية ، وهي تبعية لاتنتهى بصورة أوتوماتيكية رتيبة مع تحقق السيادة السياسية .

وتحاول الدول الافريقية رغبة منها فى الخلاص من تبعيتها الاقتصادية ، أن تعيد النظر أولا ، وكما سبق لنا ان قلنا ، فى علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة ، وأن تقيم علاقات جديدة ثانيا

مع دول أخرى ، تقوم على أساس مصالحها ، وحاجات تنميتها ، واتجاهاتها المذهبية .

(أ) تغيير العلاقات مع الدول الاستعمارية السابقة :

ينطوي الحصول على السيادة الدولية ، على نقل بعض الصلاحيات الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة الاستعمارية السابقة ، الى الدولة المستقلة حديثا ، يضاف الى هذا ان المشكلة ليست واحدة بين البلاد الخاضعة للنفوذ الفرنسي وتلك التي كانت تخضع للنفوذ البريطاني . فهناك فروق واضحة وملحوظة بين كتلتى الفرنك والاسترليني .

وتواجه الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية مشكلة تقرير ما اذا كانت ستتولى وتمارس على الفور جميع الصلاحيات الاقتصادية الناشئة عن الاستقلال ، مما يثير على الفور موضوع الانتماء الى كتلة الفرنك . فلو قررت الدول الافريقية أن تمارس جميع الصلاحيات الاقتصادية الخارجية فوراً ، وبصورة فردية ، ومستقلة ، فانها والحالة هذه ستعرض كتلة الفرنك للخطر . وستصبح لكل دولة في هذه الحالة حريتها في العمل بالنسبة الى سياستها التجارية وتسوياتها المالية مع العالم الخارجى وفي القضايا النقدية . وستتمتع في مثل هذه الحالة بالاستقلال الاقتصادى الرسمى ، بكل ما ينطوي عليه هذا الاستقلال من مغامرة ومزايا . أما اذا قررت الدول الافريقية من الناحية الاخرى ، تسليم صلاحياتها الاقتصادية الخارجية الى الهيئات التي كانت تسيطر عليها في السابق ، فانها والحالة هذه ، تتخلى كما هو واضح عن بعض الخصائص الاساسية لسيادتها . ولذا فالمشكلة التي تواجهها هذه الدول ، تتلخص في كيفية الحفاظ على كتلة الفرنك ، التي تمثل تجمعا متمائلا التفكير ، دون التخلي عن السيادة في القضايا الاقتصادية والمالية والنقدية . وتشعر الدول الافريقية ان ليس ثمة جذوى من بقائها في كتلة الفرنك الا اذا ضمن لها هذا البقاء انجح السبل لتأكيد سرعة تنميتها الاقتصادية . فمفهوم التنمية والتطور ، هو الذى يقرر السياسة الخارجية للدول الافريقية في المجال الاقتصادى فى الوقت الحاضر ، وهو الذى يوجهها . لكن كتلة الفرنك لم تكن قد رسمت في البداية كمنطقة للتنمية الاقتصادية ، ولم تؤد في السابق أى عمل فعال في هذا الاتجاه . ومن هنا بات يتوجب على الدول الافريقية ، أن تعيد تقويم طبيعة كتلة الفرنك تقويما جوهريا . وكان عمل هذه الكتلة في الماضى ، نقديا مجردا ، اذ تعتمد في اجراءاتها بشكل محدد على احترام

القوانين والانظمة النقدية . وكان الاتحاد النقدي أساس العلاقات بين فرنسا وبين مستعمراتها السابقة وراء البحار . وكان يتمثل في نظام مشترك لتحويل النقد والرقابة عليه وتجميع كافة الموارد من النقد الاجنبي لجميع الدول التي تمت الى الكتلة في مكان واحد . وكانت لهذا الوضع نتائج اقتصادية معينة ، منها أولا ان السلطات المركزية في كتلة الفرنك ، والتي تعنى في الواقع سلطات فرنسا نفسها ، كانت هي التي تتولى تحديد الواردات من خارج الكتلة والرقابة عليها . واذا ما قبل مبدأ الدفع من مصدر واحد لتجمع النقد ، ثمنا للسلع المستوردة من خارج الكتلة ، فان من المنطقي أن يكون ثمة تنسيق بين برامج الاستيراد التي تضعها مختلف دول الكتلة وأن تقرر هذه البرامج من السلطات المركزية للكتلة . وليس ثمة من شك في ان هذه الرقابة على الواردات ، أدت بصورة لا مباشرة دور المؤثر على التنمية الاقتصادية للاقاليم الواقعة ضمن نطاق الكتلة . وتساءل الدولة العضو في هذه الحالة عما اذا كانت ترغب في استيراد سلع انتاجية لا سلع استهلاكية ، كما يطلب اليها أن تحدد البلاد التي تريد أن تستورد منها هذه السلع ، وعن العملة التي ستدفع بها قيمة مستورداتها . وتمارس السلطات المركزية في الكتلة عن طريق مثل هذه الاسئلة أثرا مباشرا أو لا مباشرا على اقتصادات البلاد التي تنتمي الى الكتلة . وتكون الواردات من خارج نطاق الكتلة بوجه خاص ، محددة بحصص النقد الاجنبي التي تخصصها السلطات المركزية لكل دولة من الدول الاعضاء . وهكذا فان ادارة العمليات النقدية ، تخلق منطقة اقتصادية مشددة الحماية ، تنحصر فقط بين الدولة المستعمرة السابقة ، وبين ممتلكاتها وراء البحار .

وكان ثمة دمج متدرج بين اقتصادات الدولة المستعمرة السابقة وبين الاقاليم التي تستعمرها . وقد تعزز هذا الدمج بحرية تنقل السلع ورؤوس الاموال ضمن الكتلة الواحدة ، وبتحديد انتقالها الى الخارج أو من الخارج تحديدا دقيقا .

وعندما تحقق الاستقلال ، أثر على الفور التساؤل عما اذا كان استمرار الوضع على هذا النحو ، يواجه متطلبات الدول الجديدة في مجالات التنمية الاقتصادية . وكان من رأي بعض الناس ، أن هذا الاستمرار لا يحقق المتطلبات الجديدة . وراحوا يقولون ان استمرار التجارة الحرة غير المقيدة ضمن نطاق الكتلة لا بد وأن يكون لمصلحة الدول الغنية الاعضاء وعلى حساب الدول الفقيرة . وأخذوا يستشهدون بقول

مأثور من القرن التاسع عشر ، أكدوا استمرار صلاحه ، وهو ان الحرية هي الظلمة ، والقوة هي المحررة ، في عالم يتقاسمه الاقوياء والضعفاء . وقد اقيمت المناطق النقدية في الواقع لان بعض البلاد وجدت من الضروري حماية نفسها من منافسة بعض البلاد الاكثر تقدما وتنمية . وحمل التقدم الذي حققته الولايات المتحدة في القرن العشرين ، والخطر الذي باتت تلك الدولة تمثله على الدول الاستعمارية ، هذه الدول الى تحويل امبراطورياتها الى مناطق مغلقة ، لتحل مشكلة تزويد صناعاتها بحاجاتها من المواد الاولية والعتور على أسسواق لتصريف منتجاتها . وقد تعزز هذا النظام بادخال الترتيبات التجارية المتبادلة للاسراع في التجارة وتوسيعها ضمن نطاق الكتل النقدية ، والتعويض بذلك على أوجه النقص في تجارة الدولة الاستعمارية الدولية ، التي تعاني من منافسة الاقتصاد الامريكى الاكثر تطورا . وتميل الاقتصادات القوية في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية الى تأييد حرية التجارة ، بينما تميل الاقتصادات الاقل قوة الى تأييد سياسة الحماية . ولكن النظام المطبق على الصعيد الدولى ، قد يصلح للتطبيق على الصعيد المحلى أيضا ضمن المناطق النقدية . ولعل هذا هو الرأى الذى تمسكت به الدول الافريقية على الاقل عندما طالبت باعادة تحديد مفهوم كتلة الفرنك . فقد رأت ان اباحة الحرية التجارية ضمن نطاق الكتلة تعنى أن تصبح الدولة الغنية أكثر غنى ، وأن تزداد الدول الفقيرة فيها فقرا . وقد لاحظ أستاذ لعلم الاقتصاد فى جامعة جرينوبل هذه الحقيقة فى تقرير أعده عندما كانت المفاوضات الاقتصادية دائرة بين فرنسا ومالى اذ قال : « ويعنى الادخال الالزامى لليبرالية الاقتصادية التى تعنى التجارة الحرة ، واطلاق حرية تحويل العملة ، والحقوق اللامحدودة فى تحويل النقد ، وكل ما فى السياسة الاقتصادية الليبرالية المستقيمة من مفاهيم ، تحت ستار المبدأ النظرى ، الحيلولة دون تنمية الدول المتخلفة من أعضاء كتلة الفرنك » .

واشترطت الدول الافريقية على ضوء هذه الاعتبارات لبقائها فى عضوية كتلة الفرنك ، اجراء اصلاح أسامى فى أنظمة الكتلة تحولها الى اطار التعاون الايجابى المتبادل فى تحقيق النمو الاقتصادى . وقد عنى هذا وجوب تعديل المبادئ التى قامت عليها الكتلة ، وتحويلها الى مبادئ أكثر مرونة . وقد يبقى مبدأ حرية تحرك السلع على حاله ، ولكن يجب أن يعمل بطريقة لا تعيق سرعة التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء فى الكتلة . وينطبق نفس الشئ على الحرية فى انتقال رؤوس الاموال . ويجب أن

يُعمل صندوق ضمان النقد في ظل قواعد جديدة تمكن الدول الأعضاء من «امتلاك النقد الاجنبي ، واكتسابه واستخدامه بحرية أوسع في التجارة الخارجية لكل من هذه الدول على انفراد .» يضاف الى هذا ان جميع هذه الاجراءات يجب أن تنفذ بصورة طبيعية مع الاهتمام بضرورة التضامن بين مختلف الدول الاعضاء ، شريطة أن تمتنع كل منها عن أي عمل قد يضر بالمصلحة المشتركة للجميع .

وإذا ما تحققت هذه الشروط فإن الميلاد الافريقية المتعددة ، ستظل هي كتلة الفرنك ، بعد أن تكون قد أقرت المبدأ الذي يقول انها بحصولها على الاستقلال قد استعادت سيادتها الكاملة بالنسبة الى التجارة الخارجية، والمعاملات المالية والقضايا النقدية . وستصبح كتلة الفرنك في هذه الحالة شراكة تعاهدية ، تقوم على أساس موافقة كل دولة من الدول الأعضاء ، بدلا من ان تظل نظاما مركزيا سلطويا تتخذ فيه القرارات من جانب الدولة المستعمرة السابقة وحدها . وليس ثمة من شك ، من الناحية العملية ، ان البلاد التي تكون قد وصلت أعلى مراحل التنمية الاقتصادية ستظل تلعب دورا حاسما في هذه الشراكة . ولكن النقطة المهمة ان القرارات ستتخذ بالاشتراك لا من جانب واحد . (١)

وقد لا يكون هذا المفهوم الجديد لكتلة الفرنك والذي تدعو اليه الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية مقبولا على صعيد عام شامل . ولكن الأحداث التاريخية الأخيرة ، بينت بشكل قاطع افلاس المفهوم القديم لكتلة الفرنك ، وفشله في كل مرة جرت فيها المحاولة لفرضه على الدول الحديثة العهد بالاستقلال . وقد ناقش المسيو بول بيرنارد في مذكرة يبعث بها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي ، موضوع إعادة تنظيم كتلة الفرنك . ويبدو ان استعراض الاتفاقات التي عقدت مع دول الهند الصينية ومع تونس والمغرب ، ومع غينيا ، قال ان هذه الاتفاقات لم تظل سارية المفعول . وأضاف ان تحديد الانتماء الى الاتحاد النقدي أو الاتحاد الجمركي مثلا كشرط لعضوية كتلة الفرنك ، وإقرار هذا التحديد كمبدأ ، يعتبر بمثابة شهادة وفاة للكتلة كلها .

(١) يبدو ان اهتمام المؤلف بالموضوع هنا ، شكلي أكثر منه عملي . فهو لا يعارض كما يبدو في استمرار السيطرة الاقتصادية الفرنسية على كتلة الفرنك من الناحية العملية ولكنه يريد أن تتخذ هذه السيطرة شكل الاقرار الشكلي والرسمي من الدول الافريقية الجديدة عن طريق اشتراكها في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ولا يمكن للتجمع الاقتصادي الفرنسي - الافريقي أن يعيش ويبقى الا اذا سمح لكل دولة على انفراد بمجال واسع من حرية المناورة ضمن الوحدة نفسها . فيجب أن يتسع نطاق المرونة ، وان تغدو كل دولة قادرة على ادخال النظام الاقتصادي الذي ترى انه الأفضل لتحقيق متطلباتها الانمائية . وقد انتهجت بعض الدول الافريقية كالسنغال مثلا ، النهج الاشتراكي ، بينما تدير دول أخرى كساحل العاج مثلا على سياسة الليبرالية الاقتصادية . ومن الضروري أن تتمكن كل دولة افريقية من اجراء تجربتها على النهج الذي تختاره ، وان تطبق افكارها الاقتصادية كما تشاء . ولكن يجب أن يكون هناك في الوقت نفسه حد أدنى من الانضباط تقبل به جميع الدول الاعضاء . ويجب أن يفهم بوجه خاص ، ان من الضروري احترام المصلحة المشتركة ، وان تظل الحرية المتاحة لكل دولة عضو في الكتلة مقيدة بقيود مصلحة المجموعة ككل . وقد لا يكون من السهل ولا من الضروري أن نعرض هنا صورة كاملة لمنطقة الفرنك في شكلها الجديد بعد اعادة رسمه . وانما المهم بالنسبة الى دراستنا أن نعرض المبادئ الجديدة التي يجب أن تتحكم في عملها وادارتها . فقد أدى الجهل بهذه الحاجة الى الاصلاح في البداية ، الى وقوع عدد من الاخطاء التي أدت الى تخلي بعض الدول الافريقية المستقلة عن كتلة الفرنك أو الى وقفها لاتفاقاتها الاقتصادية المعقودة مع فرنسا . ولا ريب في ان الأمثلة التي تعرضها دول الهند الصينية والمغرب وتونس، تحسر النقاب عن أمور كثيرة . ولا ريب في ان الموقف الأحدث الذي اتخذته غينيا في نقضها للاتفاقات التي وقعتها مع فرنسا بعد شهرين من استقلالها ، دليل على الحقيقة الواقعة ، وهي انه لم يعد في وسع الدول الافريقية المستقلة ، ان تتفاوض على أساس مبادئ كتلة الفرنك وهي المبادئ التي كانت تعتبر مقدسة ولا تمس . وراحت حكومة غينيا ، بعد أن أعلنت انها ستظل في كتلة الفرنك ، تعمل فورا في اتخاذ اجراءات حدت الى حد كبير من حرية تنقل السلع ورؤوس الاموال بين غينيا وفرنسا . وعادت غينيا فقررت - فيما بعد - الخروج من الكتلة ، بفضل ما لقيتها من تشجيع من شركائها في الشرق أولا ، وبسبب اصرار السلطات المركزية في كتلة الفرنك على التمسك بالآراء والترتيبات التي لم تعد صالحة للتسير جنبا الى جنب مع التطورات السياسية التي كانت قد وقعت في العالم الناطق بالفرنسية . وقد انتهى المسيو بول بيرنارد مذكرته الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمهورية الفرنسية بالعبارات التالية : « ويتضح من هذا العرض الذي انتهينا منه ان الفجوة بين المفاهيم

السابقة للسلطات المالية في بلادنا ، وبين النظام الذي يجرى الآن تبنيه في مختلف الاقاليم التي باتت تتمتع بالاستقلال ، فجوة من الاتساع تجعلنا نتبين أسباب الفشل في الجهود التي نبذلها . . . وعاد يلاحظ قائلا بأن « الاستقلال الذي منح لبعض الاقاليم ، والمسئوليات المتزايدة والملقاة على عاتق الدول الافريقية التي تتمتع بالحكم الذاتي ، أمران يتطلبان إعادة نظر شاملة في الصورة الوجودية والشديدة المركزية للنظام السابق في الشؤون الاقتصادية » . وأقر أخيرا بأن النظام السابق لا يؤمن النمو السريع سرعة كافية لرفع مستويات الحياة لدى شعوب ما وراء البحار ثم قال . . . « وبالرغم من ان هذا النظام أتاح لأقاليم ما وراء البحار فوائد قيمة ناشئة عن التجمع ، الا انه فشل في تحقيق زيادة مماثلة في مستويات الحياة للأفراد ، وفي سد الفجوة الماثلة بين أقاليم ما وراء البحار والبلاد التي تتمتع بمستويات حضارية عالية بصورة سريعة وكافية » .

ويتبين من كل هذا ان المشكلة تتعلق بالنمو ، وبالتمنية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وهو أمر أساسي . وعلى أي تجمع فرنسي افريقي اقتصادي يعاد تنظيمه ، أن يركز ، اذا أريد له الاستمرار على موضوع التنمية الاقتصادية . وكل ما قيل عن العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها الافريقية السابقة ينطبق على العلاقات بين بريطانيا والبلاد الافريقية الناطقة بالانجليزية . ولا ريب في ان هذه الحقيقة الاساسية تطفئ على كل ما سواها في تحديد العلاقات بين افريقيا وأوروبا بوجه عام ، بل بينها وبين العالم الغربي كله أيضا . وسنعود الى بحث هذه النقطة في الوقت المناسب .

ولم تنشأ عين المشكلة من الناحية الفنية عند الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية ، لأن كتلة الاسترليني تطبق نظما مختلفة عن نظم كتلة الفرنك . فليس في هذه الكتلة نظام مركزي موحد . ولكل دولة حسابها الخاص في « بنك الاسترليني » مما يتيح لها مجالا من حرية الحركة والعمل ولا سيما على صعيد التجارة الخارجية . وقد تزايدت هذه الحرية من جراء الحقيقة الواقعة ، وهي ان كل دولة كان لها عند استقلالها رصيد من الاسترليني في حساب الدائن عند هذا « البنك » . ويتبين من هذا ان النظام الانجليزي كان أكثر واقعية . يضاف الى هذا ان الخطوات التي أدت الى منح الاستقلال السياسي أمنت الفرصة لارساء قواعد ثابتة للتعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية وبريطانيا . وقد بدأت عملية

انهاء الحكم الاستعماري في وقت مبكر في البلاد الاريقية الناطقة بالانجليزية ، منها في البلاد الناطقة بالفرنسية ، وكانت الدولة الام (بريطانيا) ، تصل عادة الى اتفاق مع كل بلاد معنية ، يحدد موعد الاستقلال قبل تحقيقه بعدة سنوات . وكانت هذه الفرصة الزمنية من الانتظار تمكن البلدين من وضع نظام التعاون الاقتصادي في المستقبل على أسس نهائية . ولم يقع هذا دائما في البلاد الناطقة بالفرنسية ، اذ ان الكثيرات منها حققت استقلالها السياسي قبل اعداد الترتيبات الاقتصادية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة . فقد منحت دول الهند الصينية استقلالها في عام ١٩٥٤ ، بينما لم يجر التفاوض على الاتفاقات الاقتصادية الا بعدها . التاريخ . وقد سبق منح تونس حقها في الحكم الذاتي . . المساومات العنيفة التي دارت بينها وبين فرنسا لتحديد العلاقات الاقتصادية والمالية الجديدة . ورفع في المغرب شعار « الاستقلال ضمن اطار من الاعتماد المتبادل » ولكن طبيعة هذا الاعتماد المتبادل لم تتحدد في المجال الاقتصادي ولم تقر . وتحقيق الاستقلال لغينيا بعد استفتاء عام ١٩٥٨ ، ولم تجر المحاولات لوضع علاقات اقتصادية جديدة بينها وبين فرنسا . الا بعد هذا التاريخ ، وقد واجهت صعوبات كثيرة معروفة . ولم يطبق الاجراء المضاد الا بالنسبة الى الدول الاثنتي عشرة التي تولف اتحاد افريقيا ومدغشقر ، ولعل هذه الحقيقة تفسر عدم ظهور مصاعب بالغة في طريق العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وفرنسا . يضاف الى هذا ، ان هذه الدول هي التي أثارت ابان مفاوضات الاستقلال مشكلة الهدف الكلي لكتلة الفرنك ، وحاولت أن تضيف عليه مفهوما حركيا جديدا عن طريق اعادة تسمية الكتلة بمنظمة التضامن لدعم النمو الاقتصادي في البلاد الأعضاء .

وتعتمد آمال قيام التعاون الدائم والمثمر بين هذه الدول الاريقية الحديثة من ناحية وبين فرنسا وبريطانيا بوجه خاص ، وأوروبا والغرب بوجه عام من الناحية الثانية . . كما قلنا ، على اقامة منظمة تتيح لهذه الدول الفرصة الكافية لتحقيق تنميتها المتناسقة . . وعلمنا في هذا المجال ، ان ندرس موضوع السوق المشتركة بل وعلى صعيد أوسع ، موضوع منظمة الاطلسي التي تدعو اليها الولايات المتحدة ، والتي ترتبط بها بلاد « العالم الثالث » ولا سيما من الدول الاريقية . وقد يكون المستقبل مشرقا بالنسبة الى هذه المنظمة نظرا لاحتمالات التنمية الكثيرة التي

تعرضها ، واذا أراد العالم الحر (١) أن يفوز في صراعه مع الكتلة الشيوعية فان عليه أن يبرهن أولا بأن في وسع النظام غير الشيوعي أن يؤمن للدول المستقلة الجديدة ، أحسن الظروف والاموضاع المواتية لتنميتها . وهكذا فسندرس العلاقات الجديدة التي يتم ارساؤها الآن بين الدول الافريقية والدول الاخرى التي لم تكن تستعمرها .

ب - العلاقات الجديدة بين الدول الافريقية والدول الأخرى :

ونحن هنا نجد ان الجهود تبذل للتوفيق بين الحاجة الى التعاون الدولي وبين الرغبة في حماية الاستقلال وصيانتها . وهذه هي الطريقة التي ترى فيها دول افريقيا المستقلة . . مشكلة العلاقات الدولية . ويحتم عليها موقفها أن تعنى بعاملين ، فالاستقلال عامل ثابت يجب أن يتفق مع العوامل الأخرى طبقا للظروف . وهناك متطلبات في الميدان الذي نتولى دراسته ، لابد من التوفيق بينهما ، وهما الحفاظ على الاستقلال ، والحاجة الى التعاون الدولي . وسيوجه هذا التعاون أحيانا الى الشرق وأحيانا أخرى الى الغرب ، طبقا لمواقف الدول الافريقية المعنية . وسنتولى أولا درس مشكلة الجمع بين الاستقلال والتعاون ، ثم نعود الى دراسة العلاقات بين الدول الافريقية ودول الكتلتين العالميتين .

١ - الاستقلال والتعاون :

تتوق الدول الافريقية الى التعاون مع بلاد العالم الأخرى . وهي تريد أن تحصل على بعض المزايا من هذا التعاون اذ تأمل في الحصول على المعونة الاقتصادية والتقنية والثقافية . وهي لا ترفض المعونة لأن هذه المعونة مشروطة فحسب ، بل لأنها تريد ألا تؤثر هذه الشروط على سيادتها . وتزداد المشكلة تعقيدا ، من جراء الحقيقة الواقعة ، وهي ان الدول الكبرى تحاول اقامة مناطق نفوذ لها . ويحاول العملاقان وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، لأسباب مختلفة بعضها سياسي ، والبعض الآخر استراتيجي أو اقتصادي ، توسيع اتصالاتهما ، ومدحلقه أصدقائهما وحلفائهما ، وان تمارسا في بعض الاحيان سيطرة خفية ولكنها ايجابية عليهم . وتلعب الدول الافريقية أحيانا لعبة

(١) تأكيد من المؤلف بهذه التسمية لميوله الغربية التي تجعل من العالم الغربي « عالما حرا » مع انه يفتقر الى كل مقومات الحرية في سياساته الخارجية والاستعمارية . .

(المغرب)

مأكرة وخطرة أحيانا عن طريق محاولة الحصول بأقل ما يمكن من المجازفة على أكثر ما يمكن من الفوائد ، من التعاون الذى يعرض عليها أو الذى تنشده هي . وقد أولى الزعماء الافريقيون هذه المشكلة عنايتهم الدائمة والفائقة ، وحاولوا تقرير نوع المعونة التى يمكن قبولها دون المساس بسياسة الدول الافريقية .

والنتيجة الاولى التى توصل اليها هؤلاء القادة ، هي أن من الضرورى ألا ترتبط هذه المساعدة بأية خيوط سياسية . ومع ذلك فإن الدول التى تقدم العون لا تضع فى معظم الحالات أية شروط سياسية ، ولكن كثيرا ما يحدث أن تكون مهمة ببلاد معينة اما لانها تعطف على النظام السياسى الداخلى فيها ، أو ترتاح للمواقف التى تقفها من القضايا الدولية الرئيسية ، أو لأنها تثير الاهتمام بموقعها السوقى (الاستراتيجية) وطاقاتها الاقتصادية . وكثيرا ما تقدم دولة كبرى معونات الى بلاد ، ثم تقطعها . بسبب الموقف الذى وقفته حكومة هذه البلاد من احدى القضايا السياسية المهمة . ولا ريب فى ان أية دراسة للأساليب السوفياتية فى التسلل الى افريقيا ستظهر ان الاتحاد السوفياتى يستخدم دائما «تقريبا» الباب الجانبى للعلاقات التجارية والمساعدات الفنية والثقافية فى محاولة لكسب السيطرة السياسية أو العقائدية على البلاد التى تقدم لها العون (١) .

ومن الطبيعى أن ترغب الولايات المتحدة فى أن تظهر ان فى امكان البلاد المتخلفة ان تحقق الحد الأقصى من النمو فى ظل نظام المشاريع الحرة . وهى أكثر ميلا طبعاً لمعونة البلاد التى ترفض الاساليب الشيوعية . فالدول الكبرى تنظر الى العالم كله بوجه عام ، وكأنه جزء من الصراع العقائدى . وقد كتب الرئيس كنيدي يقول « . تمتد حدودنا الى جميع القارات » . ومن الحقائق الملحوظة ان الدول الكبرى تميل الى تركيز برامج معونتها الرئيسية على مناطق الصراع فى العالم . يضاف الى هذا

(١) أعتقد ان المؤلف يعكس الصورة هنا تماما . فمعظم المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفياتى غير مشروطة ، وانما تهدف الى شد أزر الدول الفتية النامية ، وتمكينها من الصمود فى وجه المطامع والاهداف الاستعمارية . أما المساعدات الامريكية فهى مشروطة على الغالب . وكلنا يذكر ولا ريب قطع الولايات المتحدة لعروض تمويل مشروع السد العالى فى عام ١٩٥٦ ، ووقفها تزويد الجمهورية العربية المتحدة بالقمح فى هذا العام ، لانها أرادت استخدام المعونات الاقتصادية سلاحا للضغط السياسى ، وهو ما رفضته الجمهورية العربية رفضا باتا .

(العرب)

ان الأهمية الكبرى تعلق على المعونة العسكرية ولا سيما فى البلاد التى تقع على حدود مناطق النفوذ الامريكية-والسوفياتية ، كفيتنام الجنوبية وفورموزا بالنسبة الى الولايات المتحدة ، والعراق وافغانستان واليمن وكوريا الشمالية والفييتمنه بالنسبة الى الاتحاد السوفياتى (١) .

وتدرك الدول الافريقية خطورة هذا الوضع ، ولذا فقد أوضحت دائما ايثارها للمعونة المتعددة المصادر . وهى ترى ان على المنظمات الدولية ان توزع المعونات ، وبذلك تتحرر من الصبغة السياسية . ولن نقف طويلا عند المناقشات الواسعة التى تدور بين دعاة المساعدة المتعددة المصادر وبين المساعدات الثنائية . لكن هناك شيئا واحدا مؤكدا على الأقل ، وهو ان ليس ثمة أمل سريع فى قيام نظام عام للمساعدة الجماعية المتعددة المصادر ، مهما كانت هذه المساعدات مطلوبة . ومن الملحوظ على النقيض من هذا ان الناحية الانسانية فى العون الى البلاد المتخلفة ، والتى تتميز بها المنظمات الدولية ، أخذت تخلق مكانها بسرعة الى طراز سياسى آخر من المساعدة ، يهدف الى كسب الاصوات فى الاقتراعات الدولية ، ويكون فيه التأكيد على الاتفاقات الثنائية .

ويتحتم على الدول الافريقية أن تكون حذرة كل الحذر ، ولكن علينا ان نواجه الحقائق وان نقر بأن التعاون الدولى ينطوى على بعض التنازلات التى لا بد وان يحمل بعضها اللون السياسى . وما دامت الحرب الباردة مستعرة بين الشرق والغرب ، فان الدول الافريقية ستؤلف مادة فى الصراع ، ويتحتم عليها أن تخطو خطى حذرة ، لتجنب الشراك فى طريقها يضاف الى هذا ان دولا كثيرة منها ، بالرغم من بياناتها الرسمية وتأكيداتها المنافية ، تظهر عطفًا خاصا اما على الشرق واما على الغرب . وهناك بعض الأقلام الناقدة الساخرة ترسم خطا مميزا بين الدول اللاملتزمة المشايعة للغرب ، والدول اللاملتزمة المشايعة للشرق . ترى ما موقف الدول الافريقية من هاتين الكتلتين ؟

(١) مقارنة تنطوى على كثير من الخطا والمغالطة ، ولاسيما بالنسبة الى بعض الدول ، لا يمكن مثلا مقارنة ما يتلقاه العراق أو تتلقاه اليمن من مساعدات سوفياتية غير مشروطة بالمساعدات الضخمة التى تقدمها الولايات المتحدة الى فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية وفورموزا ، والتى تحمل طابع الاحتلال العسكرى .

(٢) الدول الافريقية والكتلتان المتنافستان : -

لا تنقسم افريقيا من الناحية العقائدية بشكل واضح كآسيا ، اذ لم تصبح منطقتا النفوذ الغربية والشرقية فيها بعد واضحة الحدود والمعالم . ولكن ليس ثمة من شك في ان العوامل المذهبية تلعب دورها في صياغة العلاقات مع الدول الأجنبية . وقد حاولنا في القسم الأول من هذا الكتاب رسم الاتجاهات المذهبية التي تؤثر على السياسات الخارجية للدول الافريقية . وقد رأينا انه بالرغم من ان الاشتراكية تمثل العقيدة الرئيسية التي تلتقى عندها غالبية الزعماء الافريقيين ، فان هؤلاء الزعماء يختلفون اختلافات واضحة في مفاهيمهم الاشتراكية . ويؤيد بعض هؤلاء الزعماء طرازا من الاشتراكية الانسانية ، بينما يسير بعضهم على خطوط الدولية الثانية (١) ، ويؤيد البعض الثالث سياسات من الطراز الشيوعي . ويمثل هذا التباين الحاجز بين الحركتين الرئيسيتين في افريقيا السوداء . وترفع الكتلتان شعار الكفاية والفاعلية ، وتدعى كل منهما ان السياسات التي تتبعها تؤمن الحل لمشكلة التخلف . ولكن بينما ترى أولاهما ان الكفاية تتحقق عن طريق تطوير الفرد ، وازدهار بعض القيم الانسانية ، ترى الثانية في الكفاية تطورا جماعيا يقوم على زيادات حسابية الى حد كبير في الانتاج وعلى تجميع السلع المادية ، مهما كانت الوسائل المستخدمة في تحقيق هذه الغاية .

وقد يكون صحيحا ان جميع الدول الافريقية متفقة على ضرورة اجراء تبدلات جوهرية في العلاقات الاقتصادية مع الدول الكبرى . ولكن بعض هذه الدول تعتقد بان البلاد الشرقية قد تكون أكثر ميلا الى هذه التبدلات، بينما يحس بعضها الآخر ، بان في الامكان الوصول الى نفس النتائج عن طريق التعامل مع الغرب . وقد ذكرت جميع هذه التبدلات الجوهرية في جميع مشاريع القرارات التي اقترحتها الدول الافريقية في المنظمات الدولية أو أيديتها . وتكون هذه التبدلات متعلقة الى حد كبير بالاتجار بالمواد الأولية أو بما يسمى أحيانا بالمواد الأساسية . وترى الدول الافريقية ان العون الذي تتلقاه حتى الآن لا يعدو مجرد التعويض الجزئي ، على ما أفادت به الدول الكبرى من المواد الأولية من البلاد المتخلفة . فهذه الدول تبتاع

(١) يعنى المؤلف بتعبير الاشتراكية الانسانية ، الافكار الليبرالية الاصلاحية أو الاشتراكية الطبائية ، بينما يعنى بالدولية الثانية ، الاشتراكية الديمقراطية التي تدعى بها معظم الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية .

المواد الأولية من البلاد المتخلفة بأسعار خفيضة للغاية ، وتعود فتبييعها لها بعد أن تستصنعها بمنتجات جاهزة بأعلى الأسعار . وتجنّى الدول الكبرى أرباحا مضاعفة ، من استيراد المواد الأولية وتصدير السلع المستصنعة . وتبدأ الدول الأفريقية مناقشتها من هذه الزاوية ، فتلح على وجوب وضع نظام يضمن لها البيع المنظم لموادها الأولية ، وحمايتها من التقلبات فى أسعار هذه المواد . يضاف الى هذا انها جد متلهفة على رؤية التصنيع السريع فى بلادها ، بحيث يصبح فى امكانها تصنيع الكثير من انتاجها الزراعى محليا ، وتتوقف عن أن تكون مجرد ممسونة للمواد الأولية ومستهلكة للسلع الجاهزة المصنوعة فى الخارج . وترى الدول الأفريقية انه لو تحققت هذه التبدلات الجوهرية ، فستصبح أقل حاجة للمساعدة ، طالما ان هذا العون الذى تتلقاه ، لا يكون عونا بالمعنى الصحيح لهذا التعبير، بل مجرد تعويض جزئى على ثمرة عملها .

وعلى أى حال تميل بعض الدول الأفريقية فى بحثها عن حل للمشاكل التى تحيط بتنميتها الاقتصادية ، الى التطلع الى الشرق ، بينما يميل البعض الآخر الى التطلع الى الغرب . وهنا يجوز لنا أن نتحدث عن الحجج التى يستخدمها كل من الفريقين فى تأييد رأيه .

هناك فئة تقول ان تصنيع افريقيا لا يمكن أن يلقى تشجيعا من الدول الاستعمارية السابقة أو حليفاتها الولايات المتحدة ، لان هذا التصنيع يعنى تبديلا جوهريا فى العلاقة التقليدية بين الغرب و افريقيا . وستجد الدول الغربية نفسها ازاءه مرغمة على اجراء تبدلات واسعة النطاق فى بنيتها الاقتصادية بسبب اختفاء تلك الاسواق الضخمة ما وراء البحار لتصريف سلعها الاستهلاكية . أما البلاد الشيوعية ، فتهتم من الناحية الاخرى لاسباب سياسية ومذهبية على الاقل ، بتشجيع التصنيع فى الدول الجديدة ، اذ ان هذا التصنيع سيخلق طبقة عاملة كبيرة ، يعتبر وجودها شرطا أساسيا فى الثورة الشيوعية . وقد سبق لنا ان بينا من قبل ، ان الاتحاد السوفياتى يؤثر تقديم العون الى القطاع الصناعى فى البلاد المتخلفة (١) .

ويرد خصوم هذا الرأى ، بأن مناهضة الدول الشرقية للاستعمار ، قضية «تكتيك» أكثر منها قضية عقيدة عميقة الجذور . وهم يضيفون بأن

(١) مقال للسيد مزيرد عن « المساعدات الامريكية والسوفياتية الى البلاد المتخلفة » نشر فى عدد ديسمبر ١٩٦١ من مجلة « الدفاع الوطنى » .

هناك أمثلة عدة على بلاد متخلفة نجحت في الوصول الى تعايش تكافلي مع الغرب ، وهي تحقق الآن تقدما ملحوظا في حقل التنمية الاقتصادية .

لكن هذا الحوار مستمر ، والمستقبل وحده هو الكفيل باظهار أى من الفريقين على حق في رأيه . أما في الوقت الحاضر ، فان الكتلتين المتنافستين تخوضان صراعا ضخما في افريقيا ، وقد يكون من المجدى هنا أن نتولى بالدرس الاساليب التى تتبعانها فى التسلل الى افريقيا .

ليست المشكلة بالنسبة الى الدول الغربية هي احراز موطئ قدم في افريقيا ، بقدر ما هي مشكلة الحفاظ على نفوذها الراهن . ومن هنا تكون مهمتها الرئيسية في اعادة صياغة العلاقة الراهنة على أساس الاستعاضة بالتعاون عن السيطرة . وهنا تمثل مشكلة تصفية الاستعمار كلها ، وهي التى تحدثنا عنها بالتفصيل فى مكان سابق .

وتلعب الولايات المتحدة دورا مزدوجا فى دعم هذا الاتجاه الجديد فى العمل ، وذلك عن طريق زيادة المساعدات الفردية واعادة صياغتها أولا ، وعن طريق محاولة وضع نظام للعون المتعدد المصادر ، بالاشتراك مع جميع البلاد الغربية ثانيا .

وقد شرح الرئيس كينيدي هذا الخط الأمريكى الجديد فى العمل بصورة مفصلة فى الرسالة التى بعث بها الى الكونجرس الأمريكى فى الثانى والعشرين من مارس عام ١٩٦١ والتى قال فيها : « سيكون انهيار هذه الدول الحرة والاقبل تقدما من الناحية الاقتصادية مفاجئا بل وكارثا لأمنا القومى . . . وقد أتاحت الفرصة التاريخية فى ستينات هذا القرن ، لتقديم عون اقتصادى ضخم من الدول الصناعية الحرة ، لنقل أكثر من نصف سكان البلاد المتخلفة الى مرحلة الاكتفاء الاقتصادى الذاتى » .

وراح الرئيس كينيدي بعد سرد السجل الأمريكى فى التعاون وتقديم المساعدات ، يقوم النتائج تقويما نقديا . وأشار بصورة خاصة الى ان المعونة الأمريكية لم تكن كافية ، بسبب تعدد البرامج والمنظمات التى تعمل فى هذا القطاع . لكن عوننا كان « مجزءا ، وبطيئا ومتخلفا ومتميزا بالبيروقراطية ، بينما توزعت الادارة التى تتولى تصريفه على جهاز عشوائى وغير معقول ، يضم على الاقل أربع وزارات وعددا لا يحصى من الوكالات » . وأضاف الرئيس كينيدي ان الاجراءات التشريعية والعمليات الادارية التى تستند اليها برامج المساعدة ، كانت تعتمد فى غالبيتها على أساليب باتت الآن « منسوخة وغير مستقرة ، وغير مرنة » .

ويذكر النقيب مزيود (الكبتن) في مقارنته بين الاساليب الروسية والامريكية ثلاثة أوجه ضعف في النظام الأمريكي ، أولها اشتراط الحصول على موافقة الكونجرس وثانيها العدد الزائد من الهيئات التي توزع العون وثالثها صرامة الشروط المالية ويمضي الكاتب قائلًا : « ويستطيع الرأي العام والمصالح المستثمرة في أمريكا خلافا للاتحاد السوفياتي ، التأثير عن طريق الكونجرس على تحديد حجم المخصصات التي تقترحها الحكومة للمساعدات الخارجية وتوزيعها ، والتقليل منها وخفضها ، وتفضيل بعض الدول التي تتلقاها على غيرها ، لافضلية موقعها على لوحة الشطرنج السياسية أو تفضيل بعض قطاعات الاقتصاد على غيرها نظرا لأنها أكثر نفعا لهذه المصالح . يضاف الى هذا ان هناك عددا كبيرا من الهيئات التي تتولى الاشراف على موضوع المساعدات . فادارة التعاون الدولي ، هي التي تشرف على برامج الامن المتبادل ، وهذه الادارة مقسمة بدورها الى عدد من الادارات الفرعية كصندوق قروض التنمية والصندوق الخاص . أما وزارة الزراعة فتشرف على مشروع التصرف في الفائض من المحصولات الزراعية . وأخيرا هناك عدد من الهيئات المالية ، بعضها أمريكي ، والبعض الآخر تحت سيطرة أمريكا ، وكلها تتعامل بمشاريع المساعدات الخارجية كبنك الاستيراد والتصدير الذي أنشئ في عام ١٩٣٤ ، والبنك الدولي للتنمية والتعمير الذي أنشئ في عام ١٩٤٥ .

أما تنظيم المساعدات السوفياتية فيأخذ شكلا أكثر بساطة . فهناك هيئة واحدة تتولى تقديم هذه المساعدات ، وهي مرتبطة مباشرة بمكتب رئيس الوزراء . وتكون عمليات المساعدة أكثر سرعة ، اذ ان الروس يولون عنصر البروز في عملياتهم أهمية أكبر (١) .

وقد عرض الرئيس كنيدي جميع هذه الحقائق بصورة قوية ، واقترح على الكونجرس ، اقامة ادارة مركزية واحدة للمساعدات الخارجية ، يكون رئيسها مسئولا مباشرة أمام وزير الخارجية . وراح بعد ذلك يعالج موضوع الفلسفة العملية للمساعدات وطبيعتها وأهدافها ، وقال ان الهدف الرئيسي منها يجب أن يكون دعم مشاريع التنمية الاقتصادية القومية .

(١) نحن نختلف مع المؤلف في قوله هذا ، اذ ليس أقدر من الأمريكيين على العناية للمساعدات التي يقدمونها الى البلاد التي تتلقاها منهم . وكثيرا ما قيل حول برامج النقطة الرابعة ، ان الأمريكيين ينفقون مئات الألوف من الدولارات على العناية لبرنامج مساعدة لا يكلفهم أكثر من بضعة ألوف .

(المغرب)

وكانت المعونات في الماضي تتخذ غالبا شكل قروض قصيرة الاجل ، لتمويل عمليات فردية . وهاجم الرئيس الامريكى هذا المفهوم وقال : « يتحتم على الدول النامية أن تحدد لنفسها أهدافا معقولة ، وأن تركز هذه الاهداف على برامج موزونة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية » . ومن المهم أيضا ألا تستخدم المعونات ، كما كانت تستخدم في الماضي لزيادة الاثرياء ثراء على ثرائهم ، مما يؤدي الى توسيع الهوة بين الطبقة ذات الامتياز وبين طبقة المحرومين . واذا أردنا ضمان الاستقرار السياسي في الدول الحديثة المستقلة ، فمن الضروري أن يقدّم نافعاً للشعب كله ، لا لمجرد قطاع صغير منه . وينطوي هذا المفهوم الجديد ، كما ذكر الرئيس كينيدي على منح القروض الطويلة الاجل . فلا يمكن تحقيق برامج التنمية الاقتصادية بقروض قصيرة الاجل . وأشار الرئيس الامريكى الى ضرورة تخفيض معدلات الفائدة على القروض ، أو اعفائها كلية من الفائدة . وهو ما يمارسه الروس في الغالب في مساعداتهم ثم قال : « وقد مكنت الالتزامات الطويلة المدى الاتحاد السوفياتي من استخدام برامج المساعدة ، في جعل الدول النامية معتمدة على العون الروسى من الناحية الاقتصادية ، مما يؤمن التقدم في تحقيق أهداف الشيوعية الدولية » .

ومن الواضح ان وقف انتشار الشيوعية يؤلف احد اهداف المعونة الامريكية . ولكن الرئيس الامريكى سارع الى القول ، بان الهدف الرئيسى لبرامج المعونة الامريكية الخارجية يجب ان لا يكون سلبيا أى في مكافحة الشيوعية . و اضاف قائلا : « على هذه البرامج ان تعرض عرضا تاريخيا على أن النمو الاقتصادى والديمقراطية السياسية يمكن أن يسيرا في القرن العشرين جنبا الى جنب ، كما سارا معا في القرن التاسع عشر . » وكان هذا الرأى من النظريات المحببة لدى الرئيس كينيدي اذ راح يفصله في كتابه « سوقية السلام » . فقد استند العون الامريكى الذى قدم الى اليابان اولا ، والى الهند فيما بعد ، والذى كان على نطاق واسع ، الى الرأى القائل ، بأن فى وسع أية بلاد أن تنتقل من مرحلة التخلف ، الى مستوى رفيع من الازدهار الاقتصادى ، دون الحاجة الى استخدام الاساليب الجماعية المفضلة فى المناطق التى تسودها الشيوعية الدولية . ولاثبات هذه الحقيقة رأى الرئيس كينيدي وجوب تسمية السنوات العشر القادمة ، بحقبة التنمية . و اضاف ان هذا العبء يقع على عاتق الولايات المتحدة بوصفها قائدة « العالم الحر » فى العالم ، وان كان يتطلب عملا مشتركا من كافة البلاد الصناعية فى العالم

الغربي وأصدقائه . ومضى الرئيس يقول . . . « علينا ان نوحّد الدول
الصناعية الحرة ، في عمل مشترك لمساعدة الدول المتخلفة في شق
طريقها . ويجب ان يكون هذا العون متعدد المصادر بقدر الامكان ، وان
تتعهد به الدول الغربية ، طالما ان الدول الحديثة كلها تتعرض وبدون
استثناء لضغط شيوعي » .

وهكذا تظهر امامنا صورة المفهوم الامريكى الجديد لمعونة البلاد
المتخلفة . وهو يستند الى الفكرة القائلة بأن المعونة ليست مجرد عمل
ادبي يفرضه الخلق ، بل هي ايضا وقبل ذلك ، شكل من اشكال العمل
السياسي ، يهدف الى الدفاع عن العالم الحر ، وحصونه ونفوذه .
وسيكشف المستقبل عما اذا كانت « حقبة التنمية » هذه التي أشار
اليها الرئيس كيندى ، ستكون قادرة على كبح انتشار الشيوعية ، التي
يتحتم علينا الان ان ننقل الى البحث في اساليب تسليها الى افريقيا
السوداء .

تمثل المشكلة صورة مختلفة للبلاد الشيوعية . فقد انقضى عهد
طويل ، لم يكن ثمة فيه أى اتصال مباشر بين افريقيا والعالم الشيوعي ،
اذ كانت الاراضي الافريقية وقفا على الدول الاستعمارية وحدها . يضاف
الى هذا ان الاتحاد السوفياتى كان قد كرس محاولاته الاولى للقارة
الاسيوية . وقد ذكر بوريشكيفيش فى مقال نشره فى مجلة الاخبار
العسكرية ، فى عددها الصادر فى ابريل عام ١٩٦٠ ان « الغزو العقائدى
للقارة الافريقية لم يظهر الا مؤخرا بين قائمة الاهداف عند قادة الشيوعية
العالمية » لكن ما حققته البلاد الشيوعية من تقدم فى افريقيا السوداء فى
غضون بضع سنوات ، أمر يثير الدهشة . وبالرغم من انها لم تقتلع
الغرب نهائيا من جذوره لتحل محله ، الا انها حققت مكاسب ضخمة .
ويرى كاتب هذا المقال ان « الجهود التى بذلتها الدول الشيوعية فى
غضون اربعة وعشرين شهرا ، قد اثمرت نتائج ملحوظة ، تؤلف بالرغم
من انها لم تترك اثرا عمليا فى بعض المجالات . خطرا محتملا يستطيع ان
يقضى وبسرعة على كل ما للغرب من مراكز فى هذه المناطق » . وقد وجهت
الى الغرب فى اواقع تحذيرات كثيرة من هذا النوع فى غضون السنوات
القليلة الماضية فقد كتب فيليب شنايدر فى مقال نشرته « المجلة العسكرية
العامة » فى عددها الصادر فى ديسمبر عام ١٩٦١ . تحت عنوان « رأس
الرمح الشيوعي فى البلاد المتخلفة » يقول . . . « هناك حقيقة مهمة تميزت
بها الحقبة التى تلت الحرب » . وانقضت دون ان يلحظها الكثيرون ، وهى

الصلة بين الوعى المتيقظ « للتخلف » وخطط الهدم التي أعدتها موسكو وبكين بالاشتراك ، على أمل احتلال جزء من العالم الثالث تحت شعار ما يسمى بالمساعدة الفنية » . وهناك مقال طريف آخر ، فى هذا الصدد كتبه المستر بى . أى . ايدينبرج ، السكرتير العام للمعهد الافريقى فى ليدن ، تحت عنوان « روسيا السوفياتية مهتمة بأفريقيا » ونشره فى المجلة القانونية والسياسية لما وراء البحار واصدر الاستاذ الزنجى الامريكى مردخاى جونسون رئيس جامعه هوارد فى واشنطن ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لقيام حلف الاطلسى تحذيرا الى العالم الغربى قال فيه : « يحقق الشيوعيون انتصارات سريعة فى الحرب الباردة ، وذلك بسبب مواقف الغرب من البلاد النامية ، وهى مواقف صارخة فى تعارضها مع المسيحية ، ومفتقرة الى التواضع اللازم » . وقد هزت آراء هذا الاستاذ الامريكى ذى الاصل الافريقى . والمملتزم تجاه الغرب من ناحية ، والمهتم بمستقبل افريقيا من الناحية الأخرى ، أوصال سامعية . وقد بنى الحجج التى أوردها على البيانات التالية . اولى هذه البيانات ان المساعدات المالية التى يقدمها الغرب الى ادول الافريقية غير كافية . واضاف انها حتى لو ظهرت بمظهر الكفاية ، فانها لا تؤمن الحل للمشكلة ، ثم قال : « وقد عانت البلاد المتخلفة الكثير من الآلام على ايدى بعض الدول الممثلة فى هذا المؤتمر » . وهى تنظر اليها نظرات تنطوى على الكثير من الشك وعدم الثقة . ولذا فهناك مشكلة علاقات يجب حلها ، وهناك ثقة يجب ان تعود ، وهذا ليس بالأمر السهل . وقد يكون من الخطأ البالغ الظن بأن فى وسع الغرب ان يحافظ على مراكزه فى افريقيا عن طريق المعونة المالية . أو عن طريق القوة العسكرية إذا حزب الأمر . وانتهى الأستاذ الزنجى قائلا : « ومهما كان عدد المدافع التى قد ننتجها ، فاننا نتابع السير فى طريقنا الى مقبرتنا ، وإلى نفس القبر الذى حفرناه بأيدينا » .

وقد حفزت هذه الانذارات التى نعجز عن سردها كلها الغرب على دراسة مشكلة التسلل الشيوعى الى افريقيا دراسة دقيقة .

واتجه الاهتمام الى اسباب هذا التسلل واساليبه واثاره . ويحتل العنصر السياسى العامل الأول بين هذه الاسباب : وقد سبق لنا ان قلنا انه كلما ازدادت العقبات فى طريق تصفية الاستعمار ، اشتد اقبال الدول الافريقية على نشدان المعونة الشيوعية . أما السبب الثانى فنفسى . فهناك دعايات مؤثرة ومتزايدة ، تبضع الدول الشيوعية فى مصاف المعسكر

التقدمي ، والدول غير الشيوعية في مصاف الرجعيين والمحافظين .
وسندرس النطاق الذي تسير فيه هذه الحملة النفسية التي توجهها البلاد
الشيوعية لتقوية هذا الرأي بين جماهير الافريقيين . وهناك اخيرا سبب
ثالث وهو اقتصادي الطابع . فهناك بعض الناس في افريقيا وهم يعتقدون
ان التقدم الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق الا باساليب ونظم يمجها الغرب
ويعزف عنها . وأعود الآن الى اقتباس بعض العبارات من المقال الغفل من
التوقيع عن مؤتمر بلجراد ، والذي تحدثنا عنه واقتبسنا بعض فقراته في
مكان سابق . .

« تستهوى الماركسية الزعماء الافريقيين الى حد كبير .
ويعود معظم هذا الاستهواء الى اساليبها في الحكم لا الى
فلسفتها . وكانت الماركسية تؤلف قبل الاستقلال ، وسيلة
نافعة لتحليل الاوضاع الاستعمارية واستنكارها ، معادلة بين
الشعوب المستعمرة والطبقات البروليتارية . . أما اليوم ، وقد
حان وقت تنظيم الحكم ، وتطوير الاقتصاد ، فان النظام
السوفيياتي يتفوق على غيره في اجتذاب الزعماء الافريقيين ،
لانه يمكن الفئات الحاكمة من البقاء في الحكم عن طريق النظام
البوليسي والمذهبية التي يمكن نشرها بسهولة بين الجماهير » (١)

وهناك في الواقع الكثير من اوجه الشبه بين المشاكل التي واجهت
الاتحاد السوفيياتي والصين بعد نجاح ثورتيهما وبين تلك التي تواجه
افريقيا الآن . وقد ارتبط قيام النظام الجماعي في البلدين الشيوعيين
الكبيرين ، بصعوبة حل جميع المشاكل المرتبطة بالتعصير الاقتصادي .
وأدت المتاعب التي واجهتها البلدان الى قيام ديكتاتورية الحزب الواحد .
ويبدو ان فترة ما بعد الاستقلال في الدول الافريقية تعرض نفس المشاكل
والمتاعب التي عرضتها فترة ما بعد الثورة في كل من روسيا والصين .
وهذا على أي حال ، هو ما يحاول القادة الشيوعيون اقناع القادة الافريقيين
به ، لاقتناعهم باتباع نفس الاساليب ، وتحقيق التقارب بينهم . ولا يكفي
الروس والصينيون بأن يمثلوا دور النموذج لافريقيا ، بل ويخوضون
غمرة منافسة نشطة كل النشاط مع الغرب . ترى ما هي الاساليب التي
يتبعونها ؟

سبق لنا ان قلنا ان القارة الافريقية أخذت تحتل بعد المؤتمر

(١) مجلة الدفاع الوطني - عدد نوفمبر ١٩٦١ - ص ١٨١٥ .

العشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي ، مكانا بارزا في الحطة الشيوعية ، ومن الطريف في هذا الصدد ، ان نرى كيف وضع الاتحاد السوفيياتي خطة دراسية شاملة للمشاكل الافريقية وكيف طبقها ، وما هي الفائدة التي حققها من نتائج هذه الدراسات . فلم يكن هناك في الاتحاد السوفيياتي قبل المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي أى برنامج خاص معد للدراسات الافريقية ، ولم يكن ثمة تنظيم يعالج المشاكل الافريقية بصورة خاصة . وكان معهد الدراسات الشرقية ، يعالج القضايا الافريقية كقضايا جانبية . واتخذ في المؤتمر العشرين قرار بوضع خطة خمسية لتنسيق الدراسات الافريقية وتطويرها . وكان هدف هذه الحطة ، كما اعلن القادة الروس « مساعدة شعوب افريقيا في نضالها ضد الاستعمار » . وكانت هذه هي العبارات التي استخدمها بوتيخين ، نائب مدير معهد علم الاجناس البشرية في تلك الايام . وقد دخلت الدراسات الافريقية الآن الى الميدان السياسى ، كجزء من النضال ضد الامبريالية والاستعمار . وجاء في العدد السادس لعام ١٩٥٧ من « مجلة الدراسات الشرقية » ما نصه « ان الطبيعة الرئيسية المميزة لهذه الدراسات ، هي تشديد النضال ضد الاستعمار ، الذى يتخذ صورة النقد العنيف للامبريالية وللعنصرية التي تعتمد على أسس علمية » . ولم يمض عامان حتى شهد عام ١٩٥٩ ، قيام معهد للدراسات الافريقية ، عهد برئاسته الى بوتيخين ، ونقلت اليه جميع الدراسات الافريقية التي كان يتولاها معهد الدراسات الشرقية ، وسرعان ما توالى ظهور الكتب المهمة عن افريقيا تحت اشراف المعهد الافريقى . فقد ظهرت دراسة عن تاريخ الشعوب الافريقية وجغرافيتها البشرية ، تركز على النظريات الماركسية - اللينينية . ولم تمض فترة قصيرة حتى ظهرت دراسة اخرى بعنوان « ندوة عن الجغرافيا البشرية الافريقية » . وقد بانت فيها دلائل جديدة على الجهد الذى يبذل لمعالجة الحقائق الفعلية في افريقيا بدلا من التعلق بالآراء النظرية والعقائدية . وكان بوتيخين نفسه قد جال كثيرا في ارجاء افريقيا ، ونشر في عام ١٩٥٦ دراسة عن « الوضع السياسى في البلاد الافريقية » . وكان هذا المؤلف هو الذى طلع أول مرة بالنظرية التي تبناها المؤتمر العشرون والتي نقول ان الطبقة البورجوازية قد تلعب دورا في تحرير الشعوب المستعمرة . ونشر بوتيخين نفسه في عام ١٩٥٨ مقالا بعنوان « غانا المتحررة » . وراح يقول في مقال آخر نشره بعد مؤتمر الشعوب الافريقية الذى عقد في اكرا في شهر ديسمبر من عام ١٩٥٨ ، واسماه « افريقيا تنضو عن نفسها اغلال الاستعمار » ، ان الدعوة الى الجامعة الافريقية ، تنطوى على

اشياء أكثر من تلك التي تتعارض مع النظرة السوفياتية الى العالم .
واضاف ان على الاساليب السوفياتية ان تتكيف مع الفكرة القائلة بدور
البرجوازية ومع الوحدة الافريقية ، طالما ان هدفها الاول هو تحطيم
الامبراطوريات الاستعمارية .

ويحاول الاتحاد السوفياتي جنبا الى جنب مع هذا الهجوم العقائدي،
الضخم ان يقيم علاقاته مع الدول الحديثة العهد بالاستقلال في افريقيا .
وراح يظهر بمظهر بارز في مؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي الذي عقد
في القاهرة في ديسمبر من عام ١٩٥٧ . وراح الممثل السوفياتي ،
البروفيسور ارزومونيان ، الاستاذ في جامعة موسكو ومدير معهد
الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية يقول :

« انقلوا الينا ماتطلبونه ، وسيكون في امكاننا ان نزودكم
بكل ما تحتاجون اليه من عون سواء اكان في شكل قروض ام
مساعداً فنية ام أي شكل آخر . ونحن لانطلب اية امتيازات
مقابل هذا العون ، ولا فوائد ، ولا اشتراك في الادارة او
ميزات خاصة او مواد اولية . ونحن لا نطلب منكم ان تنضموا
الى أي نظام سياسي أو عسكري معين او ان تبدلوا حكومتكم ،
او تغيروا سياساتكم الداخلية والخارجية » .

أحقا انه طراز من المساعدات يخلو من أي غرض ويتميز بالطابع
الانساني ، ولا علاقة له بالمنافسة المعروفة بين الشرق أو الغرب ، او صلة
بالحرب الباردة بينهما ! وقد سبق لنا ان بينا ان ليست هناك اية
مساعداً ثنائية لا تخفى في طياتها بعض الحوافز السياسية . والمهم ألا
نجسر النقاب عن هذا الحافز ، وهذا ما افلح فيه الممثل السوفياتي ،
وسرعان ما شهد العام المقبل قيام اللجنة السوفياتية للتضامن مع الشعوب
الافريقية والآسيوية .

وليس ثمة من ريب في ان المعونات المالية والفنية هي الادوات التي
تستخدمها دول الكتلة الشرقية للتسلل الى العالم الافريقي . وهناك
أدوات أخرى سنتحدث عنها فيما بعد ، ولكن الروس ، يعتبرون ، وهم
على حق في اعتبارهم ، ان العلاقات التجارية ، والتعاون الاقتصادي هما
افضل الاسلحة المتوافرة في مستودعاتهم العقائدية .

وكتب بوريشنكييفيتش سلسلة من المقالات في هذا الموضوع في
مجلة الدفاع الوطني ، العدد الخامس ، في مايو ويونيو ويولية لعام ١٩٦١ .

وفي مجلة الاخبار العسكرية في عدد أبريل من عام ١٩٦٠ . وقام فيليب شنايدر ايضا بدرس هذا الموضوع . وذكر في المقال الذي كتبه تحت عنوان « رأس الرمح الشيوعي في البلاد المتخلفة » ، والذي اشرنا اليه آنفا ، ان « القادة السوفييات يدركون ان في امكانهم استخدام العلاقات التجارية أو المساعدة الفنية كوسيلة للتخفيف من بعض الحزازات المذهبية أو السياسية . وهم يدركون ايضا ، ان العلاقات التجارية ، ستؤدي على المدى الطويل الى تحسين العلاقات الدبلوماسية » . وهكذا فان أساليبهم تبدأ أول ما تبدأ بخلق شبكة تجارية ، وعقد اتفاقات اقتصادية ، حيثما يكون ذلك ممكنا ، وكانت البلاد الأولى من افريقيا السوداء التي اقامت علاقات اقتصادية مع روسيا ، هي غينيا وغانا ومالي .

وبذل الاتحاد السوفيياتي جهودا ضخمة في السنوات القليلة الاخيرة ، في موضوع المساعدات المالية . ولا ريب في ان هذه المعونات اقل بكثير من تلك التي قدمتها الولايات المتحدة الى البلاد النامية . وكان مجموع المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة للدول النامية في مطلع عام ١٩٥٩ ، نحو ٢٦ الف مليون دولار ، بينما لم تتجاوز المساعدات السوفياتية ٢٤٠٠ مليون دولار ، أي أقل من عشر المساعدات الامريكية . وبلغ الرقم الامريكي بعد عامين أي في مطلع عام ١٩٦١ ، ثلاثين الف مليون من الدولارات بينما بلغ الرقم السوفيياتي خمسة آلاف مليون . يضاف الى هذا ان عدد البلاد التي تتلقى المعونات الامريكية اكثر من عدد تلك التي تتلقى المعونات السوفياتية ؛ فهناك ٦٦ بلدا ناميا يتلقى العون الامريكي ، بينما تتلقى ٢٤ دولة نامية فقط العون السوفياتي . ولكن علينا ألا ننسى هنا ، الحقيقة الواقعة وهي ان الاتحاد السوفيياتي خديث عهد في هذا السباق ، اذ كان عليه أولا وبعد الحرب الثانية ، ان يعيد بناء اقتصاده القومي الذي غانى الكثير من التهديم اثناء الحرب ، ومع ذلك فان الروس جد بارعين في ايجاد رأس مال نفسي ضخم من تلك المساعدات التي يقدمونها الى البلاد النامية .

فالشروط المالية التي يقوم العون الامريكي على اساسها ، تشبه من الناحية الأولى ، الى حد كبير شروط الاسواق المالية الخاصة ، أي بمعدلات فائدة تتردد بين ٣ و ٧ في المائة . أما الاتحاد السوفيياتي فيقدم قروضه بمعدلات فائدة جد خفيفة يصفها بعضهم بأنها « معدلات سياسية » اذ تتردد بين ٢ و ٢.٥ في المائة . ولكن سبق لنا ان رأينا عندما عرضنا رسالة الرئيس الراحل كنيدي ، ان الولايات المتحدة تعيد

النظر الآن في جهودها وأساليبها المتعلقة بهذا الموضوع . ويجب ان نلاحظ هنا ان برامج المعونات الامريكية والسوفياتية تختلف في اهدافها . فمعظم المعونات الامريكية تقدم عادة لانتاج السلع الاستهلاكية ، بينما توجه المعونات السوفياتية وبصورة منظمة الى اقامة الصناعات الثقيلة التي تملكها الدولة . يضاف الى هذا ان الروس يشجعون الاساليب الاشتراكية في الوقت الذي يشجع فيه الامريكيون المشروعات الحرة . ويستغل الروس هذه الحقيقة غاية الاستغلال ، مدركين ما تخلقه الاشتراكية من تجاوب ايجابي في عدد من الدول الحديثة . ويحاول الاتحاد السوفياتي اقناع هذه الدول بفاعلية اساليبها وكفايتها ، عن طريق ابراز السرعة التي تحققت فيها تنميتها ، وذلك كنتيجة لاعطاء الاولوية لانتاج السلع الانتاجية .

واخيرا ، كثيرا ما يعمل الاتحاد السوفياتي عن طريق وسيط ، عندما تتطلب الاوضاع السياسية ، ان يظل مختفيا من الصورة . وهو يلجأ في هذه الحالة الى استخدام المانيا الشرقية او تشيكوسلوفاكيا ، أو في حالات قليلة بولنده والمجر ، اذ ان الاخيرتين لا تعتبران موثوقيتن تمام الوثوق من وجهة النظر السوفياتية المترتبة .

ويتضح لنا من كل هذا ان الاتحاد السوفياتي بارع كل البراعة في اختيار اساليبه . وقد لا تكون المساعدات التي يقدمها الى الدول النامية ، كافية من ناحية حجمها ، اذا ما قورنت بالمساعدات الامريكية ، في الوقت الحاضر على الاقل ، ولكن هذا النقص يختفى امام الدعاية النشيطة ، والعمل على الجبهة النفسية . وبالرغم من ان القادة الروس يؤكدون ان لا اهداف خاصة وراء مساعداتهم ، الا ان مما تجدر ملاحظته انها تقدم في افريقيا الى المناطق التي تعتبر شديدة الحساسية ، والتي تؤلف كما سبق لنا ان قلنا ، الحلقات الضعيفة في السلسلة الاستعمارية ولنضرب مثلا بغينيا التي تلقت حتى الآن اكثر من ١٤٠ مليون روبل . ومع ذلك فان الروس ، لا يضمنون بالمساعدة على بعض الدول غير الشيوعية ، ولا سيما اذا كانت الولايات المتحدة تبدي اهتماما زائدا بها . وتقول الارقام التي أوردها شتايدر ان المساعدات السوفياتية تغطي خمسة عشر في المائة من موازنة النفقات في الهند ، وان القروض السوفياتية تغطي نصف الاعتمادات المخصصة لمشاريع التنمية في الجمهورية العربية المتحدة (١) . ولكن هذين البلدين لا يقعان ضمن اطار المناطق التي نتحدث عنها في هذه الدراسة .

(١) اعتقد ان هذه الارقام مبالغ فيها كل المبالغة اذ ان الموازنة الانتاجية في الخطة تبلغ =

وتظهر هذه الحقائق التي أوردتها كيف ان الاتحاد السوفياتي قد استخدم وسيلة المعونات الفنية والعلاقات التجارية في الشروع في حرب عقائدية ايجابية في افريقيا السوداء . وقد غدا الاتحاد السوفياتي اقل فطانة حتى في الميدان العقائدي . وقد لاحظ المراقبون الخبراء كيف كانت الدعايات السوفياتية الموجهة في الايام الأولى الى الشعوب الافريقية ، تتجنب أي حديث عن القضايا العقائدية وتحصر جهودها في اطراء السلام، والحملة على الاستعمار والامبريالية ، وتأکید حق الافريقيين في الاستقلال، ولكن أولى علائم المواقف المذهبية بدأت في الظهور عام ١٩٥٩ ، اذ شرعت اذاعة موسكو في التحدث الى الافريقيين عن حياة لينين وعن المقارنة بين الاشتراكية والرأسمالية ، وفي نقل خطب خروشوف ، والخطبة السوفياتية لنزع السلاح وهلم جرا . واعدت المؤتمرات الدولية للشباب ، وللنقابيين وللشخصيات الادبية والفنية البارزة من البلاد الافريقية ، وهي مجالات اعتبرها الروس ، صالحة كل الصلاح لنشر افكارهم .

ويظهر هذا العرض القصير لوجه النشاط السوفياتي في افريقيا السوداء ، كيف اصبحت الكتلتان الدوليتان تتنافسان في افريقيا ، وكيف ان الاتحاد السوفياتي ، بات مصمما على السير خطى جديدة في حملته . ويعتقد كثيرون من الغربيين ان التطور الاخير لا يؤلف خطرا جديا ، ويكتفون بمقارنة ارقام المعونات التي تقدمها الكتلتان ، ثم يحسون بكثير من الارتياح . وهم ينسون ان المعونات ليست كل شيء . يضاف الى هذا ان من المتوقع حتى في مجال المعونات ان يضاعف الاتحاد السوفياتي مساعداته الى البلاد الافريقية في السنوات القادمة مضاعفة كبيرة . لكن المعونات وحدها لا تشرح ما حققه الاتحاد السوفياتي من تقدم في افريقيا السوداء . ونحن ننقل هنا ما ذكره فيليب شنايدر من ايضاح للأسباب الخفية للتقدم السوفياتي في افريقيا اذ قال

« من الخطأ الباطل ان يتوهم البعض ان المعونات التي نقدمها ، وفي الشكل الذي تقدم فيه ، ترياق فعال لوقف انتشار السرطان الماركسي . فليس صحيحا على الاطلاق ان سخاءنا سيؤدي الى الخيلولة دون انتشار الشيوعية . وليس صحيحا ما يعتقد بعض الامريكيين من ان بناء المدارس وحدها

= في حدود (١٦٤٣) مليون جنيه ، لا يخص القروض والمعونات الخارجية منها أكثر من (٢٦٤) مليونا وهي نسبة لا تزيد على ١٢ في المائة .

(المغرب)

والمستشفيات ، واقامة السكك الحديدية ، وتوزيع اللحوم
المعلبة والكوكاكولا ، والبن المجفف على الشعوب المحرومة يكفي
لمواجهة النفوذ الشيوعي . وتقوم الولايات المتحدة بتوزيع
المال ، لان الشعب الامريكى شعب كريم (١) . أما الروس
فيؤثرون توزيع الصحف والكتب ، واجهزة الارسال الاذاعية .
ويشيد الامريكيون المصانع ، ولكن سرعان ما يملؤها الروس
بالتقابين المخلصين لمبادئهم » .

ويحس كثيرون من الغربيين بالحاجة الى العمل الفعال المثمر .
ويزداد احساسهم بهذه الحاجة الى العمل ، نظرا لظهور شريك قوى للاتحاد
السوفياتى فى مجال الغزو العقائدى فى افريقيا ، وهو الصين الشعبية .

وكثيرا ما يتساءل البعض عما اذا كان الاتحاد السوفياتى والصين
يعملان متعاونين وبانسجام ، أو متنافسين فى افريقيا . وهناك آراء
متعددة فى هذا الموضوع . وكتب بير الكزاندر فى مقال نشره تحت عنوان
« افريقيا والاسطورة الصينية » (٢) يقول : ان الصينيين ينافسون الروس
فى مجالات فرض النفوذ على افريقيا . اما شنيدر ، فيرى من الناحية
الاخري ان التسلل السوفياتى والصينى الى افريقيا ، وان حمل طابع
التنافس ، الا انه يمثل جانبين فى صورة واحدة ، ولحطة واحدة ، يتم
تنسيقها ، وتوحيدها بصورة فعالة ، (٣) .

وتفقد هذه المشكلة أهميتها عندما ننظر اليها ضمن الاطار العام
والشامل للحرب الباردة والصراع بين الكتلتين . والنقطة المهمة هى تعبير
ما حققته الشيوعية من تقدم بوجه عام ، والمقارنة بين الحملتين اللتين
تشنانهما الكتلتان المتنافستان . واذا ما نظرنا الى هذه القضية من هذه

(١) صورة مشوهة جديدة عن التنافس بين الشرق والغرب ، ينقلها المؤلف عن شنيدر
هذا . فالمعونات الامريكية ليست وليدة كرم أو سخاء ، وانما هى وليدة رغبة فى عاربة
الشيوعية وانتشارها فى العالم ، ووليدة رغبة فى الابقاء على الدول الحديثة دائرة فى
الفلك الغربى الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة ، لتنفذ فيها اهدافها الامبريالية
الجديدة .

(٢) مجلة الدفاع الوطنى - عدد نوفمبر ١٩٦١ .

(٣) المجلة العسكرية العامة - عدد يناير ١٩٦٢ . ويبدو ان المؤلف كتب ما كتبه ، قبل
اتضاح الخلافات العقائدية الواسعة النطاق بين الحزبين الشيوعيين السوفياتى والصينى .
وقد تحولت هذه الخلافات الى صراع مكشوف بين البلدين .

(العرب)

الزاوية ، لم يبق لدينا شك فى ان اى تقدم تحققة الصين الشيوعية ، ليس الا خطوة الى الامام يحققها العالم الشيوعى كله . لكن هناك على أى حال ، بعض الفروق فى الخطوط الدعائية التى تسير عليها كل من موسكو وبكين .

يؤكد الصينيون الحقيقة الواقعة ، وهى انهم من الشعوب الملونة ، وهم يأملون عن طريق هذا التأكيد ، فى استثارة التجاوب العميق فى افكار الافريقيين . وهم يؤكدون ايضا الحقيقة الواقعة وهى ان بلادهم كانت متخلفة ، وانها حققت تقدما ضخما عن طريق الأساليب الشيوعية . وهم اخيرا يركزون على تضامن « العالم الثالث » ويؤكدون ان قرارات باندونج تمثل ميثاقا خلقيا وسياسيا يجب ان يكون المعيار الذى تقيس به جميع بلاد « العالم الثالث » التى تنتمى اليها الصين أعمالها .

وعلىنا عندما ندرس اثر الصين الشيوعية فى افريقيا ان نعى تمام الوعى ، الحقيقة السياسية المهمة الناشئة عن وجود صينيين لا صين واحدة (١) . فهناك حرب لا هوادة فيها بين بكين وفورموزه ، والصراع فيها يتجسد فى مشكلة قبول بكين عضوا فى الأمم المتحدة ، بعد طرد فرموزه اخيرا منها . واخيرا ، هناك وراء هذه المشكلة العاجلة الملحة ، حقيقة اخرى ، وهى ان افريقيا قارة لا تكافئ للسكان فيها ، اذ لا تضم القارة كلها اكثر من ١٩٠ مليوناً من الناس ، وهو رقم يبدو ضئيلا ، اذا ما قورن بالستمائة مليون من سكان الصين (٢) . ومن هنا ينبع الأمل الصينى فى احتمال استخدام افريقيا لايواء الفائض من سكان الصين (٣) . وهناك فى الوقت الحاضر ، عدد كبير من الآسيويين فى شرق افريقيا ، وهم ينتشرون فى المنطقة الواقعة بين رأس الرجاء الصالح والصومال . اذن كيف سيلعب الصينيون ورقتهم ؟

(١) نحن لا نقر المؤلف على وجود صينيين . فهناك صين واحدة تمثل الشعب الصينى . اما فورموزه ، فهى جزيرة اتخذ منها الامريكيون وعملآؤهم قاعدة ، فى الشرق الاقصى ، ليحققوا عن طريقها أهدافهم الاستعمارية فى المنطقة ، وليحاولوا عرقلة تسير الصين فى طريق التقدم .

(٢) يربو عدد سكان الصين على السبعمئة مليون لا ستمائة مليون .
(٣) لم نسمع بهذه الرغبة من جانب الصين من قبل . وليست ثمة أية دلائل تشير الى وجود هجرة صينية الى افريقيا ، اما الآسيويون الذين يشير اليهم المؤلف هنا فجلبهم من الهند .

(العرب)

ويعرض الصينيون في المجال السياسي توسيع تمثيلهم الدبلوماسي مع الشعوب الافريقية ، وكانت غينيا اولى الدول المستقلة في افريقيا السوداء التي اقامت علاقات دبلوماسية مع بكين في عام ١٩٦٠ . وسرعان ما حذت غانا حذوها ، لتلحق بها مالى بعد انشاء الاتحاد ، فنيجيريا ، فدول افريقية اخرى ، وقد ادخل الصينيون ما يسمى « بدبلوماسية الشعب » التي تنطوي على تهيئة الاجتماعات للنقابات والجامعات والاحزاب السياسية في بلاد « العالم الثالث » مع قادتها ، للتأثير على الرأي العام في هذه البلاد . وترافق هذه الحملة الدبلوماسية اقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية . فقد وقع الرئيس الغيني سيكوتوري في الرابع عشر من سبتمبر عام ١٩٦٠ ، واثناء زيارة قام بها للصين الشعبية ، اتفاقا للتعاون الاقتصادي والفني معها ، كما وقع معاهدة تجارية . ونص الاتفاق المذكور على ان تقدم الصين الى غينيا في الثلاثين من يونيو عام ١٩٦٣ قرضا بلا فائدة ، قيمته مائة مليون روبل . وتم التوقيع اثناء زيارة الرئيس الغاني الدكتور نكروما للصين الشعبية في صيف عام ١٩٦١ ، على اتفاقات للتعاون الاقتصادي والثقافي واتفاقات للدفع والتبادل التجاري . وقام وفد من مالى بزيارة بكين في ديسمبر عام ١٩٦٠ حيث وقع اتفاقا اقتصاديا وتجاريا بين البلدين في الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٦١ .

وتزداد المشكلة تعقيدا في البلاد الاخرى من افريقيا السوداء . فهناك تمثيل دبلوماسي للصين الوطنية في عدد منها ، وكان هذا التمثيل عارضا ، اذ جاء ثمرة الاوضاع التي كانت سائدة قبل حصول هذه البلاد على استقلالها . وترفض جمهورية الصين الشعبية اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول التي تحتفظ بعلاقاتها مع فرموزه . ومن هنا تواجه عدة دول افريقية مشكلة الرغبة في التعايش مع الصينيين . ولا ريب في ان الموقف الودي الذي وقفته فرموزه ، عندما نالت موريتانيا استقلالها ، وعندما وافقت على قبول مغوليا الخارجية في الامم المتحدة ، لضمان قبول موريتانيا في عضويتها ، قد جعل الكثيرات من الدول الافريقية تتردد في قطع علاقاتها بفرموزه لمصلحة بكين . لكن المشكلة لا تعدو ان تكون قد اجلبت مؤقتا .

لكن بكين تواصل زيادة الضغط على البلاد الافريقية التي اعترفت بها والتي اقامت معها علاقات دبلوماسية . وليس في وسع أحد ان يتنبأ بالموعد الذي سيجل فيه مشكلة قبول الصين الشعبية في الامم المتحدة أو طريقة حلها ، ولكنها مشكلة تشغل ضمائر الافريقين مهما كانت الجماعة التي ينتمون اليها . ويظهر حتى أولئك الذين يعطفون على الغرب عادة ،

ترداد في الغالب في التورط في المعركة الاجرائية ، التي دأبت أمريكا على شنها عاما بعد عام في الامم المتحدة ، للحيلولة دون انضمام الصين الشعبية اليها . ويعتقد هؤلاء ، ان القضية جوهرية لا اجرائية . وهم يرون ان لا بد من انضمام الصين الشعبية الى الامم المتحدة في يوم ما ، على ألا يكون ذلك على حساب طرد فرموزة منها . وهم يرون ايضا ان من الضروري حل هذه المشكلة كجزء من المشكلة العامة للبلاد المجزأة ، وهم يستشهدون على ذلك بموقف الاتحاد السوفياتي من المشكلة الألمانية . فالاتحاد السوفياتي ، يرضى بوجود دولتين المانيتين ، ويوافق على قبولهما في الامم المتحدة في وقت واحد ، ولذا فهم يرون أن في الامكان تطبيق هذا الحل على الصينيين (١) . وليس ثمة من شك في ان لوجهة النظر هذه وزنها وقيمتها . ولكن لو مثلت الدولتان الصينيتان في الامم المتحدة ، فان تمثيلهما لا بد وان يثير مسألة شائكة وفي منتهى الدقة ، فأي من الدولتين ستكون صاحبة المقعد الدائم في مجلس الامن ؟ ولو أعطى هذا المقعد للصين الشعبية ، فسيصبح من حق تلك البلاد ان تستخدم حق الفيتو في الامم المتحدة . وهنا لا بد من التساؤل عن الطريقة التي ستستخدم فيها هذا الحق ، يضاف الى هذا ان انسحاب الصين الوطنية من مقعدها الدائم في مجلس الامن لا بد وان يترك نتائج خلقية وسياسية في منتهى الخطورة . وقد تسقط قلعة فرموزة ، ويصبح من العسير الدفاع عن اليابان وغيرها من ارجاء الشرق الاقصى ضد الخطر الاحمر . وقد يكون من الصحيح ان هذه القضية لا تهم الافريقيين بصورة مباشرة ، حتى ولو ان المشاكل الدولية الرئيسية قد اصبحت غير قابلة للتجزئة . لكن التوازن بين الكتلتين الدوليتين امر يهم جميع البلاد ، اذ انه يؤثر على مشكلة السلام الشاملة . ولكن حتى لو اردنا تجاهل الشرق الاقصى كلية ، وحصرنا اهتمامنا في القارة الافريقية ، فان المشكلة التي تواجهنا ، هي تصور الآثار المباشرة التي قد تترتب على وجود الصين الشعبية في مجلس الامن بالنسبة الى افريقيا . او لا يؤدي ذلك الى زيادة حدة الحرب الباردة في افريقيا

(١) ليس ثمة مجال للمقارنة بين ألمانيا المجزأة والصين . فهناك دولتان في ألمانيا ، لا تتفاوت النسبة كثيرا بينهما في مساحة الارض ، وتعداد السكان ، اذ لا تعدو نسبة الثلث على أكثر تقدير . أما في الصين ، فليست هناك دولتان ، وانما دولة واحدة ، تمثل الشعب الصيني بكامله . أما فرموزة الجزيرة الصغيرة التي تقسم بضعة ملايين ، فلا تكاد تقارن بالسبعمئة مليون في الصين وبالمساحات الشاسعة من الاراضي . ولذا فان مجال المقارنة معدوم .

(العرب)

واطالة امد التجزئة القائمة ؟ اولا تستغل الصين الشعبية التي جعلت من نفسها منذ مؤتمر باندونج ، قائدة « للعالم الثالث » (١) ، فرصة مركزها المسيطر في الأمم المتحدة ، لتفرض عقائدها وأسااليبها السياسية على الافريقيين غير الراغبين فيها ؟ او لا تؤيد الصين في هذه الحالة ، وبصورة طبيعية ، الجماعات المتطرفة على المعتدلين ؟

هذه هي النظرة الافريقية الى مشكلة الصين . وتستخدم الصين الشعبية حتى قبل ايجاد حل لمشكلتها دبلوماسية جد بارعة وماهرة ، فهي تحتل منزلة عالية في عيون « العالم الثالث » ، وهي لا تتوانى عن السير في خط بالغ التطرف في تأييد كل مشكلة تتصل بتطوير افريقيا وتنميتها ، كمشاكل تصفية الاستعمار ، والتحول الاشتراكي ، والدفاع الاقتصادي عن دول العالم الثالث . ولا ريب في ان ثوب الضحية الشهيدة الذي تلبسه الصين الشعبية ، نتيجة معارضة امريكا في دخولها الأمم المتحدة ، يترك احيانا اثرا واضحا وملموسا ، في حمل الافريقيين حتى من اولئك المعروفين بعدائهم للشيوعية ، على نسيان المشاكل الكامنة الحقيقية التي يثيرها وجود مثل هذا العملاق في عالم تتقاسمه عقيدتان متنافستان . وفي وسعنا ان نقول اذا شئنا التعميم ، ان الافريقيين يتخذون مواقف متباينين من المشكلة الصينية . فبعضهم يعلن جهارا تأييده للصين الشعبية وينادي بطرد الصين الوطنية طردا نهائيا وكاملا من الامم المتحدة ، لا سيما وان هذا البعض قد قطع علاقاته بها . وهناك من الناحية الاخرى ، فئة تنادي بقبول الصين الشعبية في الامم المتحدة مع رغبتها في ان ترى الصين الوطنية تحافظ على مركزها كدولة مستقلة ذات سيادة . وقد يطرأ بعض التغيير على هذين الموقفين بالطبع مع مرور الزمن ، ويعتمد كل شيء على سلوك الصين الشعبية ، وعلى التبدلات التي قد تقع في الجهاز السياسي في مختلف الدول الافريقية ، وهي تبدلات يتعذر على المرء التكهن بطبيعتها .

أما في الوقت الحاضر ، فان الدول الافريقية منقسمة في مواقفها

(١) لا أدري كيف أباح المؤلف لنفسه أن يقول هذا القول . فدول الانحياز تختلف تمام الاختلاف عن الكتلتين العالميتين المتصارعتين ، في انها لا تؤلف كتلة ، وانما تؤلف اتجاهات وعقيدة ومبادئ ، كما انها لا زعامة فيها للدولة على دول أخرى كالكتلتين الدوليتين . ومن هنا لا يجوز القول بأن الصين الشعبية اتخذت لنفسها دور قيادة «العالم الثالث» ، اذ انها لم تدع اطلاقا لنفسها هذا الدور .

من مشكلة الكتلتين العالميتين • وقد سبق لنا ان قلنا ان ليس ثمة تقسيم عقائدى واضح ومحدد • ولكن ليس ثمة من شك في ان الاعتبارات العامة التى رسمنا خطوطها فى الجزء الأول من هذه الدراسة ، فى موضوع الخيارات المذهبية ، تترك أثرا على المواقف المختلفة التى اتخذتها الدول الافريقية • ولا يحول اللانحياز الذى يدعى كل فرد فى افريقيا الحق فى ممارسته ، دون اظهار مشاعر العطف على هذه الكتلة او تلك من الكتلتين المتنافستين ، كما لم يحل دون اظهارها فى الماضى • وفى وسعنا ان نرى ضمن هذا الاطار المدى الكامل لمشكلة مستقبل افريقيا • فهل تستطيع افريقيا السوداء وهى تواجه هذه التكتلات القائمة ، ان تضع لنفسها سياسة خاصة بها ، تعكس بصورة صادقة واصيلة ، شخصيتها وروحها ؟ وهل تكفى مفاهيم الوحدة الافريقية والوعى الحضارى الافريقى ، وطريق افريقيا الى الاشتراكية ، والحياد ، لتأمين الحماية اللازمة من التطاحن بين المذاهب الغربية ، على صعيد افريقيا نفسها ؟ أو هل يقدر للقارة الافريقية ان تتجزأ كآسيا بين مختلف التيارات والاتجاهات ، لتسقط فى النهاية صريعة فى قبضة السيطرة العقائدية ، والسياسية للدولتين العملاقتين فى العالم ؟ لا ريب فى ان الرد على هذه الاسئلة يثير مشكلة الصورة المقبلة ، التى يتحتم علينا ان ننتقل الى درستها فى هذا القسم الاخير من دراستنا •

سياسة

أفريقيا

الخارجية

الخاتمة

صورة المستقبل

آثرنا في معالجتنا لموضوعنا ، تقسيم المشكلة الى قسمين ، أولهما العلاقات بين الدول الافريقية . وثانيهما العلاقات بينها وبين العالم الخارجى لكن هاتين الناحيتين من المشكلة مترابطتان فى الواقع تمام الترابط . فمن الاكيد انه لو نجحت الدول الافريقية فى خلق وحدة متماسكة ثابتة ، ومتكاملة ومندمجة على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، فان علاقات افريقيا بالعالم الخارجى ستكون مختلفة فى شكلها ومحتواها . والقضية المهمة هنا ، هى ما اذا كان هذا التطور ممكنا فى الواقع .

١ - مستقبل الوحدة الافريقية :

سبق أن رأينا ان القوى المتعارضة هى التى تتحكم فى الوحدة الافريقية ، وبعضها قوى وحدوية والاخرى انفصالية . ترى أى من هذين الاتجاهين سيطغى فى النهاية ؟ ولكن قبل الرد على هذا السؤال ان كان فى امكاننا الرد عليه ، يجب ان نتفق على تعريف للوحدة الافريقية . كانت الوحدة الافريقية حتى هذه اللحظة ، تطلعا مبهما وغامضا . واذا ما قمنا بتحليلها يتبين لنا ، انها كانت تتألف من عدد من الصيغ الجماعية وهى مزيج من الواقع والاسطورة ، بحيث يتداخل فيها العنصر الاسطورى مع الحقائق القاسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية . ولسكن يبدو اننا معشر الافريقيين لم نتجاوز بعد مرحلة الصيغ الاسطورية . وعندما تذكر الوحدة الافريقية ، يعزف مجرد ذكرها على الوتر الحساس فى تفكير الناس . ولكن هل يكفى هذا لتحقيق الوحدة التى نتحدث عنها؟ ان المفهوم يتطلب المزيد من التحليل الدقيق ، اذا اريد منه ان يترجم الى عمل سياسى . ومع ذلك ، لا نكاد نشرع فى محاولة تحليله ، حتى تعرض لنا جميع اوجه الخلاف . ترى هل نشيد الاندماج السياسى لافريقيا السوداء كلها ؟ واذا كان هذا ما فنشده ، فما حجم افريقية تلك التى

ستبرز لنا؟ وهل تكون هناك عدة مجموعات اقليمية، أو كيان واحد ضخم؟ أو هل نرفض الاندماج السياسى ، مؤثرين عليه طرازا مرنا من التعاون يكون فيه ثمة مجال للوحدات القومية القائمة ؟ اننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن الوصول الى رد على هذا السؤال . فالوضع الراهن هو ذاك الذى تسيطر عليه فكرة قيام تجمعات قومية صغيرة . ولم تعد الوحدة الافريقية حتى هذه اللحظة ان تكون مجرد تطلع . ولكن يبدو ان من المؤكد على أى حال ، ان هذا التطلع سيكون فى يوم ما قادرا على التحقيق . وكلما ازداد وعى الافريقيين بضخامة المشاكل التى تواجههم . على ضوء مسئولياتهم الجديدة ، وكلما زاد ادراكهم للتداخل والتكامل بين هذه المشاكل ، كلما زادت صورة الوحدة الافريقية وضوحا امامهم . ومع ذلك يبدو ان اتجاه الغد هو اقامة عدة وحدات اقليمية ، بدلا من وحدة سياسية واحدة . ويجب الابقاء على المشكلة ضمن ابعادها المعقولة . فليس ثمة من شك فى ان الامة الافريقية السوداء ، ستتحوّل الى واقع اجتماعى وحضارى ، ولكنها لن تدفع الى حيز الوجود وبمنتهى اليسر والسهولة ، تنظيما حكوميا واحدا ، فى المستقبل القريب على الأقل . وبالرغم من اهمية وجود مخزون حضارى واحد ، الا ان هذا الوجود فى حد ذاته لا يكفى ليكون اساسا لقيام حكومة مشتركة واحدة ، ولا ريب فى ان مثل الوطن العربى يؤيد هذا الرأى ، اذ بالرغم من وجود العامل الحضارى والثقافى الواحد واهميته ، الا ان هناك عناصر توحيدية اخرى قد تخلق الحياة القومية ضمن اطار اضيق واكثر تحديدا من ذاك الذى تتطلبه الوحدة الثقافية ، وتحافظ عليه ولكن لنتقل من هذه الزاوية من زوايا المشكلة ولننظر الى المستقبل الفورى للجماعات التى تسير الآن فى طريق التشكيل . فنحن نعرف ان هذه الجماعات لا تعنى بحكم الحتمية فى الوقت الحاضر ، اختفاء الوحدات القومية القائمة . ولا تعدو هذه الجماعات ان تكون احلافا سياسية تتخذ شكل التعاون لاشكل الوحدة العضوية . وقد يستمر هذا الوضع على الغالب أمدا ما . وان كان علينا كما سبق لنا أن قلنا ، الا نستبعد احتمال قيام الاتحاد الكامل ، شريطة ان يشمل هذا الاتحاد منطقة معقولة ، أى منطقة تكون فيها المصالح المتعددة متشابهة الى حد كاف يمكنها من الاندماج فى مصلحة أكبر ، تؤلف الأساس لحياة قومية أوسع . وفى وسعنا فى غضون ذلك ان نتوقع تبدلات فى المستقبل القريب نسبيا ، فى الجماعات الراهنة فقد سبق لنا ان بينا ان هذه التجمعات لا تقوم على اساس منطقى . ولا يمكن ان يقال ان ايا من التعاريف التى نسمعها . كأفريقيا الثورية أو افريقيا الاصلاحية وافريقيا الموالية للغرب أو افريقيا المشايعة للشيوعيين

يعطى الصورة الصحيحة كاملة : فكلا الموقفين متمثل في المجموعتين القائمتين . وكان تأليف مجموعتي مونروفيا والدار البيضاء ، وليد صدفة عارضة أكثر منه وليد تصنيف عقائدي واضح . وهناك افتراضان ممكنان بالنسبة الى التطور المقبل ، فاما ان تندمج المجموعتان في مجموعة واحدة ضخمة ، او انهما ستعيدان تشكيلهما عن طريق تحول بعض الدول من هذه المجموعة الى تلك وبالعكس (١) . وقد تكون الفرضية الأولى جذابة ، ولكنها تثير سؤالين في منتهى الاهمية ، اولهما كيف يمكن لدول الشمال الافريقي ان توفق بين ولائها المزدوج لافريقيا والوطن العربي ، وثانيهما ، هل يكون التضامن بين دول العالم الثالث بالنسبة الى دول الشرق الاقصى من مجموعة الدار البيضاء اهم من تضامنها مع افريقيا . هذه مشكلة جديدة ، مازالت قيد البحث ، ولم يكن في الامكان حتى هذه اللحظة العثور لها على حل . ولو فرضنا على أى حال ، ان مجموعتي الدار البيضاء ومونروفيا لم تندمجا ، فان من المحتمل ، كما سبق لنا ان قلنا ان مجموعة افريقية سوداء ستقوم الى الجنوب من الصحراء الكبرى ، وان مجموعة افريقية شمالية اخرى ستقوم الى شمالها ، وان كان هذا لا يعنى حتمية عدم قيام تعاون بينهما . ومن الممكن ايضا ، ان يعاد تشكيل المجموعتين على اساس عقائدية اكثر وضوحا ، بحيث تلقى بعض الدول الافريقية بنفسها الى جانب الشرق ، بينما تلقى دول اخرى بنفسها الى جانب الغرب . لكن في وسعنا الآن ان نحاول تقويم قوة العقائد والمذاهب التي يستخدمها الافريقيون ، في حمايتهم من الكتلتين العالميتين .

٢ - العلاقات المستقبلية بين الدول الافريقية والدول الاجنبية :

يتجزأ العالم في الوقت الحاضر الى كتل وعقائد . وبستكون المشكلة التي نواجهها العثور على الخط الذي ستسير فيه الدول الافريقية . هل ستسير على خط ترسمه لنفسها ، متبينة سياسة الحياد ؟ او هل تختار الانضمام الى احدي المجموعتين العقائديتين ، او تتجزأ بينهما ؟ .

سبق لنا ان تحدثنا عن الحياد وعن الخلافات التي يثيرها بين الدول الافريقية . ويقول بيربيارنيز في مقال كتبه في « المجلة السنوية

(١) تحقق الفرض الاول ، وقد انضمت المجموعتان في مؤتمر أديس أبابا في عام ١٩٦٣ الى بعضها في مجموعة واحدة ، يوحدها ميثاق الوحدة الافريقية ، الذي انبثقت عنه امانة واحدة ، تعمل على توثيق عرى الوحدة بين مختلف دول القارة الافريقية .

(المغرب)

السياسية والاقتصادية ، فى عددها الصادر فى أكتوبر ١٩٦١ ، تحت عنوان « آراء فى الحياد » ان الدول الافريقية السوداء التى حصلت على استقلالها مؤخرا • ولا سيما فى افريقيا الغربية ، اقتحمت ميدان «الاسرة الدولية وهى تتميز بشكل من اشكال التماسك العقائدى ، يؤلف بالرغم من اختلاف الظلال فيه على التأكيد وعلى الاسلوب ، اساسا جاهزا لسياسة خارجية تقوم على الحياد » • ويمضى الكاتب قائلا ••• « واذا كانت الدول الافريقية ترفض تعبير الحياد ، وتنشد الاستعاضة عنه بعبارة حديثة الصياغة ، فان هذا يعود الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان التعبير نفسه ، كالحياذ ، يفتقر الى الدقة والتحديد » •

فهنالك عدة دول افريقية ترى فى الحياد شيئا لا يختلف فى الواقع عن اللا التزام • ولا يختلف فهمها له عن المفهوم القانونى لتعبير (الحياد) الذى يعنى عدم التحيز وعدم التدخل فى أى نزاع بين الدول الاخرى • ولكن ثمة عددا من الدول الافريقية ، وهى كثيرة ، لا تعتبر الحياد فى معناه الحديث معادلا لمفهومه القانونى السابق • وهو عند هذه الدول ، لا يعنى بحال من الاحوال ، استبعاد الخيار ، وانما يجب ان يتم هذا الخيار ، لا على اساس الاحلاف القائمة ، وانما على اساس ما تعتبره كل بلاد هدفها لها ، اولها فيه مصلحة قومية او على اساس المصالح الدولية • ولكن مهما كان المعنى الذى تحمله هذه الكلمة عند الدول الافريقية ، فان القضية المهمة تظل ، وهى ما اذا كانت هذه الدول فى وضع ماذى يمكنها من تبني مثل هذه السياسة • وقد اشار المراقبون احيانا الى التضارب بين الرغبة فى الوقوف بمعزل عن الكتلتين المتصارعتين ، وادعاء الوقوف احيانا فى موقف النقد او الفصل بين الدول الكبرى ، وبين طلب المعونة منها فى نفس الوقت • ويجب ان نبين هنا ان السياسة المسماة بالحيادية لا بد وان تواجه بعض الصعوبات ، ولا سيما اذا اشتد اوار الحرب الباردة • وهناك بعض الدول الكبرى لا تخفى شكوكها فى امكان هذه السياسة فحسب بل وفى صلاحها ايضا وهى كثيرا ما تتهم الدول « المحايدة » باستغلال الحلافات بين الدول الكبرى لتحصل على اكبر قسط من المعونة من الشرق والغرب على حد سواء • وهناك دول كبيرة اخرى تبدي مزيدا من المكر والدهاء ، فهى تبدي استعدادها لتقبل سياسة الحياد ، شريطة ان تفسرها ، بمطابقتها لمصالحها • ويبين بيارنيز فى المقال الذى سبق لنا ان اشرنا اليه ، ان كلا من الدولتين الكبيرتين حاولت فى مشكلة لاوس ، أن تعطى للحياد معنى يختلف عن معناه عند الدولة الاخرى • فقد رأت الولايات المتحدة

نوجه خاص ، أن من الضروري « التجاوز الى ما وراء المفهوم التقليدي للانحياز الى أى من الكتلتين العسكريتين المتصارعتين ، وتقديم الضمانات الايجابية الكافية التى تشمل حياة البلاد كلها » . وكان ضمان حياد لاوس يعنى لامريكا وجوب وضعها تحت نظام من السيطرة الدولية . وهنا يبرز مثل على الحياد الحاطيء ، الذى يحد من استقلال الدولة بدلا من ان يضمنها ولكن حتى لو قبلت الدول الكبرى مبدأ الحياد ، فان هناك سؤالا يظل قائما ، وهو هل فى وسع الدول الافريقية حقا ان تسير على هذه السياسة؟ ويتساءل بيارنيز عما اذا كان فى وسع الافريقيين ، ان يتجنبوا الوقوف الى أى من الجانبين الى الابد . وهو يرى ان الحياد ليس الا مجرد « تعبير من العالم الثالث عندما يواجه مشكلة الحيار بين عقيدتين ، بل وبين نظامين سياسيين واقتصاديين مختلفين . وليست الصور المختلفة للحياد الا مجرد مراحل ، تمثل ظروفًا متغيرة ، فهى تعكس شكوكا طويلة ، وخيارات محيرة وصراعات لم يتقرر امرها بعد » . وقد سبق لنا ان بينا المراتة التى توجهها الدول الجديدة فى افريقيا فى خياراتها . وهذه المراتات ناجمة عما يحيط بها من شكوك واطار . واذا كان الحياد يمثل طريق الخلاص حقا ، فمن الواجب الا يكون مجرد تعبير فنى ، بل مستندا الى اسس عقائدية راسخة ويجب الا يكون فى الواقع حيادا بالمعنى الحرفى للتعبير ، بل سياسة متغيرة ، تستند الى مذهبية معنية ، وتنبتق من الأوضاع الخاصة بأفريقيا .

ويبدو ان القادة السياسيين الافريقيين الذين يحاولون وضع حلول جديدة وأصيلة لأفريقيا تتفق مع أوضاعها ، قد ادركوا هذه الحقيقة . وتعكس تعبيرات الوحدة الافريقية ، والوعى الحضارى الزنجى (الزنجية) ، والطريق الافريقى الى الاشتراكية ما تعانيه افريقيا من آلام وما تبدله من جهود ومحاولات تواجه بها التطورات التى تعتبرها شعوب كثيرة من الحتميات ، كتورطها فى المعركة العقائدية الضخمة التى يخوضها القرن العشرون ، والاشتراك فيها . ولعل المشكلة الرئيسية هى فى تقرير ما اذا كانت جميع هذه الافكار والعقائد الفلسفية والسياسية والاقتصادية ، تؤمن الحماية اللازمة لأفريقيا . وهل تكون الوحدة الافريقية بديلا مذهبيا عن الشيوعية ؟

وقد سبق لنا ان عالطنا هذا الموضوع الذى اثاره جورج بادموور بكثير من التفصيل . ولن نعود هنا الى ما سبق لنا قوله عن الوحدة الافريقية ولكننا نقول ان موضوعها يثير الكثير من المخاوف والآمال . وعلى أى حال لو تحققت الوحدة فى يوم ما . فانها لن تكون كافية لحماية افريقيا من

المذاهب التي تهاجمها . فالوحدة ليست غاية في حد ذاتها . ويريد الافريقيون ان يقيموا عالما يعكس مثلهم ، ونظرتهم العامة الى الحياة ، وهي تتضمن آراءهم ، وقيمهم ومذاهبهم . وهذه تضعنا وجها لوجه وبصورة واضحة أمام مشكلة النظم السياسية ، أى امام النظم التي تفضل غيرها في تحويل هذه المذاهب الى صعيد التطبيق . لكن جميع هذه المشاكل لا يمكن ان تحل ، بمجرد الحديث عن الوحدة ، اذ يعتبر حلها على النقيض من ذلك متطلبا اوليا لتحقيق الوحدة .

وما رأى في موضوع « الزنجية » ؟ هناك ولا شك وحدة حضارية بين جميع شعوب القارة السوداء ، لاشتراكها في اساس حضارى واحد ولكن مهما كانت قوة العامل الحضارى الثقافى في تحقيق الوحدة ، الا انه لا يعتبر كافيا ، للتغلب على جميع العوامل الاخرى التي تعمل ضد الوحدة وتكرس الانفصال .

ونصل الآن الى الطريق الافريقى الى الاشتراكية ، لنتساءل . عن قيمته كأداة في المقاومة والدفاع الذاتى . أفى امكانه ان ينجو بنسا من حتمية الانحياز التي أشار اليها بيارنيز ؟ سبق لنا أن قلنا الكثير عن الاشتراكية الافريقية . فالمصاعب التي تنشأ عن هذه النظرية الحركية الجديدة ، تنبثق من طريقة استقبالها من العالم الخارجى ، ومما تثيره من خلافات راهنة فى رأى بين الافريقيين انفسهم .

ولا يمكن القول بأن العالم الخارجى مجمع على تقبل الاشتراكية الافريقية بكثير من الرضى ، اذ يعتمد هذا التقبل على الكتلة المعنية . من ناحية ، وعلى مجالات الاقناع المختلفة ضمن نطاق كل كتلة من الناحية الاخرى ونحن نرى الدول الشرقية فاترة الحماسة فى تقبلها ، اذ تعتبرها انحرافا عن النظرية الشيوعية المستقيمة . ويقول بوتيتخين مثلا أن الاشتراكية الافريقية تخطئ في رفضها لنظرية الصراع الطبقي . وانها تتقاعس عن ان تأخذ فى حساباتها درجة البون التي وصلت اليها المجتمعات الافريقية فيما بينها . أما فى الغرب ، فالآراء أكثر تنوعا واختلافا . . ويعرض جان مينو فى كتابه الرائع « مصير العقائد - دراسة فى علم السياسة » ، الآراء الغربية المختلفة فى الموضوع ، وهى - تتراوح من عداة دانيال بيل السافر الى تساهل ليبسيت . ويرى الأول فى جميع العقائد الجديدة الآخذة فى الظهور فى البلاد المتخلفة ، كمظهر للروح النفعية الضيقة التي تختلف اختلافا واضحا عن مثاليات القرن التاسع عشر ، وعن الروح العالمية والانسانية للحضارة الغربية . ويجب ان ننصح هذا الكاتب

بقراءة كتابات الرئيس سينجور ليغير رأيه . أما ليبسيت ، فينادى بموقف متفهم ومتسامح مع العقائد الجديدة . وهو يرى ان « حلفاء الغرب في الدول الحديثة » مجبرون على ان يكونوا من الاشتراكيين بل ومن الاشتراكيين الثوريين اذا ارادوا ان يسدوا الطريق امام الشيوعية » .

اذن هل هناك حقيقة في طريق افريقيا نحو الاشتراكية ؟ واذا كانت التحفظات التي تثيرها هذه النظرية أو مآلقاه من استحسان ، هما وليدتا قدرتها على مقاومة العقائد الخارجية ، فانها تكون والحالة هذه مؤدية للهدف الذي يعلقه الافريقيون عليها . ولا يرفض المسيو مينو هذا الرأي . فهو يرى ان السياسة والمفكرين الغربيين قد فشلوا في الجهود التي بذلوها لصوغ الحياة السياسية والاجتماعية في الدول الحديثة على نموذجهم . وهو يقول : « وكثيرا ما يسمع الآن القول ، بان نظمنا الحالية لا يمكن ان تنقل لتزرع خارج البيئات التي نبتت فيها » . وهو لا يعتبر هذا هزيمة للغرب وحده ، بل هو ايضا هزيمة للبلاد الشيوعية ايضا . ثم يمضي قائلا : « ويبدو للوهلة الأولى انه بالرغم من ملاحظات لينين البسارعة والمتناهية الذكاء في ربط الثورتين الوطنية والاجتماعية ، فان عدة دول حديثة لا يمكن ان تسير في ركاب التقدم عن طريق التناقضات بين الرأسمالية والثورة الاجتماعية . ويصدق هذا حتى على الدول التي تحتفظ بأحسن العلاقات الودية مع الكتلة السوفياتية » . ثم يمضي بعد ذلك قائلا : « وقد يكون في الامكان ، بل من المحتمل في رأى البعض ان تكتشف هذه البلاد أخيرا على حساب الكثير من الآلام التي تعانيها وعلى حساب أخطاء بالغة ، وتبديد كبير في الطاقة ، طريقا جديدا ، يتخذ على الغالب صوراً شتى تكون صالحة لطبيعتها ومتفقة مع روح العصر » .

ونحن نأمل ان يكون مينو هذا محقا في رأيه . لكنه على أى حال عكس افكار العالم الافريقي الاسود ومشاعره . والهدف الرئيسى للاشتراكية الافريقية هو تمكين الافريقيين من الخروج عن الطريق المهزوم ، وخلق طريق جديد لهم يكون صالحا لاوضاعهم . ولكن من الضروري بالطبع تمهيد هذه الطريق الجديدة وتوسيعها وتغييرها باستمرار ، الى ان تتكيف نهائيا مع واقع العالم الذي تخطط له . اجل ، يجب ان تسير هذه الطريق مع ابعاد الواقع . ويجب ان تذوب الاتجاهات المختلفة التي تظهر في افريقيا في بوتقة واحدة . وسبق لنا أن رأينا عددا من القادة الافريقيين والمفكرين يختلفون في آرائهم عن طبيعة الاشتراكية الافريقية . وقد لانرى حاجة هنا لاعادة تلخيص الفروق التي سبق لنا ان بينها بين اشتراكي

لنيتنجور وسيكوتوري ، فأخذهما يميل الى ان يرسم اشتراكية على غرار الديمقراطية الشعبية ، بينما يميل الآخر في نظرياته الى الاشتراكية الانسانية التي تنشئ خلق مركب منسجم ومثمر من قيم اوروبا الغربية وافريقيا السوداء . ولكن طالما لا توجد هناك قاعدة مشتركة بين هذين الطرازين من الاشتراكية ، فان افريقيا لن تتمكن من الخلاص من خطر الانقسامات العقائدية . وهكذا بدلا من ان تكون الاشتراكية الافريقية عاملا في طريق الوحدة والتماسك ، ووسيلة قوية من وسائل الحماية العقائدية ، ستتخذ مصدرا جديدا من مصادر الخلاف ، يحمل الكتلتين المتنازعتين بصورة حتمية على الظهور في القارة الافريقية . ولا يمكن في هذه الحالة انقاذ افريقيا الا عن طريق « هدنة عقائدية » في العالم . ويحس بعض الكتاب بشيء من التفاؤل تجاه مثل هذا الاحتمال . فهم يرون ان عصر الصراع العقائدي آخذ في الزوال . وأن حالة من اللاعقائدية آخذة في الحل . اذ ان الدول الغربية تسير الآن في طريق التحول الى نظام اشتراكي . بينما أخذت البلاد الشيوعية تسير في طريق نظام اشتراكي يحتفظ بالقيم الانسانية التي تركز اليها الافكار الغربية . ولو قدر لهذا ان يحدث ، فان افريقيا لن تعود مرغمة على ان تختار ، اذ لن يبقى ثمة صراع ، نظرا لانتهاء المبارزة لعدم وجود متبارزين ، ولكن قد يكون من سبق القول ان نقول بأننا وصلنا الى هذه المرحلة . فنحن مازلنا في واقع الحال نعيش في عصر من الصراع العقائدي العنيف . وليس ثمة الا ادلة ضعيفة ان وجدت ، على حلول عهد من الهدنة العقائدية في العالم ، اذ انها لا تعدو ان تكون املا بعيد المدى ، بل وواقعا في طي الغيب . انها لم تتحول بعد الى حقيقة والى عامل ثابت ومستقر يمكن ان تبني السياسات عليه . وعلى الدول الافريقية في مثل هذه الحالة ان تواصل البحث عن طريق خاص بها اذا ارادت ان تجتنب خطر التعرض الى التجزئة بين القوتين العالميتين . ولو قدر لهذه الدول ان تفشل ، فان عليها ان تدعن وتستسلم الى تقسيم عقائدي للقارة بين الكتلتين .

وفي وسعنا على أي حال ان نبين كيف تظهر هذه المشاكل كلها على صعيد العلاقات الدولية . فالوحدة الافريقية تعاني من آثار الصراعات التي تقع الآن بين الكتلتين المتصارعتين خارج القارة . يضاف الى هذا ان التدخل من هاتين الكتلتين ، وتسليهما الى القارة الافريقية ، وسيطرتهما التي تستطيعان ممارستها على شعوب افريقيا السوداء ، لا يمكن ان تكبح الا بتطور الوحدة الافريقية . وما زال الافريقيون بحاجة الى الوصول الى

اتفاق حول معنى هذه الوحدة ومحتواها . ومن الخطأ ولا ريب ، كما سبق لنا ان قلنا ، ان نعتبر الوحدة عارضة للاندماج السياسى لجميع الدول التى تتضمنها الوحدة . وان تكون خالية تماما من كل تباين عقائدى . ولكن ثمة حدا ادنى من الوحدة البنائية والعقائدية ، التى لا بد للدول الافريقية من الوصول الى اتفاق حولها ، اذا ارادت اجتناب خطر التحول الى ضحايا للحرب الباردة . وخطر التورط فى صراع خارجى لن يكون دورها فيه اكثر من دور الدمى .

ويبدو ان الدول الافريقية قد توصلت الى هذا الحد الادنى التنظيمى والعقائدى فى مؤتمر اديس ابابا الذى عقد فى عام ١٩٦٣ .

واقرت الدول الافريقية على المستوى التنظيمى خطة لالغاء جميع المجموعات السابقة وفى مقدمتها مجموعتا مونروfia والدار البيضاء .

وتم فى اديس ابابا خلق منظمة شاملة تضم جميع الدول المستقلة فى القارة الافريقية باستثناء جنوب افريقيا طبعا . ومن الواضح ان مثل هذا التنظيم الضخم لا يقدر له البقاء الا اذا اقيم على قواعد مرنة .

وقد ازيل مبدأ الدولة فوق القومية من التفكير ، واستند التنظيم الى مبدأ احترام سيادة كل دولة من الدول الاعضاء وتساويها مع غيرها . وقررت هذه الدول ان تسير على سياسات موحدة فى كافة الميادين ، ولا سيما بالنسبة الى الشئون الخارجية . واتفقت ايضا على التعاون فيما بينها وعلى توطيد وشائج الصلات بينها .

ولا ارى ضرورة للخوض فى تفاصيل الميثاق الذى اقر فى اديس ابابا فقد نص على اقامة عدد من الاجهزة والتنظيمات التى ستمكن المنظمة الجديدة من العمل بمنتهى الكفاية والفاعلية . ويتألف المجلس الاعلى للمنظمة من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى لا بد من اجتماعه مرة فى السنة على الاقل . ويدرس المؤتمر عند انعقاده المشاكل التى تهم المصالح المشتركة، ويتخذ قراراته الرئيسية بالنسبة الى سياسة المنظمة العامة ككل .

ويجتمع مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء مرة كل ستة اشهر . ويدرس فى اجتماعاته ، كل ما يحيله اليه مؤتمر الرؤساء من موضوعات، كما يدفع بالتعاون بين الدول الاعضاء الى الامام ، ويعد جدول اعمال المؤتمر المقبل لرؤساء الدول والحكومات .

وتمثل الأمانة العامة ، الحقيقة الادارية الرئيسية فى المنظمة . وتتولى تنفيذ قرارات مؤتمرات رؤساء الدول واجتماعات وزراء الخارجية ، تحت اشراف مجلس وزراء الخارجية . وتتولى الأمانة العامة أيضا تنسيق أعمال اللجان الخاضعة التى تعد الدراسات الخاصة عن المشاكل التى تهم مصالح الدول كلها ولا سيما المشاكل الخاصة بالتعاون بينها .

وينص الميثاق أخيرا على اقامة لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم تتولى النظر فى النزاعات التى تقوم بين الدول الأعضاء .

وكان هذا هو المجال الذى أثبتت فيه منظمة الوحدة الافريقية فاعليتها بوجه خاص منذ تم انشاؤها . وقد احيلت الى المنظمة النزاعات التى قامت بين الجزائر والمغرب وبين الصومال والحبشة . وبالرغم من عدم وصول المنظمة الى حلول نهائية الا أن من الواضح أن العمل الذى قامت به المنظمة أدى الى التقليل من التوتر والحيلولة دون انتشار المنازعات واستشرائها ، لتصل الى الدول الأخرى . وهكذا خف التوتر فى كثير من القضايا التى احيلت الى المنظمة .

وليس ثمة من شك فى أن هذا الجهاز الجديد بحاجة الى السير امدا ما قبل أن يصل الى مرحلة كاملة من الفاعلية . ولكن قيام منظمة على الصعيد القارى كله ، يعتبر تقدما عظيما ، لا سيما وان افريقيا هى القارة الوحيدة التى خلقت مثل هذا التنظيم .

لكن اقامة منظمة الوحدة الافريقية لا يحول مطلقا دون احتمال قيام تجمعات محدودة على الصعيد الاقليمى مثلا . وبالرغم من أن الميثاق لا يذكر شيئا من هذا الموضوع . الا أن المناقشات التى دارت فى المؤتمر ، تشير الى احتمال وجود هذا الوضع ، لكن الميثاق يحرم قيام تجمعات تركز الى قواعد عقائدية . ولكن فى وسع الدول المتجاورة التى تشترك فى مصالح معينة ، ان تؤلف تجمعات اقليمية تسمح لها بمزيد من التعاون الوثيق فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية . وقد لقي هذا النظام من التجمع الاقليمى الكثير من التأييد والعطف ، بقيام مجموعة تضم دول المغرب الثلاث وهى المغرب والجزائر وتونس ، واخرى تضم دول افريقيا الشرقية ، وثالثة تضم دول افريقيا الغربية ، ورابعة لدول افريقيا الجنوبية وتجربى الاتصالات الآن لاقامة مثل هذه التجمعات الاقليمية . وكل ما هنالك من اشتراط هو ألا تتعارض هذه التجمعات فى اهدافها واساليبها مع روح ميثاق اديس ابابا .

وتم ايضا الوصول الى حد ادنى من الاتفاق بين الدول الافريقية على الصعيد العقائدى . فمن الواضح ان ايا من الدول الافريقية لن تتجلى عن تجربتها الراهنة ولاسيما على صعيد التنمية الاقتصادية . وليس ثمة اى تراجع عن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة ، وقد بات ما كتبناه من قبل عن الاشكال المتعددة للاشتراكية . اصدق اليوم منه فى اى يوم مضى . وعندما تتضح نتائج هذه التجارب عما قريب ، فقد يكون فى الامكان خلق « ترقية » فعالة منها . والخروج على ضوء نتائجها باساس عقائدى مشترك . ولكننا لم نصل بعد الى هذه المرحلة . لكن الدول الافريقية ، توصلت على اى حال ، الى اتفاق على حد ادنى معين من المبادئ المشتركة :

١ - اول هذه المبادئ ، ما يسمى بالقيم الحضارية الافريقية التى تؤلف الشخصية الافريقية . فلا بد لانهاء الحكم الاستعمارى من ان يحمل معه عودة الى الحضارة الافريقية الخاصة . وعلى كل سياسة افريقية ان تستمد الهامها من الثقافة الافريقية ، وان تنبع من التربة الافريقية ولاسيما من تربتها الحضارية . ومن الطبيعى ان افريقيا لاترفض الحوار ، والنقاش والانفتاح بين الحضارات . فهى تقبل بل تنشد ما فى حضارات القارات الاخرى من اسهام ، ولكنها ترفض التسليم بشخصيتها المستقلة ، واقتباس اية تطورات تقع فى اماكن اخرى من العالم ، اقتباسا اعمى .

٢ - ينبع المبدأ الثانى من المبدأ الاول ، ويضفى عليه محتوى سياسيا هو مبدأ اللانحياز . فقد تعطف اية بلاد على طراز معين من الحياة ، أو على تجربة سياسية معينة ، ولكن عليها ان ترفض الانحياز الى اية كتلة دولية او الى اية عقيدة خارجية .

٣ - وتتعلق المبادئ الاخرى بالعلاقات بين الدول الافريقية . كمبادئ التسامح واحترام النظم الداخلية بين بعضها البعض ، وعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى ، والمساواة المطلقة فى الحقوق والالتزامات ويعنى هذا بالاختصار ان يضمن التعايش السلمى بين الدول الافريقية عن طريق رسم خطوط موحدة ومعينة للسلوك تستند الى سنن خلقية واحدة .

هذه زبدة ما تم تحقيقه فى اديس ابابا .

وقد يجد بعض المراقبين ان ما تحقق ليس بالكثير . لكن اى تقويم

واقعى للوضع ، يظهر ان هذا كان اقصى ما امكن للمنظمة ان تصل اليه دون ان تتعرض لخطر الوقوع فى مشاكل خطيرة . وقد اقترح بعض الذين شهدوا مؤتمر أديس ابابا ، اقامة حكومة افريقية وبرلمان افريقى ، ولكن كان من الواضح ان مثل هذه الخطوة ستكون مبتسرة ، وسابقة لاوانها ، وان من الواقعية بمكان التخلي عن الفكرة فى الوقت الحاضر على الاقل .

ولا ريب فى ان قيام منظمة الوحدة الافريقية لتعمل فى شكلها الراهن ، يعتبر انجازا ضخما ، وستكشف لنا التجربة وحدها ، عن الموعد الذى سيكون فى الامكان فيه السير خطوة جديدة فى طريق الوحدة .

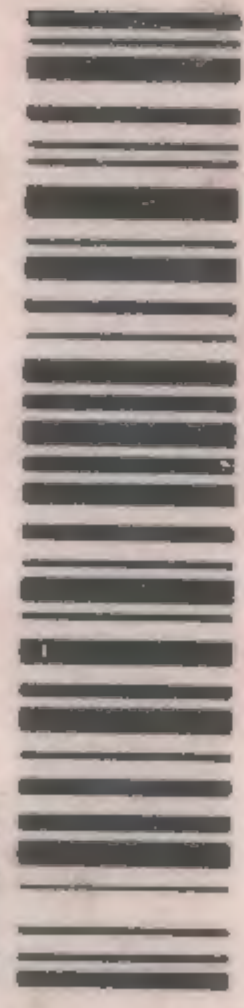
الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقدمة المغرب	٧
تقديم	١٣
مقدمة المؤلف	١٧
القسم الأول :	٢٣
استهلال	٢٥
١ - القومية	٢٨
٢ - الاشتراكية	٤٨
القسم الثاني :	٧١
السياسة الدولية فى مجال التطبيق	٧٣
١ - العلاقات بين الدول الافريقية	٧٥
٢ - العلاقة بين الدول الافريقية والأجنبية	١١٨
الخاتمة	١٦٣
صورة المستقبل	١٦٥

الدار القومية للطباعة والنشر



Bibliotheca Alexandrina



0428756